

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية العلوم الإسلامية والحضارة
تخصص : تاريخ مغرب عربي
قسم : التاريخ



الموضوع:

التحول الديمقراطي في الجزائر من 1988 إلى 1999

مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم تاريخ المغرب العربي المعاصر

تحت إشراف الأستاذ :

- قفاف عبد الرحمان

من إعداد الطالبتين:

- بن شنيبة عائشة

- كلبيت إلهام

السنة الجامعية: 2018 - 2019

شكر و عرفان

كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب
العلماء،

فإن لم تستطع فلا تبغضهم

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكثرت بإنجاز هذا البحث ، احمد
الله عز وجل على نعمه التي منّ بها علينا فهو العلي القدير، كما لا
يسعني إلا أن اخص بأسمى عبارات الشكر و التقدير للاستاذ المشرف
"قفاف عبد الرحمان" لما قدمه لي من جهد ونصح ومعرفة طيلة
إنجاز هذا البحث.

كما اتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا
البحث والذين كانوا عوننا لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي
كانت تقف أحيانا في طريقنا على إمدادهم يد العون لنا

بالإضافة إلى من زرعو التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات

من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة او دعوة صادقة ...

الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء
بدون انتظار .. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ..
أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها
بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد..

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان و التفاني،
إلى بسملة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي
وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب...

أمي الحبيبة

إلى من ضاقت السطور بذكرهم فوسعهم قلبي....
كل العائلة الكريمة الذين تمنوا لي هذ النجاح.
إلى أخوتي واخواتي

واخص بالذكر رفيقات دربي في هذه الحياة.

إلى من سندني ووقف بجاني خالي عزيز

في نهاية مشواري أريد أن أشكرهم على مواقفكم النبيلة

بنات خالاتي وخالي .

عائشة



الاهداء:

لحمد الله الذي يسر لي ما كان عسيراً وسهل لي سبل العبور لاصل لهذه المكانة الحمد الله
الذي بنور وجهه تزول الظلمات سبحان الله وبحمده سبحان الله وبحمده عدد خلقك
ورضى نفسك وزينة عرشك ومداد كلماتك وصل الله وسلم على سيدنا محمد وعلى اله وصحب

اما بعد:

اهدي ثمرة جهدي الى ما كان ولازال حبه واهتمامه قوام عزيمتي الى من قادني نحو العلم وناضل من اجلي وتعب
لارتاح وهياً لي اسباب النجاح الى من علمني معنى الحياة الى قبس النور الى من القلب يهواه والعمر فداه والذي
العزير اطال الله في عمره

الى الحبيبة الغالية التي وقف القلم حائراً عندها محاولاً ترتيب الحروف ليكون منها كلمات شرارة من لهيب حبي
لها والتي منها صنعت ما وفيت ولا كفيت في حقها الى منبع الحنان ورمز العطاء الى نور طريقي ومنبع طموحي الى
اول من نظقت به شفتاي امي الحبيبة اطال الله في عمرها


الى رمز الثبات وقودتي في الحياة الى رمز التضحية والعطاء الى اصدق دليل يرشد في وقت الضياع اخوتي
واخواتي

الى من بهم تتم الضحكات اولاد اختي

الى من سرنا سويًا ونحن نشق الطريق معًا نحو النجاح والإبداع صديقتي .

إلهام





مقدمة

مقدمة

أصبحت الديمقراطية بما تحمله من مفاهيم كالتعددية السياسية، والتداول السلمي على السلطة، وحرية الرأي والتعبير، وحقوق الإنسان والمجتمع المدني ... من أهم الانشغالات لدى رأي العالم الثالث ومن بينه الدول العربية وكان الديمقراطية (خاتم سليمان) الذي سيخلصهم من الانحطاط، ويحررهم من قيود التبعية، وأنهن سيكونون دولاً قوية مزدهرة، لكن النظرة السائدة في دول العالم الثالث قائمة على الاستيراد الهيكلي للنظام الديمقراطي دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي نشأ فيها هذا النظام أو مراعاة معتقدات وثقافات البيئة الجديدة التي يحاولون نقل الديمقراطية إليها صحيح أن مبادئ وأهداف الديمقراطية ليست غريبة عن المجتمعات العربية باعتبار هذه المبادئ كان الإسلام سابقاً إليها، والدول العربية جعلها إسلامية وبالتالي فهي أدري بها، لكن الإبهام يبقى على المستوى التطبيقي بمعنى كيفية الانتقال من ما هو نظري وإجرائي إلى حيز التجربة والتنفيذ، وفي هذا السياق، تبنى النظام الجزائري الديمقراطية كغيره من البلدان، وذلك بعد أن كشفت التطورات الداخلية مع نهاية عن تدهور الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية بعد مراحل الاصطدام، وأصبح النظام يعيش مع المجتمع في أزمة شاملة ما فتئت تتفاقم يوماً بعد يوم، مما حتم على النظام السياسي والنخبة الحاكمة البحث الإيجاد حلول للأزمات العنيفة التي يمر بها المجتمع الجزائري، وذلك ما حصل فعلاً وتحت تأثير البيئتين الداخلية والدولية من خلال إقرار دستور 1989م وما جاء به من تعديلات وإصلاحات، فكان الانتقال من نظام الحكام باسم الحزب الواحد في إطار الأيديولوجية الاشتراكية إلى نظام ديمقراطي تعددي، والجزائر كغيرها من الدول تسعى للرفي بالمجتمع وبناء دولة على أسس ديمقراطية تسمح للجميع بالمشاركة في صنع القرارات التي تخدم المصلحة العامة، فهي سائرة على مسار التنمية السياسية وتجسيد ذلك جلياً منذ الفترة الممتدة من 1988-1999 من خلال تعديل دستوري يسمح بالتعددية الحزبية، وحرية الاعلام والفصل بين السلطات وغيره من المظاهر، ولهذا خصصنا هذه الدراسة في الفترة (1988-1999) حتى يتجلى لنا أثر الانتقال الديمقراطي على التنمية السياسية.

مقدمة

أولاً: أهمية الدراسة

إن النقلة النوعية التي شهدتها النظام السياسي الجزائري منذ إقرار دستور 1989م ساهمت في تكريس العديد من المبادئ الديمقراطية والتي من أهمها التعددية السياسية، والتي وجب علينا البحث والتحليل في ثنايا الدراسة لما تكتسبه هذه الأخيرة من أهمية، فإقرار دستور 1989م ثم الإعلان عن تعددية سياسية وهذا ما أفرز مشاركة سياسية فعالة بالإضافة إلى الأدوار المهمة التي كان يؤديها المجتمع المدني بوصفه دافعا لتحقيق الديمقراطية والتنمية السياسية في الجزائر.

ثانياً: أهداف الدراسة

هناك عدة أهداف عديدة أهمها:

- 1- رصد وبيان مفهوم التحول الديمقراطي، وتحديد ضوابطه
- 2- تفسير ظاهرة التحول الديمقراطي في الجزائر و عوامل حدوثه، وذلك بتحديد خلفيات و آليات هذا التحول.
- 3- تحديد الديمقراطية من مسار التنمية السياسية بالجزائر.

ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع

اختيارنا للموضوع يرجع إلى سببين مترابطين ومتكاملين مع بعضهما هما:

- 1- **الدوافع الذاتية:** يتمثل في كونه أهم المواضيع التي تشغل اهتماماتنا، ومن جهة ثانية فالموضوع طرح علينا من قبل الأستاذ المشرف وقمنا نحن باختياره عن قناعة، بالإضافة إلى أن تاريخ الجزائر المعاصر في شقه التاريخي - السياسي يستهويننا.
- 2- **الدوافع الموضوعية:** اختيار هذا الموضوع يعود ضمن الدراسات التي يشار حولها الكثير من التساؤلات والإشكالات التي تتطلب الإجابة عليها حتى يمكن الوصول إلى فهم طبيعة العملية السياسية في الجزائر،

مقدمة

وبالتالي طبيعة النظام السياسي القائم والمنطلق الذي يحكمه والأليات التي يعتمد في الحفاظ على بقاءه واستمراره.

رابعاً: إشكالية الدراسة

بعد 30 سنة من الاستقلال الجزائري عرفت الجزائر نظام الحزب الواحد و 23 فيفري 1989 أقرت بمبدأ التعددية السياسية وأعطت الحق في إنشاء جمعيات ذات الطابع السياسي وفتح المجال أمام المجتمع المدني عقب أحداث الخامس من أكتوبر 1988 ربط النظام السياسي مصيره بالدولة في محاولة تكريس الاستقرار وأصبح المساس به يعني المساس بالدولة وترتب على ذلك حالة من الغموض وفتح المجال أمام الأزمات الحادة وفي مقابل ذلك دل على مستوى معين للثقافة السياسية يتبناها النظام السياسي والسلطة القائمة ومنه طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية الرئيسية: ماهي ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر والى أي مدى انعكست افرازاته على تغير طبيعة النظام في الجزائر؟ وتتجلى الفاظ الإشكالية في جملة من التساؤلات المتمثلة في:

1- ماهي طبيعة التحول الديمقراطي في الجزائر؟

2- ما هو دور القوى السياسية الجزائرية في عملية التحول الديمقراطي؟

3- ما هو الموقف الذي تلعبه القوى الإقليمية والدولية على مستوى التحول الديمقراطي في الجزائر؟

مقدمة

خامسا: منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع المتشابكة والمركبة من معطيات اقتصادية وسياسية واجتماعية ومن ثمة من الصعب دراستها من خلال منهج واحد، ولهذا استعنا بمجموعة من المناهج والاقتراحات المتمثلة في:

1- **المنهج التاريخي:** هو الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية حتى

نستطيع فهم المشاكل الحالية والتنبؤ بها سيكون عليه المستقبل حيث يقدم لنا الطريقة العلمية الصحيحة للكشف عن الحقائق التاريخية ولهذا اعتمدنا عليه للإمام بمسار تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر فدراسة الحاضر وفهمه لا تتم بدون فهم الماضي واستيعابه

2- **منهج دراسة حالة:** يستخدم كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات في دراسة وقد استعنا به للوقوف

على التجربة الديمقراطية في الجزائر خلال مرحلة معينة (1988-1999) عرفها النظام السياسي للجزائر .

سادسا: خطة البحث

حاولنا الاجابة على الإشكالية من خلال فصل تمهيدي وثلاثة فصول ومقدمة والخاتمة يمكننا عرضها فيما يلي:

- **في الفصل التمهيدي:** جاء هذا الفصل لأهم الأوضاع من فترة هوري بومدين الى غاية 1988 حيث مست الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية .

- **وفي الفصل الأول:** اقتربا أكثر من الموضوع وذلك من خلال دراسة خلفيات آليات التحول الديمقراطي الجزائري حيث تعرضنا الى مجريات احداث 15 أكتوبر 1988 حيث تناولنا فيه:

- **المبحث الأول:** مجريات احداث 5 أكتوبر 1988

أولا: مرحلة أولى:(البداية من 4 - 6 أكتوبر 1988) ثانيا: مرحلة التأزم والنهاية (7 - 10 أكتوبر)

ثالثا: تفسيرات الاحداث

- **أما المبحث الثاني:** فعنوانه انعكاسات الأحداث على الوضع في الجزائر.



مقدمة

أولاً: سياسياً، ثانياً: اقتصادياً، وثالثاً: اجتماعياً، رابعاً: ثقافياً أما المبحث الثالث آليات التحول الديمقراطي وإقرار الدستور منه 1989 كان بمثابة حجر الأساس لبداية التحول الديمقراطي في الجزائر وتعددية الحزبية كمفهوم للانتقال الديمقراطي.

-الفصل الثاني: تضمن هذا الفصل عوائق تحول الديمقراطي داخليا وخارجيا وافاق هذا التحول عرفته الجزائر الافرازات التي انجمت عليه.

-الفصل الثالث: الذي كان معنون تحت الموافق الاقليمية والدولية والهيئات الرسمية لتحول الديمقراطي في الجزائر

المبحث الأول: المواقف الاقليمية

المبحث الثاني: المواقف الدولية، المبحث الثالث: الهيئات الرسمية

سابعاً: الدراسات السابقة

ولدراسة هذا الموضوع وإثرائه اعتمدنا على بعض المصادر والمراجع المتنوعة، ومن بين اهم هذه المصادر نذكر كتاب "أحميدة عياشي" تحت عنوان: الحركة الإسلامية في الجزائر الجذور، الرموز، المسار والذي أفادنا بدوره ففتح الأحداث على مستوى الشعبي أما فيما يخص المراجع التي اعتمدنا عليها، نذكر كتاب "لعبد النور ناجي" حمل عنوان "النظام السياسي الجزائري من أحادية إلى التعددية السياسية" الذي أفادنا في قراءة الأسباب السياسية للأحداث إستعنا بمجموع من دراسات السابقة التي مست موضعنا من بينها مذكرة الماجستير في علوم السياسية وعلاقات دولية "لأحمد طعيبة" بعنوان أزمة تحول ديمقراطي في الجزائر ومن 1988-1994 ومن مذكرة ماجستير لعلوم سياسية وعلاقات دولية لصاحبيتها "إلهام نايت سعدي" والمعنونة ب: العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1988-1995 إضافة إلى اعتمادنا على مجموعة من وثائقية سمعية بصرية ومجالات وملتقيات



مقدمة

ثامنا: صعوبات الدراسة

- لا يفوتنا أن نشير إلى أنه ليس من السهل إنجاز دراسة في مثل المواضيع الحساسة من تاريخ الجزائر المعاصرة، فعليه يمكن اجمال الصعوبات التي واجهتنا في الدراسة:
- عدم قدرتنا على مقابلة الشخصيات التي عاصرت التحول الديمقراطي أمثال: خالد نزار، ابو جرة سلطاني، محمد العربي ولد خليفة.
 - احتواء المراجع المستعملة على نفس المعلومات مما جعلنا نواجه خلط فيما بينها وصعوبة ترتيبها .
 - ومن الصعوبات أيضا شمولية الدراسة على أكثر من موضوع حيث احتوت هذه الدراسة على موضوع الأوضاع الجزائرية وكذلك التحول الديمقراطي.
 - صعوبة الفصل بين (المشاركة السياسية) و(الديمقراطية) كأحد أهم مؤشري التنمية السياسية، وذلك بسبب الترابط الشديد بينهما، وهذا ما يجعل الباحث يقع في التكرار.

الفصل التمهيدي: أوضاع الجزائر

ما بين فترة هواري بومدين إلى

1988

أولا : الوضع السياسي

ثانيا: اقتصاديا

ثالثا: اجتماعيا

رابعا: ثقافيا

قبل التطرق للعوامل والأسباب التي أدت إلى التعددية السياسية والديمقراطية في الجزائر، يجب علينا أن نتطرق للأسس التي اعتمدت عليها الدولة الجزائرية في مسارها، فلقد دخلت الجزائر بعد الاستعمار الطويل دام 132 سنة، مرحلة جديدة من مراحل تطورها التاريخي والسياسي و الاجتماعي، تمثلت أهم ميزاتهما في عملية حديث وتنمية شاملة مست كل الأصعدة، فكان على الدولة الناشئة التي خرجت منهكة من الدمار الذي خلفه الاستعمار إلا أن تعمل جاهدة لإرساء دعائم دولة جديدة، يحكمها مشروع اجتماعي تنموي يجعلها تتبوأ مكانة مرموقة بين دول العالم عامة والعالم العربي على وجه الخصوص، وكان سبيلها في ذلك كسائر الحركات التحريرية الحديثة في دول العالم الثالث.

1. الوضع السياسي:

لكن عدم الاستقرار السياسي الذي ميز السنوات الأولى من الاستقلال وضعف الدولة المنهكة بالنزاعات بين مختلف القوى الاجتماعية، من أجل السلطة، حال دون ذلك بلورة مشروع سياسي واجتماعي يحظى بتأييد مختلف القوى الاجتماعية في السلطة السياسية الوطنية آنذاك.

من خلال الدراسة للمؤسسات السياسية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1965 إلى 1988 يدرك

أن النظام السياسي الجزائري يقوم على خاصيتين أساسيتين هما:¹

- نظام الحزب الواحد أو وحدوية الحزب.
- تركيز أو تجميعا السلطات في يد شخص واحد أي شخصنة السلطة.

¹ العياشي عنصر: سيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر- القاهرة، منشورات المركز العربي للبحوث ودار الأمين للنشر والتوزيع -الطبعة الأولى، يوليو 1999، ص

أولاً: الحزب الواحد

استطاعت جبهة التحرير الوطني قيادة الشعب الجزائري أثناء الثورة، فحررته من الاستعمار وأعدت له شخصيته المسلوقة، هذا الدور الفعال الذي لعبته مهد لها الطريق ليس لتكون صاحبة الأولوية في قيادة الدولة كحزب بل لتكون منسقة للدولة ومشرفة عليها، فجاء في الدستور 1963 خاصة في المواد 23، 24، 26 إن حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الواحد للدولة يحدد سياسة الأمة ويوحي بعمل الدولة وينجز أهداف الثورة الديمقراطية وتشبيد الاشتراكية في الجزائر.

هكذا وعلى غرار الأنظمة التي تأخذ بنظام الحزب الواحد تحتكر العمل السياسي النظام والوجه للمجتمع، وترفض المعارضة والصراع، وتعدد الطبقات مما تجعل الحزب الواحد صاحب الاختصاص الوحيد في تمثيل الشعب، فهو من الناحية الدستورية الحزب الواحد وهو صانع الدولة، المراقب و المشرف عليها وكل من يخرج عن الإجماع الحزبي يعتبر متمرداً فلا وجود لأي تيار مستقبل ينحرف عن السلطة أو يعاوضها، فالحزب هو السلطة ومن يعارضها يعارض الحزب.¹

كان من الطبيعي أن تأثر النشأة التاريخية للحزب ومساره الثوري في بناءه وتركيبته، وتصور الساسة لدوره ووظيفته، فهذه النشأة كانت من أقوى المبررات في تصور البعض لتتوحد الأمة تحت مظلة جبهة التحرير الوطني وكان من الطبيعي انتهاج الطابع الأحادي² بدل تشتيت الجهود وإهدار الطاقات من خلال التعددية الحزبية، رغم محاولة تكريس مفهوم الحزب من خلال الدستور والميثاق إلا أن دور الحزب ظل محدوداً بما يقرر الرئيس من مرحلة التعددية الحزبية فضلاً عن عدم قدرة الجبهة على التحول إلى الحزب (قيادي) طيلة تلك الفترة، كما أنها لم تخلق فرصاً لتحقيق المشاركة السياسية الحقيقية، حيث طورت على مر الزمان كفاءاتها في صنع القرارات الحاسمة باسم الشعب دون أن يشار فيها.

وإضافة إلى ما سبق أن الجبهة أجهدت نفسها لتحقيق تعبئة شاملة على الرغم من أن الساحة السياسية مغلقة تماماً وهي الوحيدة في الميدان، الأمر الذي أدى إلى ركود وفساد الحزب وانقطاع الجماهير عنه فقات

¹ نبية الاصفاني، مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق السياسة الدولية، العدد 64، 1981، ص26.

² أبو جرة سلطاني، جذور الصراع في الجزائر، الطبعة 2، 1999، ص42.

الفصل التمهيدي: أوضاع الجزائر ما بين فترة هواري بومدين إلى 1988

شرعيته، وتؤكد فشله أكثر عندما لم يتمكن من إعادة هيكلة كوادره بسبب الفساد الوظيفي والإداري بين عناصره القيادية* وعدم استيعابه لأحداث أكتوبر 1988.¹

ثانيا: شخصنة السلطة

على غرار الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث عرفت الجزائر ظاهرة شخصنة السلطة، التي تتميز بتمتع الرئيس بجاذبية خاصة "كاريزمية" حيث تسمح الظروف بانفراد شخص واحد بميزات خاصة في مركز الصدارة في النظام السياسي فيحتكر عملية صياغة واتخاذ القرار فهو القائد بلا منازع.

دستور 1963 أعطى صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية ساعدت على تركيز السلطة في يده اذا تنص المادة 39 منه: السلطة التنفيذية تسند إلى رئيس الدولة² حامل لقب رئيس الجمهورية.

المادة 43 من دستور 1963: "هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الجمهورية"

المادة 48 من دستور: "يتولى رئيس الجمهورية تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها، كما يقوم بتسيير وتنسيق السياسة الداخلية والخارجية للبلاد..."

المادة 58 من الدستور 1963: "يجوز لرئيس الجمهورية ان يطلب من المجلس الوطني التفويض منه لمدة محدودة حق اتخاذ تدابير ذات صيغة تشريعية تتخذ في نطاق مجلس الوزراء او تعرض على مصادقة المجلس خلال 3 اشهر..."³

من خلال تحليل نصوص المواد السابقة نستخلص أن رئيس الجمهورية هو المسؤول عن السلطة التنفيذية وتشد إليه مشاركة المجلس الوطني في التشريع وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، بمعنى أن رئيس الجمهورية يجمع في يده رئاسة الحزب ورئاسة الحكومة و رئاسة الدولة، فنجد:

¹ نبيه الاصفاني: مرجع سابق، 27

*رغم تأكيد الدستور على قيادة حزب الدولة إلا أنه كانت هناك صراعات على السلطة بين أعضاء المكتب السياسي وأعضاء الحكومة المؤقتة (ينظر نبيه الاصفاني، مفهوم الحزب الواحد في الجزائريين النظرية والتطبيق، العدد 64، ص30)

² بنجامين ستورا: ت، صباح ممدوح كعدان، تاريخ الجزائر بعد الإستقلال 1962-1988، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012، ص36.

³ محمد العربي ولد خليفة: التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية، دار النشر راجعي، الجزائر 2009 ص49.

أن الشعب الجزائري قد استبشر خيرا بترسيخ الديمقراطية وشعر أنه سيقول كلمته أكثر فأكثر، ولكن على جبهة التحرير أن تشرح أن الديمقراطية لا تعني الفوضى، بل تعني قبل كل شيء احترام حريات الآخرين وعلى جبهة التحرير الوطني أن تعطي المثل بالبدء بتطبيق الديمقراطية على أجهزتها في كل المستويات.

2. اقتصاديا:

تبت الجزائر منذ استقلالها استراتيجية للتنمية أساسها التوجه نحو الاشتراكية، مركزة على الصناعة والربط بين قطاعي النفط والصناعة الثقيلة، لكن بعد وفاة هواري بومدين شهدت البلاد توجها جديدا توقفت معه برامج التنمية التي بدأها. وحجة النظام الجديد في ذلك ان الجزائر استمرت كثيرا في جانب الصناعات الثقيلة، التي لم تحقق أهدافها والنتائج المتوقعة منها. لذلك تقرر التوجه إلى تنشيط الصناعة الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع القطاع الخاص ومحاربة ندرة الموارد الاستهلاكية، ووضع ما سمي آنذاك بالبرنامج ضد الانقطاع في العالم الثاني من رئاسة بن جديد، يهدف أساسا إلى تأمين المواد الاستهلاكية غير المتوفرة باستيرادها من الخارج بكميات ضخمة تحقيقا للشعار الذي رفع من أجل حياة أفضل.¹

- بعد وفاة الرئيس هواري بومدين 1978، أخذ الفريق الجديد في نظام الشاذلي بن جديد على إعادة النظر في المنظومة الاقتصادية للبلاد، تمخض عن ذلك تقرير رسمي سمي آنذاك *plan économique et social de décennie (1967-1978)*

ولقد صودق عليه المؤتمر الإنشائي لجبهة التحرير الوطني منذ 1980، وتؤكد العمل به ضمن المخطط الخماسي لسنوات (1980-1984) هذا البرنامج اعتبار نقطة الانطلاق الرئيسية،² السياسية التنموية الاقتصادية والاجتماعية لعشرية الثمانينات، ولكن في الوقت نفسه قدم هذا المخطط نفذا لادعا الاستراتيجية التنموية السابقة التي أطلق عليه الخبراء الاقتصاديون بالصناعات المصنعة (*l'industries industrialisant*)

¹ عبد الله بن دعيدة: التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 355-356.

² عبد الله بن دعيدة، المرجع السابق، ص 358.

الفصل التمهيدي: أوضاع الجزائر ما بين فترة هواري بومدين إلى 1988

(وانصب هذا النقد اساسا على طبيعتها الرأسمالية التي استغرقت كثيرا من موارد الدولة الربعية بما يفوق 20 مليار دولار.¹

- وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد يعتمد بالدرجة الأولى على عوائد البترول بنسبة كبيرة أي على عوامل غير ذاتية في إعادة إنتاج منظومة اقتصادية، فإن أول انخفاض لسعر البترول في الأسواق العالمية في تلك الفترة إلى ما دون عشرة دولارات، أحدث هزة كبيرة أفضل إلى اقتصادية سببت خلل التوازنات الاقتصادية الكبرى.²
- ضمن السياق الذي بدأ فيه الاقتصاد العالمي يتميز بإنشاء الشركات متعددة الجنسيات للسيطرة على الأسواق العالمية، توجهت الجزائر بشراسة إلى التفكيك غير المنظم حتى لمؤسساتها الأكثر نجاعة، هذه الهيكلة الفوضوية في مراحلها الأولى التي بدأت فيها بدون المشاركة الفعلية المسيرين الاقتصادي ممثلي العمال لم تفرز أي نتائج ملموسة سواء على صعيد تطوراتها أو إنتاجياتها أو وضعها، فخط التسيير البيروقراطي العتيق لم يتغير ولا حتى بيئته الاقتصادية والمؤسسة إن عملية تقسيم المؤسسات الاقتصادية لدولة، لم يعمل سوى على تعميق المشاكل عوض أن يقلل منها، ضمن هذه الوضعية نستنتج أنه كل احتكار بيروقراطي لم يتم سوى تقسيمه إلى احتكار فرعي (Sous monopoles) من طرف القوى الاجتماعية.
- الموازنة مع إعادة هيكلة القطاع العام، ثم تشجيع رأس المال الخاص الجزائري، في الاستثمار بالخصوص في القطاعات غير ذات الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الوطني، كما منح للرأسمال الأجنبي تشجيعات للاستثمار في الجزائر بشرط لا تتعدى مشاركته 49% أمام هذه التسهيلات القانونية الأكثر فعالية للقطاع الخاص والعام. استمرت الدولة "ربعية" في الاعتماد الشبه كلي على مصادرة النقط كمرجع أساسي لتحديد الموازنة العامة لاقتصادها ولكن ما كانت الدولة البيروقراطية أن تبدي انفتاحا نسبيا في السياسة الاقتصادية.³
- في هذا الصدد يرى أحمد هني، الذي يعتبر أحد أبرز الاقتصاديين الجزائريين الذين قدموا عدة أعمال حول طبيعة ودور وأسباب ظهور الأسواق السوداء أو الموازية في العالم أن " الاقتصاد الموازي يعد إجابة عن بنية ترتيبية Structure hiérarchique من نمط ريعي، فهو من جهة نشاط مهيكّل وذو طبيعة احتكارية، وهو من جهة أخرى نشاط مهمش يتجه من خلال الأنشطة الموازية إلى تحقيق الاستقلالية..."⁴ فكل وجه من هذين

¹ Ahmed Aahmani: d'Algérie à l'épreuve économique politique des reformes : 1980-1997. Alger : Edition ,p83. CASBAH. 199

² محمد بملول: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية، الجزائر، دحلل للطباعة، 1993، ص30-31.

³ محمد بملول، المرجع السابق، ص48.

⁴ Ahmed henni, « Ajustement, économie parallèle et conter société » revue NAQD, n07, OP, Cit, P55

الفصل التمهيدي: أوضاع الجزائر ما بين فترة هواري بومدين إلى 1988

الوجهين يعبر عن حقيقة واحدة، وعن واقع سياسي واجتماعي واحد يتميز بالتنوع والتناقض، وذلك لسبب بسيط يتجلى عند دراسة وتحليل نمط اشتغال الجهاز الاقتصادي الرسمي وغير الرسمي في الجزائر.

3. اجتماعيا:

حصلت الزيادة الكبيرة في عدد سكان الحضر في سياق ضعف البنية التحتية الاجتماعية، وتدهور الاوضاع المعيشية نمو سريع لنسبة شاغلي الوحدة السكنية، تدهور مساكن العمال، نمو تجمعات سكانية مؤقتة حقا حول المدن الصناعية الكبرى للمرة الأولى منذ 1977-1982، أصبح العاملون أكثر عددا من سكان الأرياف على إذا ما وثق المرء بالإحصائيات الرسمية للسكان الناشطين اقتصاديا التي قليلا ما تأخذ بالحسبان اليد العاملة النسوية والطفلية وفي الواقع، شهد عقد السبعينات تطورا مهما في عدد وظائف العمال في القطاع الصناعي وارتفعت حصة الصناعة والبناء والأشغال العامة في الاستخدام الكلي من 21 % في عام 1982 حتى 38% في عام 1983 وإذا استبعد العمال الزراعيون وعمال الخدمات، وارتفع عدد العمال 340 ألف في عام 1968 حتى مليون في عام 1983، ما يعني ارتفاع نسبة نمو السكان العاملين من 13 % في عام 1968 حتى 30 % في عام 1983.¹

نظرا لارتفاع الأسعار عام 1973، 1974م و1979-1980 استنادا على المداخل النفطية، فلقد عملت الدولة الجزائرية على توسيع القاعدة الاجتماعية من أجل ضمان استقرارها من خلال سياسي التشغيل وتقليص البطالة وتأمين الأجور، وتلبية الحاجات الأساسية من التعليم والعلاج المجانيين،² وتدعيم القدرة الشرائية للمواطن بدعم أسعار المواد الغذائية ودعم العملة الوطنية ففي الفترة الممتدة من 1966م إلى 1985م تناقصت معدلات التشغيل حيث استطاعت الدولة تأمين 130 ألف منصب شغل ما بين الفترة 1980-1984 وبالرغم من جميع هذه السياسات إلا أنها لم تثبت نقاعتها، ودخلت البلاد أزمة حادة، فالنمو المتزايدة للتشغيل وزيادة الإنفاق العام أثقل كاهل الدولة وهذا ما اضطر الدولة الجزائرية ابتداء من 1984م إلى إتباع سياسة تقشفية بإضافة إلى انخفاض أسعار البترول من 1986 وهذا ما أدى إلى بروز الملامح الاجتماعية اللازمة التي ارتبطت ب:³

¹ محمد الدين عميمور، الجزائر الحلم والكابوس، الجزائر دار هومة، 2003، ص214.

² العياشي عنصر: المرجع السابق، ص45.

³ محمد بلول، مرجع سابق، ص36. (ينظر للملحق رقم 1، ص108).

الفصل التمهيدي: أوضاع الجزائر ما بين فترة هواري بومدين إلى 1988

1. عدم توازن النمو السكاني مع النمو الاقتصادي، وهذا ما أدى إلى عجز الميزانية عن تلبية الحاجات الاجتماعية .

نلاحظ أن نسبة الزيادة الطبيعية انخفضت في سنوات الأزمة مقارنة بسنوات السبعينات لكنها لم تنخفض إلى الحد المتوسط.

- وما زاد الأزمة حدة هو ارتفاع نسبة الأمية التي وصلت سنة 1989 إلى 7.5 مليون أمي¹ ويمكننا ارجاع هذه الظاهرة إلى الأسباب التالية :

2. الاستعمار و مخالفاته .

3. ارتفاع نسبة التسرب المدرسي، حيث بلغت نسبته سنة 1989م حوالي 400 ألف تلميذ .

4. تفشي ظاهرة البطالة بشكل كبير، حيث تراجع معدل خلق مناصب العمال في النصف الثاني من الثمانينات.

مقارنة مع حجم طلب العمال السنوي الذي قدر ب 250 ألف منصب شغل جديد، ففي سنة 1985م قدرت عدد المناصب الجديدة ب 250 ألف منصب و 1986م بلغت 74 ألف منصب أما في سنة 1971م تراجعت إلى 64 ألف منصب لتصل سنة 1989 إلى 56 ألف منصب، يمكن لنا ملاحظة تطور معدل البطالة².

- مرت تجربة بناء الدولة الجزائرية على مختلف مراحل تشكلها، منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا مجموعة من الأسس و الاستراتيجيات من أجل بناء الدولة الجزائرية القوية، حيث تميزت من فترة هواري بومدين إلى غاية 1988 بظهور نزاعات داخل النظام السياسي وأجنحة السلطة، واعتمدت النخب الحاكمة آنذاك النظام الاشتراكي كنظام اقتصادي والسياسي تقول عليه الدولة الجزائرية إلى التطورات الحاصلة في المجتمع، ومست جميع الأوضاع الجزائر من الجانب السياسي على الاقتصادي إلى الاجتماعي وحتى الثقافي.

¹ ر، editions marinoer 1999 :alger : mohfoud benmoune : les algernes vicitmes d ume societe neicertrircale . (ص180، 108، ينظر للملحق رقم 2)،

² . محمد بهلول، مرجع سابق، ص 36(ينظر للملحق رقم 3، ص109).

4. ثقافيا:

عمدت الدولة الجزائرية الحديثة على بعث دائرة ثقافية جديدة، وهي وارثة لإرث استعماري خلق شروح عميقة في بنية المجتمع الجزائري فعلى المستوى الثقافي كانت التركيبة الاستعمارية ضعيفة، فالنخب الهزيلة قد اخترقتها التقسيمات الثقافية واللغوية، وهي متجاوزة مع عدد من الأميين مزدوجي اللغة، وقد أخذت الدولة على عاتقها تحويل البنية الثقافية الموروثة عن الاستعمار، وخلق أجهزة ثقافية وإيديولوجية جديدة، والتغير الأكثر عمقا حدث في ميدان الجهاز التربوي، بحيث أعطى له من طرف الدولة مهمة ثلاثية: "نشر ثقافة وطنية ثورية علمية، تعميم التعريب وإنتاج أطر علمية تقنية وإدارية تشغل مشروع التنمية الاقتصادية"¹

- فمن المفارقات العجيبة أن مهمة التعريب المدرسة الجزائرية، التي تمت بطريقة بيروقراطية من أعلى، أوكلت إلى طبقات ذات إيديولوجية بورجوازية متحيزة إلى الثقافة الفرنسية إن لم نقل بصراحة معادية للثقافة العربية الإسلامية، هذه الفئات وجدت نفسها بالصدفة أو بالتخطيط على مراكز السلطة والتوجيه وراحت تخطط من مصادر التشريع والسلطة لمستقبلها ومصالحها على حساب المبادئ أو الاختبارات الوطنية، فكان من نتائجها الافتقار إلى الأطر العلمية الصحيحة للتعريب.²
- إن النظام التعليمي بالتمايز الذي يقوم عليه، يدفع بأبناء الطبقات المحرومة كما علمتهم المدرسة بالاحتماء بالثقافة المحافظة، ويدفع بأبناء الطبقة البورجوازية المستفيدة بالإحتماء بالثقافة الغربية ولا سيما منها الفرنسية وإزدراء الثقافة المحلية، وينتج عن هذا ثقافتين متناقضتين:

ثقافة متمركزة حول الذات (Culture ethnocentrisme) وثقافة متمركزة حول الغرب (Culture eurocentrisme) وهو ما يؤكد فكرة الصراع اللغوية التي أعادت إنتاجها الدول بشكل موسع بعد الاستقلال، حيث يسجل في هذا الإطار بأن المعربون الذين كانوا منتشرين في مجموع هياكل حزب جبهة التحرير الوطني، كأن لهم تأثير بلغ في دفع التعريب في اتجاه بعض القطاعات كالتقضاء والثقافة والتربية الوطنية، بعد الاستقلال بادروا بسرعة في إسماع صوتهم كي يصبح مهيمنًا.³

¹ عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث: "دراسة سيكولوجية" ترجمة: فيصل عباس، الطبعة الثانية، دار الجزائر للنشر والتوزيع: بيروت، 1981، ص22.

² عبد الرحمن سلامة ابن الدوايمة: التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية، الطبعة الأولى، الشركة الوطنية، للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص34.

³ العياشي عنصر: مرجع سابق، ص184.

- إن مسألة الهوية من الإشكاليات الرئيسية التي صادفت الدولة الجزائرية الحديثة، أبحرت عمها تناقضات اجتماعية عميقة أثر تأثير عميقا في النسيج الاجتماعي الجزائري، وطرحت باختصار قضية "الأنا" Le moi ولكن وقفة تأمل جادة في هذه الإشكالية، توضح لنا أنها كانت دائما تسيير في إطار جدي تاريخي (استعمار-سلطة-معارضة) أي ابتداء من التاريخ القديم، مروراً بالاستعمار الفرنسي وصولاً إلى تأسيس الحركة الوطنية، وحتى مرحلة ما بعد الاستعمار.¹

- وهكذا تأسست الدولة الوطنية الحديثة في الجزائر بعد الاستقلال، وقلدت النموذج المركزي اليعقوبي الفرنسي نفسه Le model jacobin وهو نموذج يقوم بأمة واحدة، لغة واحدة. ومدرسة مجانية ولكن ليست علمانية فيما يخص الجزائر، ولكن عندما صاغوا الدستور الوطني على هذه الأسس فإن المعطيات الأساسية للمجتمع الجزائري (السياسيولوجيا، المخلفات الثقافية للاستعمار) كانت أبعد ما تكون عن التطابق مع المسلمات العربية الإسلامية الأيديولوجية.²

- الأزمة الجزائرية الراهنة، على رغم ما يكتب عنها يوميا باللغات كافة، تبقى عصبية على الفهم السليم من دون التوقف عند مقدماتها في السياسة، أي طبيعة تشكل السلطة وكيفيته وتطور مرجعيات القرار، وفي الاقتصاد أي نمط البناء الاقتصادي الذي تم انتهاجه وبروز حدوده وتناقضاته التي أدت إلى إخفاقه، وفي الاجتماع، حيث برزت التناقضات في ثنايا التنمية الزراعية والريفية، وفي إطار عملية التصنيع وبناء مختلف مؤسسات الدولة، وفي الثقافة، بمعناها الواسع، أي مجمل عملية التعليم والتكوين والإنتاج الفكري.

¹ محمد بجلول: المرجع السابق، ص 84.

² سليمان الرياشي: الأزمة الجزائرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 273.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول

الديمقراطي في الجزائر

المبحث الأول: مجريات أحداث 5 أكتوبر 1988

أولا: المرحلة الأولى "البداية" 4-6 أكتوبر 1988

ثانيا: مرحلة التآزم والنهاية (07-11 أكتوبر 1988م)

ثالثا: تفسيرات الأحداث

المبحث الثاني: انعكاسات على الوضع في الجزائر.

أولا: سياسيا

ثانيا: اقتصاديا

ثالثا: اجتماعيا

رابعا: ثقافيا

المبحث الثالث: آليات التحول الديمقراطي في الجزائر

أولا: تغيير الدستور.

ثانيا: فتح التعددية الحزبية

ثالثا: تعديل الإجراء القانوني

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

في خضم الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية الصعبة التي عاشتها الجزائر، خاصة مع فترة هواري بومدين إلى غاية منتصف الثمانينات، والصراع الذي برز داخل النظام السياسي بين الحزب الواحد وشخصنة السلطة إلى الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعرضت لها البلاد وعلى إثر هذه الاضطرابات شهدت الجزائر مجموعة من الإصلاحات السياسية شكلت أحداث أكتوبر 1988 وانعكاساتها على النظام السياسي .

المبحث الأول: مجريات أحداث 5 أكتوبر 1988

أولا: المرحلة الأولى "البداية" 4-6 أكتوبر 1988

قبل الخوض في مجريات الأحداث التي مست الجزائر العاصمة بالخصوص وبعض المدن الجزائرية، وجب علينا التذكير بالظروف العامة المحيطة بتلك الأحداث التي من أبرزها:

1. حملة واسعة ضد الفساد، وتوزيع الثروات بطرق غير شرعية وتبذير الأموال العمومية، مست هذه الحملة "عائلة الرئيس الشاذلي" وبعض أعضاء التيار الإصلاحي بحيث وصلت إلى الشارع الجزائري على شائعات أو ما يعرف ب"صيف الشائعات" والتي من أهمها نذكر: قضية مركب رياض الفتح، قضية توزيع أراضي مزرعة بوشاوي قضية ثانوية ديكرات التي تعتبر في نظر البعض كأحد الأسباب المباشرة لتلك الأحداث، بالإضافة إلى قضية النساء الفرنسيات المتزوجات بجزائريين¹ دون نسيان قضية تحويل الأموال إلى البنك الخارجي، وأهم فيها توفيق بن الشاذلي.

2. شهدت هذه الفترة شغورا لمنصب الرئاسة الشاذلي كان في عطلة بوهران وبذلك لم تعقد الحكومة اجتماعا واحدا طيلة ثلاثة أشهر.

3. عقب نهاية عطلة الشاذلي قام بعقد أول مؤتمر تداولي للإطارات في قصر الأمم في 19 سبتمبر وتخلله خطاب الرئيس المشهور.²

4. بين 19 سبتمبر و02 أكتوبر شاعت عدة معلومات متعلقة بوقوع الأحداث ويذكر "عبد الحميد بن الابراهيمى" أنه كان قد علم من أحد المقربين من "مولود حمروش"¹ أن تلامذة المدارس سوف يتظاهرون في

¹ بلعور مصطفى: التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية- دراسة حالة النظام الجزائري (1988-2008)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010م، ص215.

² الإبراهيمي عبد الحميد: في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999م، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001م، صص 196-197.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

الخامس من أكتوبر بالجزائر العاصمة، ويذكر أيضا بأنه أثناء اطلاعه على نشر المعلومات اليومية التي ترسلها مديرية الأمن له لفت انتباهه خبر مصدره من تبسة مسقط رأس "الهادي لخديري"² مفاده أن مظاهرات ستقع في العاصمة في الخامس من أكتوبر، ويضيف أيضا أنه قبل أيام من الأحداث ظهرت شائعة وسط تجار بالعاصمة تدعوهم لإقفال محلاتهم قبل يوم الأحداث، تفاديا لأعمال النهب والتخريب.

5. الإضرابات العمالية تروية بسبب مطالبة العمال بزيادة رواتبهم وتضامنهم مع العمال المحقق معهم في قضية الاختلاس، حيث دامت هذه الإضرابات ثلاث أيام في نهاية شهر 1988 وطالت أيضا قطاع الطيران والبريد والنقل، وانتهت بصدام قوي مع قوات الأمن.³

اليوم الأول: 04 أكتوبر 1988

انطلقت شرارة الأحداث بداية من حي باش جراح، وكان بدأها هم تلاميذ المدارس وطلاب الثانوية الذين تتراوح أعمارهم ما بين العشرة والعشرين سنة وأنضم إليهم شباب آخرون معظمها كانوا سكارى أو تحت تأثير المخدرات⁴، وهم المنفصلون عن الدراسة، البطلون، العزاب وعموما المنتمون لطبقات الشعبية، ويضيف محي الدين عميمور "بأن هؤلاء الشباب غير معروفين الانتماء، ويؤكد أيضا أنه تابع بسيارته تجمعا لنحو 30 طالبا في عصر هذا اليوم مرددين الهتافات شعر بأن هناك من لقنهم إياها لأنها كانت تتناقض مع التهريج الواضح وكان الهتاف يقول "انهضوا أيها الجبناء"⁵.

ويرى "عبد الحميد الإبراهيمي"⁶ بأن هؤلاء الشباب كمن يقودها أصحاب السوابق الإجرامية ومخبرون ومتعاون مع مديرية الأمن الوطني، ولتنشر بعدها الأعمال التخريبية والمظاهرات في باقي أحياء العاصمة، فقام هؤلاء المتظاهرون بتخريب الممتلكات العمومية ووقعت مشادات في باب الواد بين المتظاهرين وقوات الأمن إلى

¹ مولود حمروش: ولد عام 1943 بقسنطينة كان ضابطا ثم مقدا في الجيش التحرير الوطني، عين رئيسا لتشريفات في رئاسة الجمهورية عام 1979م ثم رئيسا للحكومة في ديسمبر 1989م ليغادرها في جوان 1991م (ينظر: بينجامين ستورا: تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962-1988م) تر: صباح ممدوح كعدان، د، ط، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012م، ص126).

² الهادي لخديري: مسؤول سابق في المديرية العامة للأمن الوطني، عين وزيرا للداخلية عام 1987م (ينظر: عبد الحميد الإبراهيمي، المصدر السابق، ص198).

³ مصطفى بلعور: المرجع السابق، ص215-216.

⁴ محمد العربي الزيري: المؤامرة الكبرى أو اجهاض ثورة، د، ط، المؤسسة الجزائرية، الجزائر، 1990م، ص134.

⁵ محي الدين عميمور: مرجع سابق، ص121.

⁶ عبد الحميد الإبراهيمي: ولد في الجزائر عام 1939، إنضم إلى الجيش التحرير الوطني عام 1954 وكان ضابطا أثناء الثورة، فواليا لعناية بعد الاستقلال، ثم أستاذ بجامعة الجزائر في الاقتصاد عام 1973، عين رئيسا لفرع سوناطراك في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1976م ثم وزيرا للتخطيط عام 1979م، رئيسا للوزراء من 1984-1988، وعضو في المكتب السياسي لجهة التحرير الوطني ليستقيل منها في 1990م ويستقر بعدها في بريطانيا (ينظر: عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سابق، ص04).

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

غاية الفجر واستعملت فيها بعض القنابل المسيلة للدموع وتخللها بعض الاعتقادات عندما تمت مهاجمة مقراتهم قوات الأمن.¹

-والشيء الغريب في هذا اليوم هو اختفاء الشرطة من الشوارع والتي تم تجريدهم من السلاح، مما ما يعنى أن هناك أطرف كانت وراء الأحداث وهذا ما سنشير إليه فيما بعد².

اليوم الثاني: 5 أكتوبر 1988

- على المستوى الشعبي: في صبيحة اليوم الثاني تطورت الأحداث لتأخذ مجرى أخرى فاتسعت رقعتها لتشمل أحياء أخر بالعاصمة وهي بوزريعة، باستور، شارع محمد الخامس، بن عكنون، الأبيار، حسين داي، بالكور، القبة ساحة أول ماي والريوسو وأيضا مدن وقرى من الوسط كسطاوالي، دالي إبراهيم، عين البنيان، الشراقة، بو فاريك، البليدة، عين طاية وبرج البحري.³

وامتداد الأحداث إلى الولايات الأخرى كوهان، قسنطينة، عنابة، تيارت، مستغانم، سطيف، قالمة، والمسيلة، فكان التخريب أساسا موجها لمقرات الحزب وقسماته وكذلك المساحات الكبرى التابعة للقطاعات العامة كالأروقة وأسوق الفلاح رمز المعاناة اليومية للمواطنين،⁴ وكذا شملت بعض الوزارات كوزارة الشباب والرياضة التي أحرقت بكاملها، ووزارة الحماية الاجتماعية التي تعرضت للنهب ووزارة التربية التي أحرقت،⁵ وكذا حوصرت ورياض الفتح فقد حطمت وكسرت كليا، وبصفة أقل خربت مراكز الحفلات والشرطة، وهذه الأخيرة التي اغتنم ذوي السوابق العدلية فرصة وجودهم فيها-مراكز الشرطة- وقاموا بإحراق كل الوثائق والملفات الموجودة بها والتي تدينهم، وأرغموا أعوان الأمن الموجودين فيها على القيام بحركات بهلوانية أو الرقص.⁶

- ومن بين الشعارات التي تداولها المتظاهرين: "الشاذلي سفاح"، "لا إله إلا الله والشاذلي عدوا الله"، "يسقط الشاذلي"، ومساعدته سراق المالية، بالإضافة إلى مجموعة من المشاهد المرتجلة مثل طلاء رأس حمام بالدهن الأبيض

¹أحميدة عياشي: الحركة الإسلامية في الجزائر، الجذور، الرموز، المسار"، ط2، عيون المقالات، الجزائر، 1993م، ص225.

²إلهام نابت سعدي: العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1988م-1995م، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، 2002، ص64.

³أحمد عياشي: المرجع السابق ص225.

⁴إلهام نابت سعدي: المرجع السابق، ص65.

⁵عبد الحميد الإبراهيمي: المرجع سابق، ص65.

⁶تامالت محمد: الجزائر فوق البركان حقائق واوهام (1988-1999ن)، د، ط، 1999، ص12.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

وكتابة اسم الرئيس على جسم كلب مريض،¹ وكان قد انضم لهؤلاء المتظاهرين كلا من طلبة جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجية والجامعة المركزية² وكان هذا اليوم كله نارا ودخانا وسرقة إلى أن تحول الليل إلى شبه نهار من جراء النيران الملتهبة لكل ما حرق، وتحت أجنحة الظلام انضم بعض السكان لجماعات النهب والتخريب التي تعد نشاطها إلى الملاك والمحلات الخاصة،³ وسقطت خلال هذا اليوم أولى الضحايا ساحة أول ماي⁴.

- على مستوى السلطة والجيش: كان أول رد فعل من السلطة على مستوى "المكتب السياسي" لجبهة التحرير الوطني الذي عقد اجتماعه في هذا اليوم وأقر بالإجماع على أنها أعمال شغب قامت بها مجموعة لا تتمتع بالحس المدني مدفوعة بأيدي خفية من الخارج.⁵

وتقرر أيضا تكوين خلية الأزمة متكونة من "محمد الشريف مساعدي"، "عبد الحميد الإبراهيمي"، "العربي بلخيري"،⁶ "الهادي لخديري" و "مولود حمروش" وأضيف إليهم كل من الرائد "محمد مدين"⁷ و "محمد صالح محمدي" وطلب منهم الإكباب على العمل، ومن جهة الجيش فحسب "خالد نزار" الذي يرى أن الأحداث كانت مفاجئة بالنسبة إليه و يؤكد بأن أول قتيلا كان في ساحة أول ماي وييده زجاجة مولوتوف⁸

¹ محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص 134.

² محمد تامالت: مرجع سابق، ص 12.

³ محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص 139-140.

⁴ أحمدية عياشي: مرجع سابق ص 225.

⁵ مصطفى بلعور: المرجع السابق، ص 217.

⁶ العربي بلخيري: ولد عام 1939م بتيارت، أحد ضباط دفعة 3 لاكوست" رفعه الشاذلي إلى رتبة عقيد في جوان 1985م، ثم أمينا عاما للرئاسة في أوت 1985م، مدير ديوان الرئاسة 1988م، ووزيرا للدخالية والجماعات المحلية في 1991، توفي في 2010م، (ينظر بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص 123).

⁷ محمد مدين المدعو توفيق: ولد عام 1939م بسطيف، هو ليس من ضباط دفعة لاكوست" عين في عهد الشاذلي مديرا فرعيا لأمن الجيش، ثم مديرا مركزيا لأمن للجيش بعد أكتوبر 1988م ثم المسؤول الأول على جهاز الأمن العسكري منذ التسعينات (ينظر: رابح لونيبي: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، د، ط، دار المعرفة، الجزائر، 2011م، ص 328).

⁸ قناة النهار: "بمنتهى الصراحة"، حوار هابت حناشي مع خالد نزار، <http://www.youtube.com/watch?v=tAyc-cpludq> تاريخ المشاهدة 03/03/2019 ساعة المشاهدة 14:30.

اليوم الثالث: 6 أكتوبر 1988

- **على المستوى الشعبي:** في صباح هذا اليوم لوحظ نوع من الهدوء نتيجة التعب والسهرة، لكنه سرعان ما ظهرت بالعاصمة وضواحيها،¹ مناوشات عنيفة على الساعة 10:00 سقط فيها بعض المتظاهرين مجروحين تحت إطلاق الرصاص، أما مساء فقد كانت حصيلة القتلى ضحيتان في الأبيار²، وذلك بعد فرض الحصار حيث وقعت موجحات بين الجيش والمتظاهرين. لكنها لم تطل فعم الهدوء على العاصمة في منتصف الليل³، وشوهد في هذا اليوم لافتات مكتوب عليها غالبا بالفرنسية والتي توحى شعاراتها باتجاهات يسارية، وفي هذه الأثناء تم 'لاق الرصاص من طرف شاحنة مجهولة على مجموعة عسكرية بجوار مسجد بن عمر في القبة ورد الجيش فسقط عدد من الضحايا أمام المسجد⁴، والجدير بالذكر أن الإسلاميين بقيادة الشيخ سحنون أصدروا بيانا استنكاريا لهذه الأحداث.

- **على مستوى السلطة والجيش:** وكنتيجة للتقارير التي تم تقديمها للرئيس من طرف خلية الأزمة وبعض الجهات الأمنية والتي مفادها هو عجز الشرطة عن احتواء الوضع، تقرر بذلك تطبيق المادة 119 من الدستور التي نصت على إعلان الحكومة لحالة الحصار و استدعاء الجيش الذي لم يدخل للعاصمة منذ انقلاب 1965.

ويضيف "عبد الحميد الإبراهيمي" أنه في هذا اليوم تم الاتفاق بين "بلخي ولخديري" على الاتصال "بعباسي المدني" و"علي بلحاج" مطلب منهم تنظيم مظاهرات واحتلال الشارع لتغيير مجرى الأحداث⁵.

- ومن جهة الجيش ففي هذا اليوم اجتمع الشاذلي ووزير الدفاع بكبار قيادات الجيش وعين الجنرال "عبد الله بلهوشات" نائب وزير للدفاع ورئيس الأركان مديرا لحالة الحصار ويساعده في ذلك كل من الجنرال "محمد عطايلية" قاعد الناحية العسكرية الأولى⁶، وفي هذا الصدد يؤكد "خالد نزار" أنه أستقبل من قبل الرئيس على

¹ محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص 140.

² أحمد عياشي: مرجع سابق ص 225.

³ محمد العربي الزبيري: مرجع سابق ص 225.

⁴ محي الدين عميمور، مرجع سابق، ص 118.

⁵ عبد الحميد الإبراهيمي: مرجع سابق، ص 201.

⁶ محمد تامالت، مرجع سابق، ص 14.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

الساعة 12:00 وعينه مسؤولاً للأمن على العاصمة و" عبد الله بلهوشات"¹ على الجزائر ككل ويضيف بأن أول إجراء للجيش هو تكوين قيادة الأركان²، كخلفية أزمة فأمر من وزير التجارة بإحضار الموارد الغذائية للعاصمة من الولايات الأخرى، وأمر كل من ثكنة مشاة الجلفة وبشار وثكنة المظليين ب بسكرة بالحضور، وتكلفت الجوية الجزائرية للطيران بجلبهم، وكان التحاق هذه الثكنات الواحدة تلوى الأخرى ابتداء من مساء هذا اليوم ومن ثمة تم نشرهم على شوارع العاصمة وخاصة المناطق الحساسة فيها مثل مبنى التلفزيون والإذاعة والوزارات. إلخ ويؤكد من جديد بأنه قد أمر الجيش بعدم إطلاق الرصاص سواء في الأرض أو السماء³.

¹ عبد الله بلهوشات: ولد عام 1929. كان متطوعاً في الجيش الفرنسي عام 1945م، وهرب منه بعد إندياع الثورة ليلتحق بجهة التحرير الوطني كان عضواً في مجلس الثورة بعد الاستقلال، ثم قائد للقاعدة العسكرية الأولى من 1968-1979م، رفع إلى لواء في 1984م، ثم أشرف على حالة الحصار في أحداث أكتوبر 1988 وأحيل للتقاعد علم 1989م (ينظر: بنجامين ستورا، السابق، ص123).

² قيادة الأركان: ومتكونة من خالد نزار، محمد تواتي، محمد العماري، يحي رحال، عبد الحميد جوادي، محمد بتشين وعبد الحميد بوزيدي (ينظر: قناة النهار، مرجع

سابق)

³ محمد تامالت، لمرجع السابق، ص68.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

ثانيا: مرحلة التأزم والنهاية (07-11 أكتوبر 1988م)

اليوم الرابع: 07 أكتوبر 1988

- على المستوى الشعبي: في صبيحة هذا اليوم المبتسم بانتشار الجنود والدبابات في الأماكن الاستراتيجية من جهة ومن جهة أخرى كان الهدوء يعم أهم أحياء العاصمة حتى الضحى¹، وهنا ضخمت أول مسيرة ضخمة متجهة من القبة وباب الواد إلى المستشفى أوقف الجيش المسيرة بعد المفاوضات من المتظاهرين²، والجدير بالذكر أن هذه المسيرة كان قد دعا إليها الشيخ "علي بلحاج"³ إلا أنه تراجع بعد ضغط من الإمام "كمال نوار"، وتزامنا مع المسيرة كان الشيخ (كمال نوار، علي بلحاج، الهاشمي سحنوني، محمد حميدات) في بيت "أحمد سحنون" لاستشارته وتقرر عن ذلك الذهاب إلى مديرية الأمن الوطني وسلموهم مجموعة من المطالب بالمقابل طلب من الشيخ المساعدة في تهدئة الأوضاع، بعدها اجتمع الشيخ السابقين إضافة للإمام "عبد المالك رمضان" بمنزل "سحنوني" واتفقوا على أن لا يقوموا بأي شيء حتى يستشيروا أهل العلم في العالم الإسلامي.

- كما شهد هذا اليوم تسجيل عدة ضحايا، حيث اتسعت رقعة الأحداث لتشمل ولايات أخرى كسيدي بلعباس والشلف.

- وعلى مستوى السلطة والجيش: مددت في العاصمة فترة حظر التجوال فقدمت إلى الساعة 22:00.⁴

¹ محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص14.

² أحمد عياشي: مرجع سابق ص22.

³ علي بلحاج: سياسي ورجل دين جزائري ولد علم 1955م بالوادي، تعرض للسجن عدة مرات في حياته خاصة في عهد الشاذلي، وكان له الدور البارز في أحداث أكتوبر 1988م، من مؤسسي حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حكم عليه بالسجن 12 سنة في 1991م وحول إلى الإقامة الجبرية في عام 1994م. (ينظر: مسعود الخوني: موسوعة التاريخ الجغرافية، ج4. د، ط، دار رواد النهضة بيروت، 1994، ص283)

⁴ أحمد عياشي: مرجع سابق، ص226.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

اليوم الخامس: 08 أكتوبر 1988م

- على المستوى الشعبي: في صباح هذا اليوم التحق العمال والموظفين بمناصب شغلهم كأن شيئاً لم يحدث مع ملاحظة اضطرابات شديدة في حركة النقل نتيجة حرق الحافلات،¹ وعلى العموم كان الجو هادئاً نسبياً لكن ما إن جاء المساء حتى اشتعلت من جديد فتائل المظاهرات والمشادات بالعاصمة وترتب عن ذلك عدد من الضحايا،² والغريب في هذا اليوم أنه لوحظ عودة للسلع المفقودة في السوق منذ الصيف كالمواد الاستهلاكية.

- وعلى مستوى السلطة والجيش: "الهادي لخديري" وزير الداخلية يقوم بتدخل متنفّر لتهدئة الأوضاع.³

اليوم السادس: 09 أكتوبر 1988.

- على المستوى الشعبي: شوهدت في هذا اليوم مظاهرات نظمها مناضلو الحزب الواحد في مختلف المدن الجزائرية إلا العاصمة كما تم تأسيس لجان مكونة من المثقفين و المجاهدين هدفها محاربة القمع و مساعدة عائلات الضحايا و المتعلقين كما لوحظ فيه نشاط مكثف لرابطة الإنسان الذي توح بإطلاق سراح بعض المسجونين،⁴ وهذه الأثناء قرر على بالحاج ومن معه إقامة اعتصام بمسجد السنة بباب الواد. هذه انقص اتفاهه مع الشيوخ إلا أنه ترجع مرة أخرى بعد ضغط من الإمام الهاشمي سحوني أجله يوم 10 أكتوبر و بمسجد صلاح الدين الأيوبي ببلكور خلفا لمسجد السنة و ذلك لكون المنطقة غير مفروض عليها الحصار.⁵

- على مستوى السلطة و الجيش: إجتماع الرئيس الشاذلي مع أعضاء المكتب السياسي بالإضافة إلى بالخير والخديري وطلب استشارتهم فيها يخص الوضع فطالب البعض بضرورة استقالة الرئيس وتشكيل حكومة أخرى في حين عارضت الأغلبية ذلك ، في الختام قرر الرئيس بأنه سوف يلقي خطاب متلفزا

¹ محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص146.

² أحمد عياشي: مرجع سابق، ص226.

³ عبد الحميد الإبراهيمي: مرجع سابق، ص201.

⁴ محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص146.

⁵ قناة الشروق الاخبارية، وثائق انتفاضة أكتوبر، 1988، <http://www.youtube.com/watch?v=cit6k6d-5vk>، تاريخ المشاهدة 2019/03/03، ساعة المشاهدة 18:00.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

وطلب من الحاضرين إعداده¹ و الذين أذاعت خيرة وسائل الإعلام و ذلك يوم الاثنين على الساعة الثامنة مساء.²

اليوم السابع: 10 أكتوبر 1988

- على المستوى الشعبي: لقيت المسيرة التي دعا إليها "بالحاج" في اليوم السابق استياء من قبل شيوخ التيار الإسلامي بزعامة "احمد سحون" و الذين سعوا إلى دحض هذه المسيرة فطلبوا من " بالحاج "عدم المضي فيها ، ومن جهة أخرى لقيت إقبالا جماهيريا كبيرا و الذين بدأوا يتوافدون على بلكور، وهناك من يقول بأنه غلب و تحجج بالمرض ، إلا أن هذا الأخير فند ذلك وصرح بأنه كان في وسط المسيرة³.

اضطر كل من "أحمد سحون" و "محمد السعيد" و "الهاشمي سحوني" لخطة الناس و بعد الخطة و قبل البدء في المسيرة عاد نصف المشاركين فيها إلى ديارهم إلا جماعة بالحاج لتنظيم المسيرة و هذا حسب "خالد نزار" الذي أكد أيضا بانضمام جماعة " المحجرة و التفكير"⁴ فبدأت تلك المسيرة السلمية الصامتة و منظمو و خالية من أي استفزازات أو هتافات تحريضية باتجاه باب الواد عددها حوالي عشرين ألفا، و عند وصولها إلى ساحة أول ماي تم توقيفها من قبل قوات الأمن، وبعد حوارهم مع منظمي المسيرة سمح لها بالموصلة إلى غاية مديرية الشرطة أين تم غلق الطريق في وجه المسيرة من قبل قوات المظليين و الدرك و قوات مكافحة الشعب، وضعت من المرور رغم كل سبل الحوار⁵.

وهذا تم إطلاق النار من قبل عناصر مجهولة أندست في صفوف المسيرة لتفجيرها فكان زد الجيش دمويا فراح ضحيتها 36 شخص⁶، و يقال 43 ضحية أو أكثر⁷ بعدها أصدر الشيخ " سحون " بيانين الأول يدين فيه بلحاج و يحمله مسؤولية ما جرى بسبب تصرفه المنفرد ، و الثاني و جهة للرئيس طالبا إياه بضرورة فتح تحقيق في الأحداث⁸.

¹ عبد الحميد الإبراهيمي: مرجع سابق، ص203.

² احمد عياشي، مرجع سابق، ص226.

³ قناة الشروق الاخبارية، وثائقيا انتفاضة اكتوبر، 1988، مرجع سابق.

⁴ قناة النهار، بمنتهى الصراحة، حوار هابت حناشي مع خالد نزار، مرجع سابق.

⁵ محيي الدين عميمور، مرجع سابق، ص ص 123، 124.

⁶ محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص145.

⁷ احمد عياشي، مرجع سابق، ص 227.

⁸ قناة الشروق الاخبارية، وثائقيا انتفاضة اكتوبر، 1988، مرجع سابق.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

على المستوى السلطة و الجيش: على الساعة الثامنة مساء ظهر ألقى الرئيس خطاب ملتقط، أتمسم فيه بالتوتر لدرجة جعلت المشاهدين يلاحظونه وكأنه يذرف الدموع¹ كما تميز الخطاب بالفقرات العديدة المحذوفة منه وبشدة العبارات،² والتي من بينها تحمله لمسؤولية الأحداث و نادى بملازمة الهدوء واعداء بأنه سوف يشرع قريبا في مجموعة من الإصلاحات و محاسبة الذين تحسبوا فيها.³ وظن الناس بأن الرئيس يبشر لرحليه،⁴ وما كاد الرئيس ينهي خطابه حتى خرج المواطنون منظفين للشوارع وهاتفين ب " تحيا الشاذلي".

وأما من جهة الجيش وحسب " خالد نزار " الذي يؤكد على أنه تابع المسيرة من على طائر الهيلوكوبتر وأنه رأى بندقية MAT_49 التي أطلقت منها الرصاصات المجهولة المصدر وبتهم جماعة بالحاج بذلك مما ولد رد فعل من طرف الجيش و الشرطة والدرك و ليس من الجيش فقط.

اليوم الثامن: 11 أكتوبر 1988م

- على المستوى الشعبي: عاد وتواصلت حملات تنظيف الشوارع.⁵
- على مستوى الجيش و السلطة: ورفع حالة الحصار وحظر التجوال، وبدأت حملة الاعتقالات ومحاسبة المتسببين في الأحداث.⁶

¹ محمد تامالت، مرجع سابق، ص16.

² محيي الدين عميمور، مرجع سابق، ص145.

³ محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص148.

⁴ عبد الحميد الابراهيمى، مرجع سابق، ص203.

⁵ قناة الشروق الاخبارية، وثائقيا انتفاضة أكتوبر، 1988، مرجع سابق.

⁶ محمد تامالت، مرجع سابق، ص162.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

ثالثا: تفسيرات الأحداث

بناء على ما سبق ذكره من معطيات يجدر بنا طرح مجموعة من التفسيرات لما جرى و التي ستساعد على الإجابة عن السؤال يطرح نفسه بالحاج : من كان وراء قسمنا تفسيراتنا على شكل طرحين و هما على النحو الآتي:

1. الأحداث غير المفتعلة:

يرى أصحاب هذا الطرح بأن الأحداث جاءت كرد فعل عفوي أو إرادي و الذي كان منتظرا من الشعب ومن بين أصحاب هذا الطرح نجد كلا من "محمد بوضياف" الذي أن أكتوبر 1988م هو غضبه شعب على النظام و التي تميزت بالاندفاع العفوي و عقمها من ناحية الأفكار الجديدة.¹

من جهة " احمد بن بلة "يفسر الأحداث على أنها نتائج الأزمة الاجتماعية و الاقتصادية كفقدان المواد الغذائية و أزمة السكن إضافة لارتفاع نسبة الشباب و تهميشهم و مجموعة من المشاكل الأخرى².

أما "عباس مدني" فيري أن هذه الأحداث كانت منعكسا إراديا لشعب مسلم متيقن بالأزمة التي سمت جميع المستويات و المجالات.³

وفي حين يرجع "سعيد بوالشعير" رئيس المجلس الدستوري ساني الأحداث إلى انعكاسات الأزمة البترولية لعام 1986م على اقتصاد الجزائري ضعف القدرة الشرائية للمواطن و المديونية الخارجية إضافة لمشاكل أخرى⁴.

¹ محمد عباس، اغتيال حلم...، أحاديث مع بوضياف، دط، دار الهومة، الجزائر، 2003، ص224.
² عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الاحادية إلى التعددية السياسية، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، قالمة، 2006، ص85.
³ أحمد طعيبة، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، 1988-1994، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997-1998، ص45.
⁴ سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د س ن، ص85.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

2. الأحداث المفتعلة:

يرى أصحاب هذا الطرح بأن الأحداث وليدة تخطيط و تحضير مسبق لجماعات متعددة و يشمل هذا الطرح عدة اتجاهات وهي:

• الاتجاه الأول:

يرى بأن الإصلاحيين هم من كانوا وراء الأحداث وعلى رأسهم الرئيس الشاذلي وحاشيته وذلك كمحاولة لتمرير إصلاحاتهم السياسية و الاقتصادية التي كانت في الانتظار، و الذين قاموا بنقل صراعهم مع المحافظين إلى الشارع عدة مرات أخوها كان أحداث أكتوبر، وما يؤكد ذلك هو أن التخريب طال أملاك الحزب وأعضاءه المحافظين، كذلك التعجيل بتنحية "محمد الشريف مساعديه" من الحزب بعد الأحداث ، ولضمان عهدة رئاسية ¹ثالثة للشاذلي.

من بين أصحاب هذا الطرح نجد " مجي الدين عميمور" الذي يؤكد بأن الأحداث هي عملية انقلابية على الحزب ²، ويدعم كذلك كلا من " أحمد طالب الإبراهيمي " (وزير الخارجية الأسبق) الذي يرى أن الأحداث من صنع الرئيس و مؤيديه للقضاء على المعارضة ³ و بالعيد عبد السلام " الذي يؤكد بأن الفريق الرئاسي عمل على تسريح الكثير من ذوي السوابق العدلية في شوارع العاصمة لتكسيروها و تخريبها.

• الاتجاه الثاني:

يذهب أصحابه إلى أن المحافظين هم من دبوا الأحداث لمعارضة مسعى الإصلاحيين، و المتكتلين على شكل مجموعات على الحزب و جهاز الأمن ، والتي كانت مصالحهم مشتركة و المتمثلة في زعزعة الإصلاحين بما فيهم الرئيس، فمحافظي الحزب كانوا متخوفين من فقدان امتيازاتهم ومكتسباتهم ⁴ أما جهاز الأمن فكان معارضا لإعادة الهيكلة وذلك لفقدانهم جزء "من صلاحياتهم، وهذا ما يفسر غيابهم و تجريب هم من السلاح أثناء الأحداث، والدليل الآخر هو تنحية " مساعديه من الحزب" لكحل عياط مجذوب "من رئاسة جهاز الأمن العسكري.

¹ مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص219.

² مجي الدين عميمور، مرجع سابق، ص120

³ أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص47.

⁴ مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص220-221.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

● الاتجاه الثالث:

يرى هذا الاتجاه بأن حزب الطليقة الاشتراكية "PAGS" له دور في تفجير الأحداث و ذلك من خلال حلقة مجموعة من الإضرابات العمالية في صيف 1988م كان آخرها بالروية، كما انه أول المباركين لهذه الأحداث،¹ ويدعم "رشيد بن يلس" (جيرال متقاعد) هذا الطرح إذا أكد بأن حزب "الباكس" كان وراء هذه الأحداث نعيه تعديل المادة 120 من القانون الداخلي للحزب الواحد، وهذا ما نفاه قياديي الباكس².

● الاتجاه الرابع:

يذهب أصحاب هذا الطرح إلى أن الأحداث من صنع الطابور الخامس أو كما يعرف ب " حزب فرنسا في الجزائر " الذي سعى إلى بعاد حزب جبهة التحرير الوطني عن الساحة و بسبب قضية ثانوية ديكرت وقضية النساء الفرنسيات المتزوجات بجزائريين³ وهذا ما أكده الرئيس الشاذلي في المؤتمر السادس للحزب،⁴ في حين يرى عبد الحميد الإبراهيمي أن الشاذلي كان شوطا مع حزب فرنسا في العديد من القضايا أبرزها هذه الأحداث التي كانت تعتبرها كخطوة مساعدة لكسب الشاذلي لعهدته رئاسية ثالثة و ضمان مصالح الطابونة الخامس بذلك⁵.

ويدعم بوعبدالله غلام هذا الطرح مضيفا بأن فرنسا استعانت ببعض الجهات النافذة في السلطة لتحطيم جبهة التحرير الوطن و القضاء على عملية الغريب والروح الإسلامية.⁶

● الاتجاه الخامس:

يسند هذا الطرح على أنها بفعل مؤامرة خارجية ، بهدف إفشال مشروع الوحدة الجزائرية الليبية المطروح آنذاك و هذا ما لم ترضاه الولايات المتحدة الأمريكية و المغرب عموما خوفا من قيام وحدة مغاربية نورية و هذا ما أكده مساعديه و محمد العربي الزبيري⁷.

¹ محمد تالمت، مرجع سابق، ص26.

² أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص86.

³ محمد تالمت، مرجع سابق، ص27.

⁴ عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا، دط، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2014، ص249.

⁵ عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سابق، ص ص 195-196.

⁶ محمد تالمت، مرجع سابق، ص30.

⁷ رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص43.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

وبعد اطلاعنا على حقيقة الأحداث نقول أن تلك الظروف السياسية الاقتصادية و الاجتماعية الثقافية الصعبة و التي عرفتھا الجزائر في فترة الثمانينيات ، جعلت الشعب الجزائري يعبر عن كبتھ الاجتماعي بشكل عفوي أو إرادي.

إلا أن بعض الأطراف استغلت انقلاب الأحداث الغير المتوقعة و ركبت موجه الأحداث سواء بتأجيحھا على سبيل المعارضة.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

المبحث الثاني: انعكاسات على الوضع في الجزائر.

لقد أدت أحداث أكتوبر 1988 إلى تغييرت عميقة في الجزائر، حيث رسخه هذه الأحداث الوعي بمشاشة النظام السياسي السائد والحاجة المساه إلى إصلاحات خاصة أن المواطن الجزائري أصبح يحس نفسه مهمش من قبل النظام ووجد نفسه في حالة من الاغتراب السياسي وعلى إثر هذه الظروف وانفصام العلاقة بين الدولة والمجتمع جاءت انتفاضة أكتوبر 1988، وفي مواجهة هذه الأزمة التي تهدد النخبة الحاكمة وتهدد النظام الحاكم، فلقد كان رد فعل السلطة سريعا ، حيث كان لهذه الصدمة (أحداث أكتوبر 1988) جميع الجوانب:

أولا: سياسيا

1. تعاقب الحكومات و عدم استقرارها:

بداية من حكومة قاصدي مرياح (نوفمبر 1988م _ديسمبر 1989م) ثم حكومة مولود حمروش (سبتمبر 1989م_جوان 1991م) فحكومة سيد أحمد غزالي (جوان 1991م_جويلية 1992) و حكومة بلعيد عبد السلام (جويلية 1992م_أوت 1993م) وحكومة رضا مالك (أوت 1993 _ افريل 1994م) وذلك فترة زمنية قصيرة و نظرا للظروف المنية والضعف السياسية الصعبة.

2. الفراغ السياسي و المجلس الأعلى لدولة:

شهد هذا المنصب شغورا و تعاقبا للرؤساء في مدة زمنية قصيرة (ديسمبر 1991م_ افريل 1999) بدأ بالشادلي بن جديد المستقيل 11جانفي 1992م ليأتي بعده كلا من الرئيس المعتال محمد بوضياف (16جانفي _ 20جوان 1992) و علي الكافي في إطار المجلس الأعلى للدولة (جويلية 1992_جانفي 1994م) ثم أليامين زروال (31جانفي 1994 _1999م)، شنه الولي كانت في إطار المجلس الأعلى للدولة وأخيرا عبد العزيز بوتفليقة (1999م_ الي يومنا هذا).¹

¹ أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص ص 226-227.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

3. المسيرات و المظاهرات السياسية و الإضرابات:

شهدت الجزائر العاصمة خاصة مع مطلع التسعينات تجمعات و مسيرات كبرى و التي من أبرزها التجمع النسوة أمام المجلس الشعبي الوطني في جانفي 1990 و الحركة الثقافية البربرية في 20 جانفي في نفس السنة و تجمع الفيس في 20 أفريل تم تجمع الديمقراطية في 10 ماي و تجمع جبهة التحرير الوطني في 17 ماي و تجمع جبهة القوى الاشتراكية في 31 ماي أما الإضرابات فكانت إضرابات الفيس بداية من 25 ماي إلى 07 جوان 1991 الذي يتبعه عدة إشكاليات بين قوات الأمن و مناضليها مخلفة بذلك عدد من القتلى و الجرحى ليعلن بعد ذلك حالة لحصار عبر الوطن في 05 جوان 1991 لده 4 أشهر¹.

4. تعطيل المسار الانتخابي و تبعاته:

بعد إجراء الدور الولي من الانتخابات التشريعية و فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية الساحقة (188 مقعد) و التيقن بالحصول على الأغلبية في الدور الثاني تعالت الأصوات داخل و خارج السلطة لإلغاء هذه الانتخابات و هذا فاجئ الشعب بخبر استقالته الرئيس من منصفة يوم 11 جانفي 1992_ كحجة قانونية لإيصال الانتخابات من طرف الجيش فتم على أثرها إلغاء نتائج الدور الأول و بداية مرحلة العنف و الاستقرار.²

5. الحرب الأهلية (العشرية السوداء):

أدى الانقلاب السياسي و الحظر الإسلامي للإنقاذ و محاولة الحكومة فيما بعد الى تفكيك الجماعات الإسلامية المتطرفة (الحركة الإسلامية المسلحة للجيش الإسلامي للإنقاذ الجماعة الإسلامية المسلحة و الجماعة السلفية للعودة و القتال) و تصدي هذه الأخيرة لها إلى مواجهات عنيفة و دامية بين قوات الأمن و هذه الجماعات الإسلامية امتدت طوال من الزمن.³

و جدير بالذكر أن قوات الأمن كانت قد استحدثت قوات شعبية عدتها في ذلك على غرار الميليشيات و الدفاع الذاتي أغلبهم كانوا من أقرب الضحايا فعرفت الجزائر موجة من الاغتيالات التي طالب رجال الدولة (الرئيس محمد بوضياف 1992م قاصدي مباح 1993م) و الشرطة و الجيش و من بعد هم المفكرين و الفنانين و الإعلاميين حتى قياد في الحركات الإسلامية و عرفت أيضا سلسلة من التفجيرات أهمها داخل الجزائر تفجيرات

¹ أحمد عياشي، مرجع سابق، ص19.

² الهام نايت سعدي، مرجع سابق، ص112.

³ رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة، الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية أوراق كارنيغي، العدد7، جانفي، 2008، ص4.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

مطار هواري بومدين في 26 أوت 1992م وتفجيرات متيرو باريس في 16 جويلية 1995 خارج الجزائر، كما اكتسبتها مجموعة من المجازر أعنفها طلحة والرايس و مقبر مستغانم عام 1997م بإضافة الى موجات من الاعتقالات والمجرة الداخلية والخارجية¹.

فكانت فترة حكم الرئيس اليمين زروال لأشف دموية إلا أنها شهدت أول المبادرات السلمية للخروج من الأزمة و تمثلت في لقاء روما، أو ما عرف بالعقد الوطني في 1994م حضرية 6 أحزاب سياسية جزائرية ثم تبعتها مبادرة أخرى من قبل الرئيس زروال في نفس السنة عرف ب قانون الرحمة و التي قللت من العنف لفترة ثم عاودت الظهور و اشتدت إلى غاية انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 15 أبريل 1999/ وإعلانه لقانون الوثام المدني.

فكانت حصيلة هذه العشرية الحمراء حوالي 200,000 قتيل و في مصادر أخرى 150,000 قتيل و حوالي مليون كضحايا العنف و 600 ألف مهاجر ما بين الهجرة الداخلية و الخارجية إضافة إلى ما بين 7000 و 10,000 مفقود، ومليون مشرد وألاف النساء المعتصبات والأرامل وألاف المعتقلين في الصحاري (معتقلات رقان) فحسب علي "هارون" وصل عدد المعتقلين 5000 معتقل أما حسب الفيس فقد و صلت إلى 14,000 معتقل.

¹ قناة Jalys tv، الجزائر سنوات النار الجزء 2،

تاريخ المشاهدة 2019/03/15 على الساعة 13:00- 2wl-7gbe5Ag- watch?v: --www.youtube.com

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

ثانيا: اقتصاديا

1. تزايد أزمة المديونية الخارجية التي أصبحت تليهم 80% من حصيللة الصادرات ومنه تدهور شروط المخدة الدين وصلت لأكثر من 9,05 مليار دولار عام 1993م.
2. التذبذب في نسبة التضخم حيث عرف انخفاضا وصل عام 2000م إلى 0,3% بعد ما كان 30% سنة 1995 وقبلها 31% عام 1992م.¹
3. قدرت الشركات الخاصة عام 1992م ب 5700 شركة كانت من بينها شركة واحدة تشغل أكثر من 500 عامل، بينها 4700 شركة كانت تشغل ما بين 01_20 عامل فقط كما تدل الإحصائيات على أن أغلب العمال الأجراء كانوا موسميي.²
4. عزوف المستثمرين عن السوق الجزائرية وذلك للأوضاع الأمنية في الجزائر إضافة إلى صعوبة الحصول على التمويل الخارجي فبطأت خطى الإصلاحات الهيكلية وألغيت و من جهة أخرى أنخفض معدل نسبة الاستثمارات الحكومة و ذلك للأعباء خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات 80% عام 1992.³
5. عرف القطاع الفلاحي هو الآخر ركودا رغم الإصلاحات التي انخرقت عن مسار تطبيقها وذلك لكون القطاع يتم تسييره من طرف الكفاءات بل يسير من قبل أشخاص لأصلة لهم بالفلاحة فعجزت عن تحقيق الاكتفاء الذاتي وزاد الوضع سوءا.⁴
6. تحول عجز الميزانية و المقدر ب 8,7% من الناتج الداخلي الإجمالي في بداية الإصلاح إلى فائض في الميزانية قدره 240 في عام 1997م.
7. زيادة نسبة الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية الى 8 مليار دولار عام 2001م بعدما لم يتجاوز 2 مليار دولار من سنوات 1986 الى 1993م.⁵

¹ قناة الشروق الاخبارية ، العسكريتاريا من يحكم من؟ ج2؟

<http://m.youtube.com/watch?v=un-8-2-ntzpo>

تاريخ المشاهدة 2019/03/15 على الساعة 09:00

² عبد الحميد الابراهيمى، مرجع سابق، ص257.

³ نعيمة زيرمي، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2010-2011، ص149.

⁴ أحمد طعيبة مرجع سابق، ص 217.

⁵ علي بظاهر، سياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد1، دت، ص209.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

ثالثا: اجتماعيا

1. الارتفاع في نسبة البطالة حيث بلغت 23,8% عام 1992م ليرتفع فيها بعد إلى 27,9% عام 1997م فتم تسجيل 80,000 بطلال من أصحاب الشهادات العليا عام 1998 و 15% من العدد الإجمالي من البطالين هم أرياب أسرة و هذا بسبب أزمة التشغيل ، ضف لذلك التسريحات حيث بلغ عدد المسرحين من القطاع العمومي 213,000 عامل أجيل حوالي 39,000 علي التقاعد المسبق بسبب الإضرابات¹.
2. الهجرة الخارجية و الداخلية التي بلغت ككل 60,000 مهاجر وخاصة من الريف إلى المدينة بحثا عن الأمن مما أدى لفقدان الكثير من الأسرة لمنازلهم وممتلكاتهم وهذا ماساهم في تفاقم أزمة السكن المتضاعفة من أساسه.
3. ارتفاع سن الزواج عند الرجل والنساء بفعل الظروف الاجتماعية بالمقابل ارتفاع في المعدلات الطلاق بسبب ما عرف بحقوق وحرية المرأة.²
4. استغلال منابر المساجد شعبية كبير و أصبح المسجد يؤدي وظيفته الدينية و التضامنية مما أدى بالسلطات الى تضيق الخناق وإغلاق أبواب المساجد من 1992 م إلى 1993م وكذا تحديد محتوى الخطب الدينية واعتقال العديد من الأئمة و تبديلهم بأئمة موالين للنظام لا يخرجون عن الحاكم.³
5. اضطراب عادات و تقاليد و ممارساته الثقافية ما طرأ على الحياة الاجتماعية، وممارساته الثقافية بفعل ما طرأ على الحياة الاجتماعية .
6. تضاعف القضايا المطروحة على العدالة بفعل الجزائر و تفاقم الأوضاع المعيشية غياب الوقاية و انتهاز فرصة غياب السلطة الانتهاك حقوق الغير⁴.
7. تزايد موجه الاحتجاجات و المسيرات الاضطرابات و الاعتصامات خاصة ذات الديني على اللامساواة الاجتماعية تفشي الرشوة و الفساد.....الخ⁵.

¹ منير بلعيد، السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة اتجاه الجزائر (1992-2002)، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006، ص ص 63-64.

² مختار منصور، ملامح التحول الاجتماعي في الجزائر التعددية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 10، 2010، ص 205.

³ خليدة البشاري، دور المساجد في التحسيس بالالزامات الامنية -دراسة حالة مساجد العاصمة أثناء الازمة الامنية بالجزائر(1988-2003)، رسالة ماجستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر دالي ابراهيم، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2009-2010، ص 163.

⁴ مختار منصور، مرجع سابق، ص ص 205-210.

⁵ عثمان حادي، التوعية الاقتصادية في الجزائر - دراسة نقدية تحليلية لدور السلوك السياسي في تسيير عملية الاقتصاد (1988-1998)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001-2002، ص 185.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

8. تنامي الوعي السياسي والديني والاجتماعي من خلال فهم الجماهير للأوضاع والأحداث وتحليلها، ضف لذلك ظهور المشاريع الاجتماعية في الخطابات السياسية كذليل على الاختيارات السياسية.¹

رابعاً: ثقافياً

1. اضطرابات التعليم والتكوين جراء حرق المؤسسات التعليمية (600 مدرسة محروقة) مما زاد في نسبة التسرب المدرسي.²
 2. ارتفاع نسبة إلى 42,40% عام 1990 فكانت نسبتها عند الذكور 31,1% و 53,1% عند الإناث من مجموعة الأيمن فوق 15 سنة وذلك ما يرجع بسبب تعطل مشاريع التنمية الاجتماعية والانشغال بالممارسة السياسية.³
 3. الصراع الثقافي الحاصل جراء الهجرة الداخلية وصعوبة التكيف والتعاطي بالنسبة لسكان الأرياف الثقافة الجديدة عليهم (ثقافية المدن).
 4. انتشار الجمعيات الثقافية و التي من أهمها الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية ، الحركة العربية الجزائرية الحركة الثقافية لبربرية و التي واصلت في تقسيم الثقافة الجزائرية بين العربية و الأمازيغية ومنها تفاقم أزمة الهوية.⁴
 5. فرض الجماعات الإسلامية المسلحة مقاطعة الأنشطة الثقافية و خاصة في المدارس فمنها صفوف الموسيقى والرياضة و كذا عدم الاختلاط.⁵
- واستناداً إلى ما سبق من معطيات و معلومات نقول بأن لهذا الأحداث و الانعكاسات التي عرفتھا كل المجالات و المتميزة بسلبياتھا الكبيرة رغم الإيجابيات القليلة إلا أن الانعكاسات كان من سيئاتھا أن تجعل الجزائر تفقد 30 سنة من تطورها.

¹ مختار منصورى، مرجع سابق، ص 209.

² عبد الرحمان بركون و صونيا العيدي: "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر"، الملتقى الوطني الاول، حول التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة بسكرة، د ت، ص 98.

³ مختار منصورى، مرجع سابق، ص 201.

⁴ عبد الرحمان بركون و صونيا العيدي، مرجع سابق، ص 99.

⁵ قناة Jaly tv، الجزائر سنوات النار الجزء 2، مرجع سابق.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

المبحث الثالث: آليات التحول الديمقراطي في الجزائر

التحول الديمقراطي مشكل نظري يمكن صياغته صياغة إجمالية في التساؤل التالي : ماهي الأولية في سبيل ذلك ؟ فالتحول الديمقراطي في أقطاري بني الحكم فيها على أ س غير ديمقراطي يطرح مشكلة عملية يمكن التغيير عنها كما يلي :

إن التحول من الحكم الديمقراطي إلى الحكم الديمقراطي يفترض إما بتولي الحكام بأنفسهم القيام بعملية التحول هذا و في هذي الحالة يتنازلون عن سلطاتهم و امتيازاتهم يطيب خاطر ، وإما بأخيارهم بوسائل على التنازل و هذا يتطلب وجود قوات في المجتمع قادرة على الحفاظ على الديمقراطية و الحيلولة دون قيام نظام آخر ،¹ فالآليات التحول الديمقراطي تتباين بين السلمية والعنيفة فالحكم كان بالوراثة أو الانقلابات أو المؤتمرات ففي الجزائر يتم التوصل إلى آلية سلمية للتحول الديمقراطي منذ الإطاحة بالرئيس الشاذلي بن جديد حتى أحداث عام 1991 التي أجبرت الشاذلي على الاستقالة ليخلفه مجلس أعلى للدولة مؤقت يرأسه محمد بوضياف الذي اغتيل لاحقا ليخلفه علي كافي ثم انتخاب اليمين زروال ليستقيل قبل إكمال عهده و هي أول مرة تحدث في تاريخ الجزائر² والوطن العربي الذي يتخلى حاكم عربي طوعية السلطة ليخلفه بعد ذلك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

بما أن الديمقراطية ظاهرة متشعبة الميادين فلقد صنف الآليات ليكريس التحول الديمقراطي :

¹ محمد عابد الحابري : الديمقراطية و حقوق الإنسان (سلسلة الثقافة القومية 26، قضايا الفكر العربي 02) ، بيروت : مركز دراسات الوجدة العربية ط 3 ، 2004 م ص 82.

² عبدالقادر رزيق المخادمي الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفضوض البناءة القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ط 1، 2007، ص 153_154.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

أولاً: تغيير الدستور.

انتقلت الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1998 إلى ممارسة سياسة جديدة أتسمت بالتعدد و التنوع والانفتاح صانها دستور 1989 والذي فتح المجال للتعددية ليظهر على الساحة السياسية خطاب جديد ينادي بالديمقراطية و حماية الحريات السياسية و لهذا سنتناول في هذا تغيير دستور 23 فيفري 1989 الذي حاول إخراج البلاد من أزمة الاجتماعية الاقتصادية وسياسية لتدخل بعده البلاد أزمة جديدة أمنية و اقتصادية حاول النظام السياسي عبر إجراء تغييرات سياسية.

1. أهم إصلاحات دستور 23 فيفري 1989:

لقد شهدت الساحة السياسية الجزائرية في نهاية الثمانيات تدهور واضحاً في جميع ميادين الحياة سواء سياسياً اجتماعياً اقتصادياً و كرد فعل على هذا التدهور جاءت مظاهرات 5 أكتوبر 1988 كنتيجة لانحيار ثقة الشعب بالنظام و كان رد فعل النظام السياسي هو الانفتاح على هذه المطالب داعياً السياسية الحوار كونه كان يسعى إلى بقاءه واستمراره من خلال إدخال الجزائر مرحلة جديدة سياسياً وإقرار دستور جديد تمثل في دستور فيفري 1989، تمحور أهم مواده حول أحداث إصلاحات جذرية في جميع ميادين الحياة سواء سياسياً¹ اقتصادياً اجتماعياً من خلال إقرار دستور 23 فيفري 1989.

فقبل التطرق إلى أهم الإصلاحات التي جاء هل دستور 23 فيفري 1989 سنطرق الى مدى تطابق مع المبادئ الديمقراطية من خلال موارده و القوانين التي جاء بها لا بد من أن نعرض التي تعرف دستور 23 فيفري 1989.

وجاء دستور 23 فيفري بإصلاحات سياسية واقتصادية هامة أدخلت الجزائر مرحلة جديدة لم تعرفها من قبل تمثلت² في مرحلة التحول الديمقراطي *démocratique transformation* وتعرف هذه المرحلة بأنها عملية تمر بمرحلة متعددة تختلف أبعادها من دولة إلى أخرى³ من خلال تفكيك متدرج للنظام السلطوي وصولاً إلى الترسخ الديمقراطي وذلك عبر آليات ديمقراطية و هذه العملية الى التحول الديمقراطية تدوم و قتا طويلا

¹ محفوظ نحتاح الجزائر المنشودة المعادلة المفقودة _ الإسلام ، الوطنية الديمقراطية، ص، 163.

² سعيد بوشعير: المرجع السابق، ص178.

³ ماضي عبد الفتاح : ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول " التطوير البرلمان في الدول المغاربية الجزائر جامعة ورقلة 15_16 نوفمبر 2012، ص03.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

لأنها تقضي إجراء إصلاحات عميقة في بناء و مؤسسات النظام السياسي وهي القيام بتعديلات دستورية مؤسسة للنظام، انتخابات نزيهة، تثبيت القيم الديمقراطية.¹

2. الإصلاحات على المستوى حزب جبهة التحرير الوطني:

للإشارة تقول أن الرئيس الشاذلي بن جديد قر القيام بإصلاحات على مستوى حزب جبهة التحرير الوطني قبل أحداث أكتوبر 1988 ففي المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني تقرر إحداث تغيير من الممارسة السياسية الجزائرية من خلال إجراء إصلاحات سياسية تفعل من العملية الانتخابية أخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية الاقتصادية الثقافية الدينية الخ.

لتمر الجزائر بثلاثة مراحل من الإصلاح:

• المرحلة الأولى:

لقد ساهمت أحداث أكتوبر الإسراع في الأحداث الإصلاح و التفعيل فيه فأصدر في 12 أكتوبر 1988 مرسوم 88_200 داعيا فيه التأخيرين إلى الاستفتاء لتعديل الدستور في 03 نوفمبر 1988.²

• المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة من الإصلاحات تم استهداف جبهة التحرير الوطني والتي إصدارها من بل رئاسة الجمهورية دون أخذ أي حزب جبهة التحرير الوطني حول مضمون هذه الإصلاحات في 24 أكتوبر التي كان محتواها:

- تأهيل الديمقراطية ونشرها في أوساط المجتمع بين أفراده بين القوى المتواجدة فيه ودفعها للمشاركة في الاختيارات السياسية من خلال توسيع وتنظيم حزب جبهة التحرير الوطني حتى يتسنى له دمج أكبر عدد من القوى الوطنية وضمها في صفوفه من خلال إقرار تعدد التيارات والحساسيات داخل صفوف الجبهة.

¹الإصلاح السياسي المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 12، 2006، 19_20.
²مصطفى بلغور: حزب جبهة التحرير الوطني و مساواة الإصلاحات السياسية في الجزائر مجلة الباحث العدد 40، 2006، ص99.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

فلقد سعى الشاذلي بن جديد من خلال هذه الاستراتيجية منع و جود تعددية سياسية في الجزائر لأنه رأى فيها بأنها تهدد بقاءه و استمرار النظام السياسي كون أن معظم أعضاء حزب جبهة التحرير الوطني هم أعضاء في الحكومة.¹

- تحرير عمل المنظمات الجماهيرية من يد حزب جبهة التحرير الوطني بإلغاء المادة 1200 من قانون الأحزاب.
- تحرير جبهة التحرير الوطني من معظم مسؤولياتها سواء تعلق الأمر بجهاز الدولة أو بالمجالس المنتخبة أو بالاقتصاد... الخ

لتحسيد هذا التغيير على أرض الواقع سعى الشاذلي بن جديد اتخاذ مجموعة من التدبير المتمثلة في إقالة كل من يعارض هذه، حيث بإيعاد محمد شريف مساعداً عن مسؤولية الحزب وتعيين في مكانته عند الحميد مهري في يوم 29 أكتوبر 1988م.²

إحداث تغييرات على مستوى التشكيلة المكلفة التحضير للمؤتمر السادس ، ما مست هذا التدابير الجيش بجد ذاته ، حيث قام الشاذلي بن جديد بإقالة قائد هيئة الأركان عبد الله بلة هو ثبات و تم تعيين خالد نزار في مكانه أما الجنرال محمد عطاييلية عين كمفتش عام.

المرحلة الثالثة:

جرى فيها الاستفتاء في اليوم المحدد له أين صوت الناخبون على المشروع بالموافقة و على أثر هذا التعديل الجزئي ثم نقل جزء من صلاحيات رئيس الجمهورية التنفيذية و على الي رئيس الحكومة مسؤولاً أمام البرلمان مع الاحتفاظ بالقطاعين الحساسين وهما: وزارة الدفاع و الشؤون الخارجية لرئيس الجمهورية³ فبعد هذه الإصلاحات التي أقرها الشاذلي بن جديد جعلت منه الرجل القوي في النظام السياسي الجزائري ، فلقد تحصل على ولاية رئاسية جديدة حين كان محتوي برنامج هو استكمال موجه الإصلاحات التي بدأ فيها ، وكان أبرزها دستور 23 فيفري 1989 هذا الأخير لم يعطي أي دور لجبهة التحرير الوطني في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية أو التشريعية كما شهدته الدساتير السابقة دستور 1963 و دستور 1976 و أكد على قيام الجبهة بدور حربي فقط و ليس لهم دور إشرافي أو رقابي.⁴

¹مصطفى بلغور : المرجع السابق :ص 100.

²أحمد طعيبة : مرجع سابق ، ص 40.

³ سعيد بوشعير المرجع ، سابق 107

⁴الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد ، مأخوذة من الموقع www.arbtames.com.Mixed/mixed3/doc78htm، تم الإطلاع على الموقع في 15 مارس 2019 على الساعة 16:00.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

3. التنازل على الشرعية الثورية والتخلي وأستبدالها بنصوص دستورية تمثلت في الفصل بين السلطات التعددية السياسة والحزبية والتأكيد على تكريس الحقوق والحريات العامة:

- الفصل بين السلطات: قد تبنى دستور 23 فيفري 1989 مبدأ الفصل بين السلطات و سعى إلى تجسيده بهدف منع تداخل صلاحيات السلطات فيها بينها و خلق تعاون و تأثير بينها حيث أعطى صلاحية التشريع إلى البرلمان¹ بعدما ألغى نظام التشريع بالأوامر لرئيس الجمهورية الذي كرسه دستور 1976 مما برز تفوق مؤسسة الرئاسة على السلطة التشريعية ليحتفظ رئيس الجمهورية و نواب المجلس الشعبي الوطني بإمكانية استدعاء الهيئة التشريعية في دورة غير عادية² كما قام بإنشاء مجلس دستوري دوره السهر على تطبيق و احترام القانون و كما يسهر كذلك على صحة عمليات الاستفتاء وانتخابات رئيس الجمهورية و الانتخابات التشريعية و يعلن نتائج هذا العمليات (المادة 153 من دستور 1989م)³.

4. طريقة عمل السلطات الثلاث (السلطة التنفيذية ، التشريعية ، القضائية):
أ. السلطة التنفيذية:

تقوم في دستور 23 فيفري 1989 على الثنائية تجسدت في شخصيتين وهما:

- رئيس الجمهورية: الذي ينتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر و السري (المادة 68 من دستور 1989)
لديه سلطات واسعة حولها دستور 1989 بموجب المادة 74 تمثلت في كل من :
 - القائد الأعلى للقوات المسلحة؛⁴
 - يتولى مسؤولية الدفاع الوطني؛
 - يقرر السياسة الخارجية للامة و يوجهها؛
 - يرأس مجلس الحكومة؛
 - يعين الحكومة وينهي مهامه؛
 - تعيين الوظائف المدنية و العسكرية للدولة؛

¹ سعيد بوشعير ، المرجع السابق ص 198 .

² التعديلات الدستورية مأخوذ من الموقع /vb/threads/thcead.4603/ www . alg17.com تم الإطلاع عليه يوم 2019/03/15 على الساعة 21:00 .

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رئاسي رقم 89_18 المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في إستفتاء 23 فيفري سنة 1989 المؤرخ 22 رجب عام 1409 الموافق ل 28 فيفري سنة 1989 الجريدة الرسمية العدد 9 لسنة 1996.

⁴ صالح بلحاج : المؤسسات السياسية و القانون الدستوري في الجزائر منذ الاستقلال الي اليوم ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010). ص 144.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

- يوقع المراسيم الرئاسية؛
 - يمكنه أن يستشير الشعب في كل قضية ذات أهمية عن طريق الاستفتاء؛
 - يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها؛
 - يسلم أوسمة للدولة وشهاداتها التشريعية؛
 - تعيين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة الخارج وينهي مهامهم.¹
- **رئيس الحكومة:** يقع عليه مسؤولية مزدوجة فهو مسؤول أمام رئيس الجمهورية لكون أن هذا الأخيرة هو صاحب الاختصاص الوحيد في تعيين وإنهاء مهمه وكذلك مسؤول أمام البرلمان لكون أن الرئيس الحكومة مجبر على عرض برنامج عمل حكومته أمام البرلمان و ضرورة موافقة هذا الأخير عليه.²
- ب. السلطة التشريعية:**
- يمارس السلطة التشريعية مجلس واحد يسمى المجلس الشعبي الوطني و له السيادة في إعداد القوانين و التصويت عليه (المادة 92 من دستور 1989).
 - ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني عن طريق الاقتراع العم المباشر والسري لمدة خمس سنوات (المادتين 95_96 من دستور 1989).
 - يراقب المجلس الشعبي الوطني الحكومة وفقا للشروط المحددة في المادتين 76_80 حيث تقل المادة 76 من دستور 1989 يقدم رئيس الحكومة برنامجه إلى المجلس الشعبي الوطني لهذا الغرض مناقشة عامة و يمكن لرئيس الحكومة أن يكيف برنامجه في ضوء المناقشة.
 - أما المادة 80 فتقول تقدم الحكومة سنويا للمجلس الشعبي الوطني بيانا عن السياسة العامة يعقب بيان السياسة العامة مناقشة لعمل الحكومة³ حيث يستطيع البرلمان إجراء ملتئم الرقابة وإجبار الحكومة على الاستقالة كما تستطيع الحكومة مطالبة البرلمان بإجراء التصويت بالثقة.⁴
 - ملاحظة أن الصلاحيات التي حولها دستور 23 فيفري 1989 للبرلمان جعله قادرا على التأثير في شخص رئيس الجمهورية ذلك من خلال الإجراءات الممنوعة للبرلمان و الممارسة على الحكومة فهو يستطيع التأثير في عملها كما لها القدرة على إنهاء عملها ، خاصة إن كان رئيس الحكومة لا ينتمي إلى الأغلبية في البرلمان.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رئاسي 89_18 مرجع سابق ص 243، 244.

² صالح بلحاج : المرجع السابق ، ص 147.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رئاسي رقم 89_18 مرجع السابق ص ، 244 ، 248 .

⁴ صالح بلحاج : المرجع السابق ، ص 147 .

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

ج. السلطة القضائية:

لقد جاءت المادة 129 من دستور 1989 مؤكدة على استقلالية هذه السلطة والمادة 139 من دستور 1989 أكدت على أن القاضي محمي من أشكال الضغوط والتدخلات والمناورات التي قد تضرب بأداء مهمته أو تمس نزاهة حكمه و على الرغم من الاستقلالية التي حولها دستور 1989 للسلطة القضائية غير أنه قيدها من جهة أخرى فحسب المادة 140 من دستور 1989، فإن القاضي مسؤول أمام المجلس الأعلى للقضاء يرأسه رئيس الجمهورية، وأن هذا المجلس هو الذي يقوم بتعيين القضاة و نقلهم وسير سلمهم الوظيفي¹ ، فهنا نلمس تداخل في السلطات كون أن رئيس الجمهورية يستطيع أن يتدخل في عمل القضاة .

5. أهم ما جاءت بيه إصلاحات دستور 23 فيفري 1989:

- إلغاء مصطلح الاشتراكية حيث أصبحت المادة 01 تشير إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية فقط.
- يصنف دستور 1989م، في خانة دساتير القوانين يقوم على مبادئ الديمقراطية الليبرالية (فصل السلطات، التعددية الحزبية، الملكية الخاصة، تخلى الدول عن جزء كبير من مهامها الاقتصادية والاجتماعية)، فهو يخالف الدساتير السابقة دستور 1963 و دستور 1976 التي صنفت في خانة الدساتير البرامج كونها تدعو إلى ضرورة بناء دولة اشتراكية، وأهمية بناء حزب طلائعي².
- التأكيد على ثوابت الجزائري الأساسية في المواد 01 و 02 و 03 و هي الطابع الجمهوري، الإسلام دين الدولة، اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، إلى جانب مبادئ التي لا يقبل المساس بها و المتعلقة ب : الشعب "مصدر كل سلطة " ، المادة 06 " يمارس سيادته بواسطة ما يختاره لنفسه من مؤسسات " وكذلك " عن طريق الاستفتاء بواسطة المنتخبين حيث المادة 07 .
- خصص دستور 1989 م فصلا مركزيا هاما للحقوق و الحريات ، لأنه يتحدث عن ضمانات و اعترافات هي جوهر الديمقراطية ذاتها ، نص على " الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن مضمونة³ في المادة 31، كما نادى " بجرية المعتقد و حرية الرأي في المادة 35" وحرية الإبداع الفني والعلمي " في المادة 36 " حرية التعبير و تأسيس الجمعيات و عقد الاجتماعات في المادة 39 ، و هذا يعني بداية فصل المجتمع المدني

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : مرسوم رئاسي رقم 89 _ 18 مرجع سابق ص 253

² عبدالله يوفقة : القانون الدستوري تاريخ و دساتير الجمهورية الجزائرية (مرجعات : تاريخية _ سياسية _ قانونية) عين ميله (الجزائر) : دار هدى .د.ط 2008 ص270.

³ أكدت الدولة على إرادتها في هذا الإنجاز من خلال إقرار الجزائر بالمعاهدة الدولية ضد التعذيب بموجب القانون 10/89 المؤرخ في 1989/04/25 ولغاء محكمة أمن الدولة في 1989/04/25 (ينظر : السعيد بوشعير ، المرجع السابق ، ص 180)

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

عن الدولة كما نسجل عدم اعتراف الدستور 1989 بالحق في الإعلام ، لكن ت تدارك كذلك فيما بعد خلال إصدار قانون الإعلام في 03 افريل 1990 .

- أهم ما تبقى دون شك المادة 40 و التي جسدت الاعتراف التعددية السياسية بعد أن كانت المادة 94 من دستور تنص على نظام الحزب الواحد، فقد نصت المادة 40 على أن: حق إنشاء الجمعيات ذات طابع السياسي معترف به¹ " لكن كان لأبد من إيجاد الإطار القانوني الذي من شأنه تنظيم هذا الحق الجديد تجسيد فعليا في القانون 11/89 الخاص بالجمعيات على " الجمعيات تهدف إلى مواطنين جزائريين حول برامج سياسي ابتغاء هدف لا يدر ربحا و سيعا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية و سلمية"².
- ونصت المادة 03 منه على يجب أن تساهم كل جمعية سياسية من خلال أهدافها في حماية شكل الدولة الجمهورية ، وحرية المواطن الأساسية واحترام التنظيم الديمقراطي أما المادة 10 فقد نصت على وجوب تنظيم الجمعية ذات الطابع السياسي على أساس المبادئ الديمقراطية.

لقد واجه النظام السياسي الجزائري الذي يستند على معادلة الحزب_ الدولة _ الجيش في نهاية الثمانينيات العديد من الضغوطات"³

- كما رفع دستور 1989 هيمنة السلطة على النقابة، وجعل الحق النقابي لجميع المواطنين وسمح بحق الإضراب على أن يكون محدد في إطار قانوني، وأن يكون لا يمس ميادين الدفاع و الأمن و الأعمال العمومية ذات المنفعة الحيوية للمجتمع في المادة 453 بالإضافة إلى هذه الحقوق نجد أيضا حق التعليم الحق في الرعاية الصحية، الحق في العمل (المواد 50، 51، 52) وينص الدستور في المادته 34 على قمع القانون لجميع المخالفات التي ترتكب ضد هذه الحقوق و الحريات⁵. كما حدد الدستور دور الجيش وحصره في الدفاع الوطني و الحفاظ على استقلال التراب الوطني و وحدته تجسد هذا الطرح من الناحية العلمية بانسحاب الجيش من اللجنة المركزية لحزب الجبهة التحرير الوطني في 04 مارس 1989 و حاء بعد ذلك قانون الجمعيات السياسية

¹ جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجزائر وزارة الداخلية ، دستور 1989 ص 13 .

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ن قانون رقم 89_11 المؤرخ في 1989 م المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، جريدة الرسمية ، العدد 27 جويلية 1989 ص 714 .

³ زريق نفسية ك عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وأشكالية النظام الدولة في المشكلات و الأفاق ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : تنظيم سياسي وإداري جامعة الحاج لخضر باتنة 2008_2009 م ص 53 .

⁴ دستور 1989 : مرجع سابق ص 15 .

⁵ الاعتراف بالحقوق و الحريات و ضمانها دستور 1989 م يبين لنا أن هذا الدستور جاء لكي يدافع عن المواطن من اعتداءات الدول و تجاوزتها إنطلاقا من تبني مبدأ سمو الدستور عكس الدستور 1976 (ينظر : دستور 1989 : مرجع سابق ص 20 .

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

ليؤكد من خلال المادة 09: "عدم جواز انخراط أعضاء الجيش و موظفي مصالح الأمن في أي جمعية ذات طابع سياسي" يلاحظ ملاحظة أن انسحاب الجيش كان شكلي فقط ، وإلا كيف يمكننا أن نفسر وجود عدد كبير من العسكريين في الممارسة السياسية، كما هو الحال بالنسبة ل: قاصدي مرياح (رئيس الحكومة)، مولود حمروش (رئيس الحكومة)، العربي بلخير (وزير الداخلية).

1. دستور 1989 كان بمثابة قرار سياسي ، لأنه جاء من فوق، لم تتم استشارة الشعب في صياغة المشروع النهائي ، على الأقل عرضه على أهل الاختصاص، وهذا إما يطرح فكرة أن الدستور يخدم مصالح جهة معينة و لا يخدم مصلحة الشعب والديمقراطية.

2. لم يأخذ وضع الدستور عامل الزمن، بل تم وضعه في زمن قياسي، رغم انه كان يحمل قطيعة من النظام السابق¹ ويقودنا هذا إلى احتمالات:

● **الأول:** الدستور كان معدا من قبل و كان في إنتظار الوقت المناسب حتى يظهر، وهذا يفسر حدوث انتفاضة أكتوبر 1988" هي قرار سياسي لخدمة الجناح الإصلاح وتحقيق أهدافه.

● **الثاني:** الدستور يعكس تسرع واضعيه وهذا بسبب تراكم و تسارع الأحداث وهذا ما سبب في فوضوية و ارتجالية التعبير، وسبب التغييرات القانونية وأبرزها المأزق الدستوري و استقالة الرئيس " بن جديد " في 1992.

● **الثالث:** منح دستور 1989 صلاحيات واسعة جدا السلطة التنفيذية من خلال شخص رئيس الجمهورية ، وهذا ما لا يسمح و يتناقض مع التوازن بين السلطات و بالتالي لا يسمح بتجسد الديمقراطية ، كما أن الحل البرلمان المنتخب من طرف الشعب يعد خرقا للمبادئ الديمقراطية وتناقضا مع مبدأ سيادة الشعب ، ويعتبر عنصر بسبب عدم الاستقرار السياسي ، بالإضافة إلى ترأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للقضاء و تدخله في تعيين أعضاء المجلس الدستوري يعكس لنا تأثير السلطة التنفيذية على السلطة القضائية وهذا عكس مبدأ الفصل ما بين السلطات.

● **الرابع:** ينبغي أن يتم سلطة تعيين الموظفين بعيدا عن أية اعتبارات حزبية و هذا التفادي، عدم الاستقرار داخل الإدارة و إقصاء و إطارات صالحة، و لهذا يجب وضع مقاييس قانونية و هذا من أجل استقرار الدولة .

¹ وهذا يفسر لنا حركة المد و الجزر التي مررنا بها التحول الديمقراطي في الجزائر (ينظر : دستور 1989 : مرجع السابق ص 23 .

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

- لقد نقل الدستور 23 فيفري 1989 المسار السياسي و القانوني للبلاد نقلة شاملة جديدة من حيث المبنى و الفحوى و برزت من خلال ما تضمنه من انفتاح سياسي مقترن بإصلاحات وهذا ما تطلب ضرورة التغيير في طبيعة النظام السياسي القائم من الأحادية إلى التعددية.

و رغم أن الدستور تبنى أحكام سابقة من الدستور 1976 متعلقة بثوابت الدولة الجزائرية إلا أنه أستجد فيه هي مسألة تنظيم السلطات و توزيعها و مبدأ الفصل بينها ، مسؤولية الحكومة أمام البرلمان ،إنشاء مجلس دستوري الذي أوكلت له مهمة الرقابة على مدى دستورية القوانين و التشريعات وحق التنظيمات و المؤسسات القائمة .

6. الأحزاب السياسية بعد الدستور فيفري 1989 :

بعد أحداث أكتوبر 1988 التي شهدتها الجزائر تمكن الشعب الجزائري من فرض نفسه في التغيير النظام السياسي الذي كان قائما على الأحادية الحزبية بصدر دستور فيفري 1989 الذي القسم بالتعددية الحزبية فهمن يمكن إبراز اهم أحزاب التي ظهرت بعد دستور فيفري 1989 .

الحزب التجميع من أجل الثقافة والديمقراطية:¹

- تأسيس حزب التجميع من أجل الثقافة و الديمقراطية 1989 ركز في برنامج على ترقية البعد الأمازيغي للهوية الجزائرية لغة و ثقافة كان من الداعين إلي إلغاء الانتخابات الرئاسية في أفريل 1999 خاص تشريعات 1997 التي مكنته من الدخول البرلمان ب 19 مقعد في المرتبة السادسة من حيث عدد النواب يستمد الحزب قوته من أجهزة الكواليس وبقية التوازنات في النظام السياسي الجزائري و هذا ما تشير اليه بعض الأوساط الإعلامية فهو يتحرك في اطار الاستراتيجية ابرز عناصرها منافسة القوى الاشتراكية في منطقة القبائل .

● من برنامج حزب التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية:

- ضمان مجانية الوقاية الصحية؛

- إلغاء قانون الأسرة المستمدة الشريعة الإسلامية؛

- ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة؛

- مراجعة المنظومة التربوية؛

¹ زريق نفسية، مرجع سابق، ص58.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

- الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية رسمية إلى جانب اللغة العربية.¹
- حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ: تأسست الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أيدي عباس المدني وعلى بلحاج وأخرون في 18 فيفري 1989.²

و تعتبر أول حزب ذو اتجاه ديني تمنح له الشريعة القانونية ، كانت مهيمنة على أغلبية المساجد في المدن و القرى و تضم تحت لوائها ما يقارب 35 مليون عضو و بعد الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر 1992 جل هذا الحزب ، فهذا الأخيرة ينطوي على مجموعة من البرامج أهمها:

- القضاء على الاستبداد مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص؛
- ضرورة كفالة حق التربية لجميع المواطنين بدون أي تمييز؛
- ضرورة رد الاعتبار إلى الدين الإسلامي وتشجيع تعميم اللغة العربية.

وفي فترة وجيزة القت الجبهة الإسلامية الانتقاد أنها أكثر الأحزاب المعارضة و ضمت في صفوفها إسلاميين متطرفين و أطلقت حملتها تحت شعار "لا ميثاق الوطني و لا للدستور الإسلامي هو الحل " فحققت فوزا في الانتخابات البلدية التي أجريت سنة 1990 حيث نالت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية لعام 1991 نصت على 188 مقعد من أجل 430 في البرلمان إلا أنها لم تحصل على الأغلبية المطلقة حتى قاعدتها أما الدورة الثانية من الانتخابات الجبهة الإسلامية للإنقاذ من مزاوله نشاطها السياسي.³

• حركة المجتمع الإسلامي (حركة مجتمع السلم):

لقد تأسس حركة المجتمع الإسلامي (حماس) يوم 6 ديسمبر 1990 بقيادة محفوظ بنجاح ، فهو اتجاه إسلامي عروبي يدعو إلى الحوار والاعتدال حيث ركز على مبدأ الشورى و الديمقراطية ، فأهم ما يميز هذا الحزب

¹ صالح بالحاج ، أبحاث حول مسألة التحول الديمقراطي في الجزائرية مخبر دراسات و تحليل سياسات العامة في الجزائري ، 2002 ص 113 .

² أحمد موصلي موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي و إيران و تركيا ، بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية 2004 ، ص 16 .

³ رشيد تلمساني المرجع السابق ، ص 03.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

عن غيره من الأحزاب بكونه أقل شعبية و أكثر تحتويه ، يسعى من أجل المشاركة في السلطة و بمقتضى دستور 28 نوفمبر 1996 و طبقا للقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية الصادرة يوم 06 مارس 1997 تغير اسم الحركة ليصبح مجتمع السلم.¹

شارك هذا الحزب في الانتخابات التشريعية 1997 حيث تحصل على المركز الثاني ب 69 مقعد من 380 .

ثانيا: فتح التعددية الحزبية

لقد كانت انطلاقة التعددية الحزبية من خلال دستور 1989، لكنها تعثرت في بدايتها و دخلت البلاد في أزمة دستورية كادت أن تقضي على مقومات الدولة الجزائرية . في خصم هذه الأزمة لم تتمكن الجزائر في بداية عهدها بالديمقراطية من تجسيد المجلس الشعبي الوطني التعددي لأسباب عديدة ، وانتظرت الجزائر كثيرا للعودة إلى الشرعية و المؤسسات المنتخبة ، وتمكنت في الأخير من وضع أول برلمان تعددي .

ولقد جاءت التعددية الحزبية في الجزائر كنتيجة للتحولات السياسية التي عرفتها البلاد² ، تحت تأثير ظروف داخلية ودولية في أواخر الثمانينات³ ، فلم تعد ظاهرة الأحزاب السياسية بوصفها أهم أركان الديمقراطية تقتصر على الديمقراطيات الغربية فحسب، بل أن تعدد الأحزاب يمثل اليوم السمة المميزة لأغلب الأنظمة السياسية التي كانت إلى عهد قريب لا تؤمن إلا بنظام الحزب الواحد⁴ ، وتعد الأحزاب السياسية العمود الفقري للنظم الدستورية في الدول الديمقراطية فهي همزة وصل بين الحكام و المحكومين ، بين الرأي العام و السلطة المنتخبة من الشعب لذا نصت الدساتير صراحة على الأحزاب السياسية و دورها في ضمان الحقوق و الحريات العامة⁵.

¹ حاتم رشيد ، الجزائر إلى أين ؟ عمان : مركز الأردن الجديدة للدراسات ، 1998 ص 32 .

² مصطفى بلعوز جبهة التحرير الوطني و مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر ، مرجع السابق ص 102.

³ مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات شهد العالم تحول كبير من دولة نحو الديمقراطية و التعددية الحزبية : فتوجهت بلدان أوروبا الشرقية وعدة بلدان العالم الثالث إلى النظام البرلماني الذي وضع جدا للأحادية الحزبية .

⁴ عبدالرحمن أحمد حسين المختار : التنظيم القانوني للأحزاب السياسية ودورها في التحرية الديمقراطية اليمينية _ دراسة مقارنة _ دار النهضة العربية 2007 ص 01 .

⁵ أميرة حبابة : ضمانات حقوق الإنسان في ظل الدساتير الجزائرية _ جامعة الإسكندرية ، كلية الحقوق ، السنة الجامعية 2004 / 2005 ص 175 .

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

ومن هنا تكون الجزائر قد بدأت مرحلة جديدة من مراحل التطور الذي تشهده منذ الاستقلال. فالتعددية مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على أنه يتكون من روابط سياسية وغير السياسية متعددة ذات مصالح مشروعة متفرقة، هذا الاختلاف يحول دون تمركز الحكم و يساعد على تحقيق المشاركة.

فمسألة التحول نحو التعددية الحزبية والسياسية عملية تدريجية، تتم عن طريق تعديل المؤسسات السياسية من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بالثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية¹.

واستمرارية أي نظام سياسي تتوقف على قدرة مؤسسات النظام على التكيف مع حركة التفاعلات و التحولات في المجتمع. وإذا عجزت فإن هذا النظام يبدأ في الانهيار²، ويصبح ذلك مبعثاً لبروز الأزمة وتعكس على مختلف جوانب الحياة، وتسود الفوضى وعدم الاستقرار وهذا ما حدث مع النظام السياسي الجزائري الذي دخل في سلسلة من الأزمات منذ الاستقلال سنة 1962³، فمن الأزمة التشريعية إلى أزمة المشاركة السياسية⁴.

وقد كشفت هذه الأزمات الخلل الذي أفرز حالة من عدم الاستقرار السياسي، و أثبت عجز النظام عن استيعابها⁵، ولعل أبرز هذه الأزمات والتي شكلت تحولا في النظام السياسي الجزائري هي أزمة أكتوبر 1988 (أحدث أكتوبر) لأنها كانت بمثابة المخاض الذي تولدت عنه فترة الانتقال نحو الديمقراطية. بل تعتبر انقلابا جذريا في النظام السياسي الجزائري لأن المؤسس الدستوري لم يكمل ليعدل عن نظام الحزب الواحد مهما كانت المعارضة السياسية الموجودة في الداخل و الخارج السرية و العلنية⁶ لكن تحت وطأة هذه الأحداث ومسبباتها الظاهرة و الخفية جعلت النظام السياسي يأخذ منحرج آخر، وتعني بذلك التحول من النظام وحدة السلطة والحزب الواحد المحتكر للسلطة⁷ إلى النظام الفصل بين السلطات و التعددية الحزبية.

¹ بلقيس أحمد منصور _ الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي _ الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي ، القاهرة 2004 ص 28 .

² عمر و عبد الكريم سعداوي : التعددية السياسية في العالم الثالث ، الجزائر نموذجاً _ دورية السياسية الدولية ، تصدرها مؤسسة الأهرام ، السنة الخامسة و الثلاثون ، العدد 138 ، أكتوبر 1999 ص 60.

³ Yahia denideni la pratique de la constitution algerienne du 23 fevrier 1989 Editions houma alger 2008 p 19_20 .

⁴ ناجي عبد النور : مرجع السابق ص 166 _ 122 .

⁵ أحمد أمين شايب الدور : التجربة الحزبية في الجزائر و أثرها على المؤسسات التنفيذية و التشريعية في ظل الدستور ، رسالة الماجستير ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة 2008 ص 61 .

⁶ زبيح رابح : النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر رسالة الماجستير جامعة الجزائر ، كلية الحقوق ، سنة الجامعية : 2002 / 2003 ص 41.

⁷ بموجب المرسوم 63 _ 297 المؤرخ في 14 أوت 1963 منع أي تجمع سياسي ماعدا جبهة التحرير الوطني ، فقد تم منع الحزب الشيوعي الجزائري بتاريخ 1962/11/25 ، و منع حزب الثورة الاشتراكية بتاريخ 1963/08/30 _ و منع حزب القوات الاشتراكية بتاريخ 1963/09/28 ، انظر الجريدة الرسمية، العدد 27، ص 700.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

لقد نصت المادة 40 من الدستور 1989 على ما يلي (حق إنشاء جمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والوحدة الوطنية، السلامة الترابية واستقلال البلاد، وسيادة الشعب) بذلك يكون المؤسس الدستوري قد وضع حد لنظام الحزب الواحد المعترف به منذ الاستقلال وكانت هذه بمثابة الخطوة الأولى نحو تجسيد التعددية السياسية على الأقل من الناحية الدستورية، تم تتبعها خطوة ثانية تمثلت في صدور القانون رقم 89_11 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي¹، الذي حدد شروط تأسيس الجمعيات السياسية و الإجراءات الواجب اتباعها و المنوعات التي يجب تفاديها² وبموجب هذا القانون تسارعت وتيرة ظهور الأحزاب السياسية (الجمعيات السياسية) بحيث بلغت الستين (60) حزبا ن وبالتالي أصبح على الساحة السياسية الكثير من التشكيكات السياسية على اختلاف انتماءاتها الإيديولوجية، بسبب التسهيلات التي قدمها هذا القانون، حيث يكفي اتفاق 15 (خمسة عشر) شخصا لتشكيل حزب سياسي، ويضعون إشعارا بذلك لدى مصالح وزارة الداخلية و بمجرد تسلمهم وصل إيداع الطلب يمكنهم البدء في النشاط وما كما يمكن ملاحظته هو أن المادة 40 من الدستور 1989 تكلمت على الجمعيات ذات الطابع السياسي وليس عن أحزاب، بمعنى أن المؤسس الدستوري أقر التعددية الحزبية في شكل خاص هو الجمعيات السياسية التي لا تعتبر مرادفا لكلمة حزب³.

وعليه فإنه دستوريا من خلال نص المادة 40 وقانونيا من خلال المواد (من 01 إلى 10) من قانون رقم 89_11 الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسي لا يجوز لأي جمعية سياسية أن تبني نشاطها على أساس ديني أو لغوي أو جهوي، أو على أساس الانتماء العرقي، ويجب عليها أيضا الامتناع عن ربط أي علاقة من طبيعتها أن تعطى شكل فرع جمعية أو تجمع سياسي اجنبي، مما يحتم على الجمعيات السياسية عند صياغة برامجها أن تركز الروح و الوحدة الوطنيين⁴.

¹ قانون رقم 89_11: المرجع السابق، ص 714، انظر الجريدة الرسمية، العدد 9، ص 714.

² امتناع أي جمعية ذات طابع سياسي أن تقوم على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي (المادة الخامسة من قانون رقم 89_11 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي) (ينظر القانون رقم 89_11)، المرجع السابق ص 86.

³ مصطفى بلعوز: مرجع سابق، ص 102.

⁴ صحراوي عادل: التصنيف الإيديولوجي للأحزاب في الجزائر ومدى تأثره بأحكام دستور 1996، رسالة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم والسياسية، فرع القانون الدستوري، بدت، ص 92، (ينظر الملحق رقم 4 ص 110)

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

- مأخوذة من مذكرة تخرج مصطفى بلعور: تحت عنوان " التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية، دراسة حالة النظام السياسي الجزائري، 1988-2008.

ثالثا: تعديل الإجراء القانوني

كذلك من بين أهم آليات التحول الديمقراطي هي عملية تعديل الإجراء القانوني أي (قانون الانتخابات) حيث عرفت الجزائر هذه التجربة مع الإصلاحات التي أقرها الرئيس الشاذلي بن جديد بعد الأحداث الدامية التي عرفتها البلاد حيث تمت المصادقة على دستور 23 فيفري 1989، الذي بنى رسميا في مادته 40 مبدأ التعددية الحزبية، بإقرار حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وبعد هذا التعبير منعظفا قانونيا جذريا امضى رسميا شهادة وفاة الأحادية الحزبية والاحتكار السياسي في الجزائر مشكلا بذلك المرجعية القانونية العليا للتداول على السلطة مستقبلا.¹

1. قانون الانتخابات: تعتبر الانتخابات المحلية التي عرفت الجزائر في 10 جوان 1990 أول امتحان للتجربة الديمقراطية الناشئة، جاءت لتصنع مبادئ دستور 23 فيفري 1989 على محك التجربة بإعطاء الشعب حرية اختيار ممثليه، حيث شكلت بالفعل أول تداول على السلطة على المستوى القاعدي بطريقة ديمقراطية حرة، سمحت بفوز عريض الأكبر حزب معارض آنذاك هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية البلديات المقدرة ب 855 بلدية وب 32 مجلسا ولائيا. ولقد تعددت ردود الأفعال واختلفت حول نتائجها، تراوحت بين من قاطعها ودعا إلى انتخابات تشريعية، وبين من راح يشكك في نزاهتها ويراهم عودة لنظام الحزب الواحد، وبين من اعتبرها تجسيدا للديمقراطية الفعلية.

استمرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مقابل ردود الأفعال هذه وتنوعها، إجتياحها وضغوطها على رئيس بن جديد لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، وبدأ بالفعل التنظيم لهذه الانتخابات وأعلن الرئيس بن جديد يوم 26 ديسمبر 1991 تاريخ إجراء الدور الأول منها، على أن يجري الدور الثاني ثلاثة أسابيع بعد ذلك، وواعد بتوفير كل الظروف والشروط الضرورية من أجل السير العادي لها، كما التزم بالتعاون مع أي حزب يفوز فيها مهما كان لونه السياسي.²

¹ اسماعيل قبيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز الدراسات، الوحدة العربية، لبنان، 2002، ص ص 96-97.
² حسين بورادة، الإصلاحات السياسية في الجزائر، 1988-1992، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 103.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

وبالفعل تم إجراء الدور الأول منها موعده المحدد، وأسفرت نتائجها عن فوز ساحق وغير متوقع للجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ 188 مقعدا مقابل 25 اقعدا لجبهة الاشتراكية و 16 مقعدا لصالح جبهة التحرير الوطني¹.

واعتبرت الانتخابات الخطوة الأولى نحو تجسيد الديمقراطية بمبادئها، من تعددية سياسية وانتخابات تعددية وتداول على السلطة، لكي لم يكتب لها الاكتمال بعد تدخل الجيش باسم مجلس أمن الدولة تأجيل الدور الثاني منها، وتحول التأجيل الرسمي في ما بعد إلى إلغاء فعلى، دخلت بعده الجزائر في مرحلة انتقالية بمؤسسات انتقالية مستحدثة، أهمها المجلس الأعلى للدولة والمجلس الوطني الاستشاري وهيئات اخرى، تولى المجلس الأعلى للدولة اختصاصات رئيس الجمهورية بعد الإعلان الرئيس الشاذلي بن جديد استقالته بموجب المادة 02 من بيان 14 جانفي 1992 ومنحت له وفق المداولة رقم 92/02 المؤرخة في 14 افريل 1992، سلطة اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لضمان استمرارية الدولة وتنفيذ برنامج الحكومة، حتى يعود السير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري².

استمرت المرحلة الانتقالية بعد تعيين السيد اليمين زروال رئيسا للمجلس الأعلى للدولة ووزير الدفاع في 31 جانفي 1994، حيث بدأت منذ تسليمه مهامه جولات حوار مع مختلف الفاعلين السياسيين من أحزاب وجمعيات المجتمع المدني، عرفت العديد من الانتكاسات والتراجعات .

انتهت هذه الجولات بإجماع كافة الأطراف السياسية على ضرورة العودة إلى المسار الانتخابي من جديد لإنهاء إشكالية المؤسساتية، وإجراء إنتخابات رئاسية وتشريعية تعددية في إطار سياسي جديد مبني على مبادئ الجمهورية التي وقع عليها الإجماع، تتضمن اساسا التعددية السياسية، وحرية الصحافة والحريات الاساسية الفردية والجماعية وحقوق الانسان ومبدأ التداول على السلطة الاقتراع العام.

ولقد تأكدت العودة فعلا من خلال أول انتخابات رئاسية تعددية عرفتها الجزائر منذ الاستقلال سجلت لصالحها عدة نقاط أهمها:

- أول انتخابات تعددية ضمنت أربعة مترشحين

¹ رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، الجزائر المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1999، ص71.
² أويحيى العيفا، النظام الدستوري الجزائري، الجزائر (د د ن)، 2002، ص202.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

-فسحت المجال للأول مرة لمرشح إسلامي هو السيد محفوظ نحاح، وقضت على أسطورة لفوز الشكلي بالنسبة المئوية التي تقترب ب100%

-أبرزت حجم المعارضة وحجم المقاطعة بكل شفافية.¹

-ومع مطلع 1996 باشرت السلطة جلسات حوار ثنائية مع القوى والفعاليات السياسية بما ساعد على تهيئة الأجواء لعقد ندوة الوفاق الوطني الثانية في 15 و 16 سبتمبر 1996، والتوقيع على مجموعة من المبادئ الواجب احترامها، باعتبارها الارضية الاساسية لبناء مجتمع ديمقراطي تعددي، كان أهمها التأكيد على التمسك بالديمقراطية في إطار احترام القيم الوطنية وتبقى التعددية السياسية واحترام التداول على السلطة عن طريق الإختيار الحر للشعب الجزائري، من أجل تدعيم الديمقراطية التعددية واستعمال بناء الصرح المؤسسي.²

-وكان استكمال البناء الديمقراطي حسب الرئيس اليمين زروال، لا بد أن يمر عبر استكمال المسار الانتخابي بانتخابات تشريعية لتشكيل المجلس الشعبي الوطني، جرت في 05 جوان 1997 بعد مراجعة وتعديل دستور 1989 وإحداث تعديل على قانون الجمعيات السياسية خرج في شكل قانون عضوي للحزب بحجة أن الأزمة التي عرفتها الجزائر ومازالت تعرفها كان سببها عدم الوضوح الموجود في دستور 1989 حيث عبرت هذه الانتخابات عن تواصل مشروع السلطة الذي تبلور في الانتخابات الرئاسية السابقة،³ وسجلت هذه الانتخابات أيضا رغم الانتقادات التي وجهت إليها عدة نقاط:

-إن النجاح الذي حققه الحزب الجديد التجمع الوطني الديمقراطي هو انتصار للرئيس زروال نفسه، أي دعم للمشروع الرئاسي الذي مثله، وهو تأسس قبيل الانتخابات ببضعة أشهر

عبرت هذه الانتخابات عن قبول السلطة التعايش مع من سمي بالإسلام المعتدل والدليل حصول حركة حماس والنهضة مجتمعين على 103 مقعد.

نجحت السلطة بكساب الانتخابات مصداقية من خلال مشاركة ثلاث أطراف فيها موقعة على عقد روما

¹ عمر البرامة، الجزائر في المرحلة الانتقالية، احداث ومواقف، دار الهدى ، الجزائر، 2001، ص ص 67-68.

² عمر البرامة، مرجع سابق، ص284.

³ مصدق يوسف، الازمة الجزائرية والبدائل المطروحة، دار المعرفة، الجزائر، 1998، ص301.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

جرت هذه الانتخابات بعد إعادة النظر في قانون الانتخاب الذي تبين سابقا نظام الأغلبية تأمين الانتقال إلى الديمقراطية، حيث صدر الأمر رقم 79-07 المؤرخ في 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات.

- بعد هذه الانتخابات وفي ظل استمرار الأزمة الأمنية، أعلن الرئيس زروال عن تقلص عهده الانتخابية في 11 ديسمبر 1998 وإجراء انتخابات رئاسية مسبقة اعتبرت خطوة أو إجراء لا بد منه من أجل تزويد الجزائريين بفرص جديدة لتكريس مبادئ الديمقراطية بما فيها المشاركة السياسية التداول السلمي على السلطة، وبالفعل بدأ التحضير لهذه الانتخابات التي دخل سباقها سبعة مرشحين أغلبهم باستثناء السيد عبد الله جاب الله جاؤوا من جبهة التحرير الوطني، أين تشكل وعيهم السياسي وتجربتهم النضالية رغم مغادرة بعضهم البعض لها لاحقا، وتم تقديم السيد عبد العزيز بوتفليقة كمرشح الاجماع، وبدت الشخصيات السياسية المرشحة شبه متفقة على الخطوط العامة في برامجها فهي تدعو اجمالا إلى العدالة الاجتماعية، وتؤكد حرية الصحافة والالتزام بمواصلة العملية الديمقراطية وتدعيمها.¹

ورغم انسحاب ستة مترشحين من هذه الانتخابات بحجة التزوير المسبق إلا أن ذلك لم يمنع من إجرائها في موعدها المحدد وبمرشح واحد ونسبة مشاركة وصل 60.25% حصل فيها السيد عبد العزيز بوتفليقة على 73.79% من الأصوات المعبر عنها.²

سابقا نظام الاغلبية تامين الانتقال الى الديمقراطية، حيث صدر الأمر رقم 97_07 المؤرخ 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات

بعد هذه الانتخابات وفي ظل استمرار الأزمة الأمنية، أعلن الرئيس زوال عن تقلص عهده الانتخابية في 11 ديسمبر 1998 وإجراء انتخابات رئاسية مسبقة اعتبرت خطوة أو إجراء لا بد منه من اجل تزويد الجزائريين بفرص جديدة لتكريس مبادئ الديمقراطية بما فيها المشاركة السياسية التداول السلمي على السلطة، وبالفعل بدأ التحضير لهذه الانتخابات التي دخل سباقها سبعة مرشحين اغلبهم باستثناء السيد عبد الله جاب الله، جاؤوا من جبهة التحرير الوطني، أين تشكل وعيهم السياسي وتجربتهم النضالية رغم مغادرة البعض لها لاحقا، وتم تقديم السيد

¹ رياض الصيداوي، الانتخابات والديمقراطية و العنف في الجزائر في الازمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص ص 545-546.

² قصي درويس، بوتفليقة والخيار الاستراتيجي، مجلة الحدث العربي والدولي، العدد 14، 2001، ص 37.

الفصل الأول: خلفيات وآليات التحول الديمقراطي في الجزائر

عبد العزيز بوتفليقة كمرشح الإجماع، وبدت الشخصيات السياسية المرشحة شبه متفقة على الخطوط العامة في برامجها فهي تدعو إجمالاً إلى العدالة الاجتماعية، وتؤكد حرية الصحافة والالتزام بمواصلة العملية الديمقراطية وتدعيمها.

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في

الجزائر

المبحث الأول : عوائق التحول الديمقراطية

أولا : العوائق الداخلية .

ثانيا : العوائق الخارجية :

المبحث الثاني: آفاق التحول الديمقراطي

المبحث الثالث : إفرازات التحول الديمقراطية

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

المبحث الأول : عوائق التحول الديمقراطية

وإذا كانت ا قد فرضت نفسها عالميا ووطنيا فذلك لأن الناس أدركوا زيق نظام الحزب الواحد الذي لا يكاد ينفصل على النظام الاستبدادي و الذي لا محالة أثبتت فشل في تحقيق التطور الموضوعي لجل المجتمعات و لأن يقظة المجتمعات المدنية وأصبحت مستمرة و متصاعدة بفعل التأثير المزدوج لتفكك النظم الاستبدادية الاندماج العالمي على مستوى الإعلام و تبادل المعلومات .

لكن لا يمكن إنكار أن الإحلال الديمقراطية ملئ بالتعثرات و المشاكل فهي تتعدد وتتكاثر و تزيد تفاقما كلما أمضينا في طريق التحول نحو الديمقراطية ، ولا تكاد تشريع من عناد متاعب هذا التحول إلا بمزيد من التصميم على المواجهة يتساءل الكثير من الباحثين و المفكرين عن سبب عدم نجاح مسألة الديمقراطية في الجزائر و ماهي الأسباب التي أثرت عليها ؟ .

أولا : العوائق الداخلية .

1_ العوائق القانونية :

يسبب ما شكله الإطار القانوني مرتكز أساسي في عملية البناء الديمقراطية إعتبارا أنه يتضمن تجديد القواعد السياسية الديمقراطية فإن هذه القواعد يجب إن تكون محل قبول و إحترام من مختلف أطراف العملية السياسية ، و لكي تكون كذلك يجب أن يوضع حد لتلك العوائق القانونية أو على الأقل البناء الديمقراطية .

وعليه فان العائق القانوني الأول أماننا ، و المتمثل في تشعب القوانين و تضاربها ، سبب ما تلجأ إليه السلطة من محاولات علاج المشكلات بإصدار قوانين جديدة تحت وهم أن مجرد إصدار التشريع سوف يحل المشكلة إضافة إلى تدين مستوى السياسي التشريعية في الجزائر و التي أدت في كثير من الأحيان إلى صدور قوانين معيبة ناقصة وغير دستوري أو ربما التسرع في إعدادها و بما لا يمكن من أخذ حقها كاملا في الدراسة إما يؤدي إلى إن تكون نتائج تطبيقها في الميدان أحيان معاكسة لروحها و أحيانا أخرى مستحيلة و هكذا¹.

¹ جمال علي زهران ؛ تحديات الممارسة الديمقراطية ، القيود و الأفاق ، القاهرة ، مركز المجروسة للبحوث و التدريب و النشر ، ط 1 ، 2000 ص 16 .

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

أما بالنسبة للعائق القانون الثاني والمتمثل في عدم احترام القوانين بدءا بالانتهاكات التي يعرفها الدستور سواء بالعدوان المعتمد ، على حقوق و الحريات الأساسية أو بالانتهاكات العامة لمقومات السياسية و القانونية و الاقتصادية و الإجتماعية وإنتهاء بتراجع مبدأ سيادة القانون و تآكل هيبة الدولة جراء عدم قدرتها على تطبيق هذه القوانين ، وربما السب في ذلك يرجع يصفة عامة إلي الشراء على نطاق واسع في الجزائر ، حيث أن قوانين و عناصر الفساد لا تمارس أنشطتها و لا تعطهم أرباحها إلا من خلال كسر القانون و إن وجود هذتا العائق إنما يترجم إنفراد الحاكم بالحكم و إستشار بكل السلطات ، أولا إن وجوده كذلك يؤثر على مكانة الدولة و دورها ككيان قانوني ومؤسسات يشمل الجميع ثانيا .

بخصوص العائق الثالث المتمثل في إستمرار العمل بقانون الطوارئ مع جملة من القوانين الأخرى المشابهة له التي تضع قيودا على حرية الأشخاص في الإجتماع و التنقل و تعطي الحق بالقبض على المشتبه فيهم و تفتيشهم دون التقييد بأحكام الإجراءات الجنائية ، كما أن هذه القوانين تمكن من مراقبة الرسائل و الصحف و المطبوعات قبل نشرها ، وعليه فإن ذلك يخلق وضعاً يمكن تشبيهه بالسيف المسلط على أحزاب و قوى المعارضة و تنظيمات المجتمع المدني و ما ينجر عن ذلك من تجاوزات و انتهاكات قد ترتكبها الأجهزة الأمنية و النقدية خلال تطبيقها لهذه القوانين وإزاء ممارستها بإسم هذه القوانين و تحت مظلتها كذلك ، من هنا فإن تشكيل عائق و مناخا غير ملائم لتدعيم عملية التحول الديمقراطي¹ .

العائق القانوني الرابع جملة من العوائق الفرعية تتعلق أساسا بعدم ملاءمة الدستور مع عملية التحول الديمقراطية ، حيث تلك الإنتهاكات العديدة لمبادئ الدستور و ترجيح الكفة لصالح السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية ثم الإستقلالية الشكلية للسلطة القضائية . وبذلك فإن النص الدستوري لم يعد يتلاءم مع الواقع الفعلي أو مع التحولات الاقتصادية الإجتماعية و السياسية التي شهدتها المجتمع الجزائري و القضية بالتحول إلي النظام الديمقراطي² .

2_ العوائق السياسية : تفتقر الديمقراطية في الجزائر الى تلك التجربة الحقيقية في الممارسة و هي إن وجدت في ظل الإستعمار الفرنسي فلا تعدو أن تكون تجربة شكلية لا غير و لكن بالرغم من ذلك فإن الجزائرية استفادوا من هذه المرحلة فيما يخص نجاح الحركة الوطنية الجزائرية في توحيد رؤي الحركات السياسية المتواجدة على الساحة

¹ شايب الذراع بن يمينة التحول الديمقراطي في الجزائر " العوائق و الأفاق " مجلة الأكاديمية للدراسة الإجتماعية و الإسياسية العدد 8_2012 ص 76 .
² جمال علي زهران المرجع السابق ص 16 .

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

الجزائرية آنذاك حول كيفية تحقيق الهدف الأني المتمثل في التحرير السياسي بالرغم من التباين التوجهات الفكرية و العقائدية وهذه الحركات و هذا كفيل بإعادة إستنتاج هذه التجربة التاريخية في الوقت الحالي بحيث يتم الإهتمام الى جملة القواعد و الأسس المحددة للعبة السياسية في ظل البناء الديمقراطي كما يأتينا مثلا في ندوة الوفاق الوطني سنة 1996 التي تمخص عنها إجماع الأحزاب الجزائرية السياسية على مجموعة من القواعد والمبادئ العامة لبناء مستقبل الجزائر السياسي .

__ وعليه إذا كانت الديمقراطية معركة مستمرة ، حيث تخضع باستمرار للنقد و المراجعة و التصحيح إذ كلما تعمقت تجربة الإنسان السياسية يصبح من الضروري إدخال تعديلات جديدة وهذا يعني أن الديمقراطية تصحح نفسها بنفسها من خلال الممارسة العلمية في صياغ تاريخي متميز فإنه يجب عدم إستبعاد الموروث التاريخي الجزائري و ذلك باستحضار التجربة الحركة الوطنية الجزائرية المتجددة في العمق الحضاري الجزائري و عند هذا الحد يمكن الكلام عن الديمقراطية الجزائرية تراعي الخصوصيات المحلية أي ذات أرضية صالحة للإقامة ديمقراطية إذا كانت تمثل الحد أنه فهي ليست مقطوعة الجذور عن التراث ، فقطعة الصلة في التراث يؤدي إلى التقريب¹ أما العائق السياسي الثاني المتمثل في ضعف الإلتزام بتطبيق المبادئ الديمقراطية الذي ترجع أسبابه أولا إلى عدم إيمان بجدوى الديمقراطية حيث تبين أن بعض الداعين الى الديمقراطية المتشبهين ظاهريا بتلابيبها لا يهتم منها سوى ما تدره عليهم وما تحققه من مصالحهم الخاصة و قد ينطبق هذا على أصحاب المال و الأعمال الذين يلبسون القناع الديمقراطي بعد أن لبسوا القناع الإشتراكي من أجل تحقيق أهدافهم في تقاسم الثورة و السلطة إنهم يتحمسون الديمقراطية بسبب أنها تعمق المفاصد و المساوئ في المجتمع و هو محيطهم الذي يرتعون فيه و يقتاتون منه ، أما السبب الثاني فهو أن الديمقراطية تستخدم كوسيلة للسيطرة على المجتمع و الهيئات المدينة و ليس للتخفيف من السيطرة و البيروقراطية و الفساد و المركزية وما إلى ذلك . لذلك نجد هذه الفئة من الديمقراطية لتعامل مع الديمقراطية كخطاب خارجي² .

وما يلاحظ كذلك من عوائق هو نزيف التحول الديمقراطي في الجزائر حيث أنه جاء نتيجة ظروف ضاغطة خارجية و داخلية ، و منها الإنفجاس الإجتماعي و الإفلاس الإقتصادي والإرتهان للقوى الدولة المانحة أو بتعبير آخر فإن هذا التحول كان نتيجة حتمية لسلسلة من التراكمات التي أفرزت تناقصات غير قابلة للمناورة و التعايشية، سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي ، ومن هنا يمكن القول أن الديمقراطية في الجزائر ليست

¹ شايب الذراع بن يمينة ، مرجع السابق ص 77 .

² إسماعيل قبيرة و آخرون ، مرجع سابق ، ص 314 .

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

بذرة جاهزة في الثقافة الوطنية ، بل جاءت بشكل موجه و محتوم ، مما حدا بها في النهاية الى أن تكون نتائج تطبيقاتها مصطنعة و غير حقيقية و زائفة ، أو كما عبر عنه البعض بتطبيق الديمقراطية الإرتجالية التي تعتمد على الممارسات العشوائية غير المنظمة و غير هادفة و الفاقدة للإمكانيات و الوسائل¹ التي تمكنها من القيام بمهمة رقابة و مساءلة الهيئة التنفيذية ومن ثم توجيهها نحو ما ترتطيه الفئات الشعبية التي تمثلها كذلك بالنسبة لتنظيمات المجتمع المدنيو الأحزاب السياسية فإنها تعاني من العديد من العوائق من بينها ضعف الإقبال الشعبي عليها و عدم تفاعلها مع مثيلا لها داخليا و خارجيا كما أن هذه التنظيمات شخصية في أغلبها بحيث نجد أن التداول على المنصب القيادة فيها يكاد ينعدم هذا الى جانب تدخل الدولة في هذه المؤسسات بشكل جلي أو مستتر ، حتى يمكن يخلق كل محاولة لتنامي المعارضة السياسية و تحقيق الولاء للسلطة ، وبذلك تصبح هذه التنظيمات المدنية و الحزبية لا تستطيع القيام بالدور المنوط بها في الممارسة الديمقراطية و عرضه للانقسامات و التلاعبات و هو ما يفسر على أنه عائق مزمن نحو بلوغ الديمقراطية .

أما بخصوص المؤسسات العسكرية التي أشيع عنها تتدخل في كل صغيرة و كبيرة في الجزائر بحيث أنها أصبحت عصب النظام السياسي ، فإنها اليوم و بعد العشرية الحمراء ، قد ظهر من التصريحات و الدلائل ما يفيد بأن المؤسسة العسكرية في الجزائر ، حيث يعزى البعض ذلك عاملين أساسيين ، هما الوضع الصعب الذي و جد الجيش الجزائري نفسه فيه على الصعيد الوطني و الدولي نتيجة قيامة بأدوار السياسية الاولى منذ إيقاف المسار الإلتخابي في جانفي 1992² .

و من هنا بدأت بوادر العنف تظهر ومن هنا إستطاعت الأقلية المتبينة للعنف بعد جل الجبهة الإسلامية للإنتقاذ و سجن قيادتها ، و بدأت مجابهة العنف بالعنف و بالعنف المطلق ، و لكن هذا العنف الذي قامت به السلطة لم يقف مع الأسف عند حدود القانون و لا عند حدود الدستور ، و عرف تجاوزات عديدة زادت العنف إستفحالا و جعلت أثاره السياسية و الإجتماعية و النفسية بالغة الخطورة و مسبة لكل شرائح المجتمع و على لسان واجد من رؤساء الحكومة التي عاقبت على الجزائر في هذه الفترة رفعت شعار " يجب نقل الخوف للأطراف الأخر" هذه الإستراتيجية محاولة نقل الخوف للطرف الأخر أيضا تبناها الأخر مما زاد الطين بلة.

¹ شايب الذراع بن يمينه ، مريج السابق ص 78 .

² صالح بلحاج ، نظرة في واقع القوى السياسية في الجزائر ، مجلة الديمقراطية ، العدد 27 ، مؤسسة الأهرام 2007 ، ص 109 ،

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

كما قامت السلطة بإقصاء كل قوة سياسية تطرح بديلا لسياسة الحل الأمي و بالطبع كان يهدف كل طرح يبحث عن حل سياسي مع جبهة الإسلامية للإنقاذ و تطور هذا الإقصاء المادة الى إقصاء فكري بحيث أصبح الدستور المعدل و قانون الأحزاب برمي إلى تكريس هذا الإقصاء بمنع الأحزاب من تبني أي توجه عربي أو إسلامي.¹

— فيما يخص المؤسسات الإعلامية محاولة توظيفه في مواجهة الإسلاميين فالإضافة الى التشويه و التقليل من أهمية الأزمة ، أنيطت بالأعلام مهمة التبشير بأن الجزائر بخير و أن الأزمة التي تجتازها أزمة بسيطة و أن كل شيء فيها عادي ، و الشعار الذي رفع هو " الجزائر واقعة على رحليها " ، لكن ممارسة هذا النوع من الإعلام الذي لا يعكس واقع الشعب الذي يعيش مأسى يومية زادت في إتساع الهوة بين الشعب و الحكام و نزع كل ثقة بالإعلام الجزائري . وهناك حالات مفرجة حقا لهذا الإعلام ، فبينما تقع المذابح و يسقط المئات من الضحايا ، يفتح المواطن الجزائري التلفزيون ليشاهد حفلة راقصة مثلا فتصوروا الإحباطات النفسية و السياسة التي يقررها مثل هذا الأعلام.²

3_العوائق الاقتصادية : إذا كان الاقتصاد الجزائري اليوم تكسوه مجموعة من العوائق و السلبيات التي لم تنته و لم يتم القضاء عليها، حيث مازال الكثير منها مائلا للعيان ، لعل أهمها على الإطلاق تلك الممارسات الاقتصادية المتبقية من النهج الاشتراكي و الاقتصادي الموجه و ما نتج عنها السلبيات و عوائق ، كفيل القطاع العام و ما اتبعه من أزمات مزمنة من بينها أنشاز عقلية البايك و سيادة روح التواكل و خنق روح المبادرة و الابتكار و زيادة نسبة البطالة المقنعة و هو ما أدى إلى أن يصبح هذا القطاع غير منتج و عالية على ميزانية الدولة كما هناك العديد من السلبيات و المشاركة على عائدات النفط كمصدر وحيد للدخل القومي الجزائري و كأساس لخطط التنمية ، وهذا يبين أن النوع من الدخل الذي يقع تحت تصرف الدولة أو بالأحرى تحت تصرف الطبقة المسيرة لمقاليد السلطة .

¹ سليمان الرياشي و آخرون ، مرجع سابق، ص 220 .
² إسماعيل قبيرة و آخرون ، مرجع السابق ص 270 .

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

ثم هناك الآفات الأخرى التي تعاني منها الجزائر كمشاكل التريب و الفساد و التهريب الضريبي أو ما يطلق عليه البعض الاقتصاد الموازي أو الهامشي غير المشروع مثل تجارة المخدرات و السلاح و غيرها و الذي يشكل المعوق الأخطر الذي يدمر نسيج الاقتصاد القومي و نسق القيم في المجتمع¹.

أعتاد الجزائر على خصوصية تزامنت مع أزمة انخفاض أسعار البترول نهاية الثمانينات و بداية التسعينيات، ما دفع الجزائر إلى اللجوء إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي ، و الذي فرض عليها تطبيق برنامج للتكليف الهيكلي قصد تصحيح الاختلالات الاقتصادية، لكن عجزت الجزائر عن تسديدها لديونها سنوات عديدة أدخلها في دوامة كان الخروج منها أمر في غاية الصعوبة² بسبب إنتاج الحكومة الجزائرية منذ 1990 لسياسية إعادة الهيكلة الاقتصادية و التحضير للدخول في مرحلة اقتصاد السوق في انفجار أزمة البطالة .

4_العوائق الاجتماعية:

تعد العوائق الاجتماعية التي هي انعكاس مباشر لتلك السلبيات و العوائق الاقتصادية سببا مباشرا من أسباب تعويض أركان النظام الديمقراطي في أي بلد من البلدان وعليه فإذا أريد النظام الديمقراطي أن ينتعش فلا بد من سياسة حكومية و فعلة ترمي إلى الحد من تفاقم هذه السلبيات و العوائق في جانبها الاقتصادي و الاجتماعي أولا و قبل كل شيء، حيث أن الإخفاق الديمقراطي يرتبط في الجوهر و الأساس بتراجع مؤشرات الوضع الاجتماعي و الاقتصادي لحالة الأمة .

من العوائق الاجتماعية التي تهدد الديمقراطية في الجزائر نجد البطالة التي أصبحت ظاهرة مزمنة ملازمة للإقتصاد الجزائري ، ذلك أن محاولة وقف زحف هذه الظاهرة أو التقليل من حدتها التي بادرو السلطات المسؤولة بوضعها قد باءت كلها بالفشل ، ولم تفلح في إحداث أي نمو حقيقي بداية من السياسة ترشيد الإقتصاد الجزائري و إعادة الهيكلة المؤسسات التي فرضتها الدوائر المالية العالمية و التي أدت إلى تفاقم أزمة البطالة إلى المبادرة التي أفضت إلى إنشاء مؤسسات صغيرة قصد لإمتصاص البطالة³ و التقليل من حدتها و التي مازالت دون مستوى التنظيم والفعالية و النجاح المطلوبة أما بالنسبة للعائق السكاني أو الديمقراطي و العوائق الاجتماعية المختلفة ، فيلاحظ تضاعف عدد السكان الجزائري ، بما يهدد الموارد الإقتصادية المتاحة أولا و التركيز السنة الغالبة منهم في الشمال الجزائري ثانيا وهو ما يقضي إلى عدم التوازن في التنمية جميع المناطق حيث يرفض هذا الوضع التكفل

¹ عبد الآلة بلقزيز في الإصلاح السياسي و الديمقراطي ، دار الحوار للنشر و التوزيع اللاذقية ، سوريا ، 2007 ، ص 136 - 137 .

² قط سميح ، سوريا إشكاليات الإنتقال الديمقراطي منذ إقرار التعددية السياسية ، دفاتر السياسة و القانون ، العدد 16 جانفي 2017، ص 232 .

³ إسماعيل قبيرة آخرون ، مرجع سابق ص 219 ، 221.

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

بالمنطق التي تزخر بالمكان قبل غيرها من المناطق الخالية أو شبه خالية من السكان كما يقضي الى تقسيم مساحة الجزائر إلى أكثر تحضر أو أخرى اقل تحضير¹.

أزمة الهوية من اخطر الأزمات التي واجهها المجتمع الجزائري نظرا إلى انقسامه بين اتجاهات متعددة ، حيث اخذ بعضهم يتمسك بالاتجاه العربي ، وأخرى في الإسلام بديلا و محققا لذلك التوازن المقصود في الشخصية القومية . وقد كانت قرص نجاح رؤى الرأي الأخير اكبر بناء على ما قدمه الإسلام من اطار و هوية الشخصية الجزائرية ، في الحين ارتبط بعضهم الأحر بالهوية الإفريقية البربرية².

و أيضا العوائق الاجتماعية التهميش خلال فترة التسعينيات برزت قطاعات عريضة منهم بفعل التعبئة و التجنيد السياسي من جهة و السير الى لظروف المعيشة من جهة أخرى فهي منتصف الثمانيات ظهرت قوة رفض و عملت على صد الشباب و إقتراع القيادة من أيديهم بشتى الظروف القهرية و التعبية ولقد عبرت عن ذلك شريحة الشباب بعنف قوي توجه على تخريب ما هو تابع للدولة من الممتلكات³.

لا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل هناك مشكلات أخرى تتعلق بالسكان سواء على مستوى الريفي او الحضري لعل أهمها قضية الإسكان والفقر والبطالة والتلوث وأزمة النقل و تعقيد حركة أزمة الجزائر وتشاركها جراء الأزمة الأمنية وتدهور الإقتصاد⁴.

5- العوائق الثقافية:

من اسباب التراجعي و البطء في التقدم نحو البناء الديمقراطي في الجزائر ، تلك العوامل الثقافية المعيقة المتعددة و المشاركة و المعقدة التي يعقب حلها و التخلص منها في الأجل القريب ،فإذ انظرنا إلى العائق الأول المتمثل في سلبية الثقافة السياسية لدى الجزائريين، لوجدناه يرتبط و يتدخل طولا و عرض عوائق أخرى في مختلف الميادين ، سياسية و اقتصادية و اجتماعية و بيئية و غيرها . كما أن مسألة علاج هذا العائق تبقى رهينة بمدى تقدم و تنوير المجتمع الجزائري التي تطلب وقتا طويلا فمثلا إذا أخذنا بعين الإعتبار عدم تقبل فكرة التعدد في الآراء و عدم التسامح إزاء الآراء المخالفة أو الناقدة الوجدنا أن مصدرها يقوم على عدة ألبس و أسباب فهناك الأسباب

¹ نفس المرجع ، ص 269.

² سليمان الزياشي و آخرون ، المرجع السابق ص 90.

³ غازي حيدوسي، الجزائر التحرير الناقص، ترجمة خليل أحمد خليل، بيروت، دار الطليعة للطباعة، ص 100.

⁴ شايب الذراع بن تمنية ، مرجع السابق ص 82 .

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

التاريخية و هناك أسباب العقائدية الدينية و أسباب أخرى مختلفة كذلك ، هذا إضافة إلى ترويض المجتمع الجزائري لتقبل هذه الفكرة يتطلب مجهودا كبيرا صبرا طويلا¹.

ومن أخرى فإن أزمة الهوية الجزائرية و بسبب ما أدت إليه من إنشطار و صراع بين أبناء المجتمع الواحد كان نتيجة ذلك العنف السياسي الذي عمر طيلة عشرية كاملة و مازلت آثارها بل و بقاياها إلي يومنا هذا².

حيث لم تنفع معه كل الوسائل الإخماد النار التي أجبها أما بخصوص العائق الثالث المتمثل في إنتشار القيم و المعتقدات البالية المعيفة للإحلال الديمقراطية و التي و إن كانت شرا لا بد منه . بإعتبار أنها ظاهرة لم تسلم منها أي مجتمع سواء كان متقدما أو متخافا فإنها تشكل تناقضات مجتمعية قد تسود في ظل الأوضاع الاجتماعية و اقتصادية و سياسية معينة و تبعا لما يخضع له الأفراد من مؤشرات داخلية و خارجية كالمعتقدات الدينية و مدى انتشار الجهل و الإمية و الفقر غيرها ، وهي بذلك تؤثر سلبيا على مختلف أجهزة التنشئة الاجتماعية و لا تسمح بنشوء ثقافة سياسية تماشية و متطلبات الديمقراطية مثل الحرية الفكرية و الوعي بأسباب التسلط و الاستقلال والقهر و غير ذلك .

من جهة أخرى نظرة السلبية للجزائريين عامة تجاه المدينت الغربية مازالت و تبقى ثابتة بسبب ما خبرته هذه المدينت من إستغلال لمدة طويلة و سبب ممارستها الإستقصاء و مواقفها المتحيزة الى جانب ما يعتبر عدوا لما ينتمي اليه الشعب الجزائري من عروبة و إسلام³.

و بخصوص العائق الثقافي الأخير المتمثل في وجود سلطة لا تقبل التحدي و الذي على أساسه يدفع الفئات الحاكمة في الجزائر الى إحتكار السلطة بشتى السبل و الوسائل و المبررات أو أن النخبة الحاكمة تعتبر السلطة كحكم مصادر متحكم في نواة لا تريد أن تطلق سراحه و تخاف من أي محاولة للتحرير ، وهي في سبيل ذلك غنما تعتمد إلي ممارسات شتى للدفاع عن نفسها إضافة إلي ما يمكن أن يدعم موقفها و يحد منها من ظروف سياسية و اجتماعية واقعية كعجز المعارضة عن أن تكون البديل التاريخي للسلطة القائمة بسبب ضعفها و عدم تمرسها و عدم نضجها و سبب استمرار منطق الشريعة الثورية و الكفاح الوطني المسلح ولو بشكل مستتر ، كذلك بسبب إرتكاز السلطة في الجزائر مبرر الخوف من الإنتقاء أو تهديد مصالح النخبة في حالة إحدات التغيير

¹ اسماعيل قبيرة ، مرجع السابق ص 269 .

² نفس المرجع ، ص 203 .

³ شايب الذراع بن يمينة المرجع السابق ، ص 83 .

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

و السير في عمليات الإصلاح السياسي مما يعني بأن هذه الفئة إنما تتسم بنوع من الجهود و عدم وجود الدوافع الذاتية للإستمرار في طريق الديمقراطية إلى نهاية خوفا من تقليص صلاحياتها السياسية والإقتصادية¹.

ثانيا : العوائق الخارجية :

إذا كانت الجزائر خضعت للإستعمار الخارجي بشكلية الإستطاني الفرنسية و الاستبدادي التركي لفترو طويلة تعد بالقرون ، بحيث أثرت سلبيا على البني الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية ، وأدت الي التأثير على المسار السياسي للجزائر المستقلة و شغلته عن بناء دولة ذات نظام ديمقراطية على الطراز العربي ، وذلك لأن الحال قد دفع بها إلى مقايضة الحريات العامة بمنافع التنمية و التحديث فإنه يمكن القول أن الجزائر قد تغلبت على الكثير من هذه المتاهات الصعبة التي أعقبت الإستقلال ، و تمكنت من تحقيق مكاسب لا تنكر لاسيما في مجالات التعليم و الصحة و المنشآت التحتية ، وتوجهت نحو التصدي لتحديات أخرى داخلية و خارجية لعل من بينها ، حماية و صون إستقلال البلاد و سلامة التراب الوطني ، وكذلك تقليص التبعية للخارج و الحفاظ على إستقلالية القرار السياسي داخليا و خارجيا ، وقد ساعدها في ذلك رصيدها التاريخي في مجابهة قوى الإستعمار التي اصبحت تشكل ما يمكن و صفه بالحساسية المفرط لمعظم القوى الوطنية الجزائرية تجاه الإستعمار و التدخل الأجنبي بمختلف أشكاله.

ومن هنا انحسر دور السلطة السياسية في تكفل بأعباء و المهام الكبيرة لعل من بينها دعم مقومات الامن الوطني و تطوير مختلف القدرات الذاتية و الموضوعية لتدعيم عمليات التنمية في مختلف المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية² و صعوبة التخلص من التبعية المروص من المؤسسات الدولية التابعة للدول الغربية ، بسبب ما تعتمد إليه هذه المؤسسات من محاولات الإستغلال و الهيمنة تحت طائل الدس والاقناع والإحتواء ، إبتغاء فرض الامر الواقع ، القاضي لسيطرة أفكار الثقافة الغربية و سيادة التنظيم الغربي لكل مضاره الحياة لذلك فإن الجزائر تجد نفسها في مواجهة هذه السياسات و الإستراتيجيات الغربية التي لا ينظر منها أن تعمل بصورة

¹ امام عبد الفتاح ، الديمقراطية و الوعي السياسي ، القاهرة ، نهضة مصر ، 2006 ص 21 .
² شايب الذراع ، مرعع السابق ص 85 .

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

جديدة و حقيقة من أجل تأسيس و تعزيز الديمقراطية في دول أخرى ، بل إن ما يهتما هو مصالحها و ليس أكثر¹ .

من جهة أخرى كانت الجزائر تحتل موقعا رائدا على مستوى الإتحاد المغاربي و منظمة الوحدة الإفريقية و الجامعة العربية ، و لاعب أساسي كذلك ضمن العالم الإسلامي و منظمة الأمم المتحدة كما أنها كانت قوة مؤثرة في نظام الدولي السائد آنذاك ، بفعل نضالها بإسم و لفائدة دول العالم الثالث فإنها مع دخولها العشرية السوداء منذ 1990م بأزماتها المتعددة الأوجه قد تراجع موقعها و فقدت أهميتها الجيو سياسية و أتسمت معظم العلاقات الجوارية بعدم الإستقرار و أحيانا بإجادة مكانة للإشتراك في تشكيل الأحداث الدولية إلا أن ذلك يبقى غير كافي لذا فإن البحث عن الدور و مكانة فاعلة ضمن المجموعة الدولية تبقى ضرورة مستقبلية ملحة يجب العمل على تجسيدها ، كما أن تأمين حدودها بما يجعلها في منأى عن كل إختراق إن اختراق الحدود و الأطماع لجوارية على حدود الجزائرية و تهريب السلع و الأموال و الهجرة السرية و التسريب الإرهابي تبقى من الأمور المهددة لأمنها و سلامتها ، إن لم تبادر إلى أخذ الحيطة و الجذر بشأنها من ثم فإن ذلك سيؤثر لا مجال سلبيا على الإحلال الديمقراطي الذي يتطلب الإستقرار سياسيا و إجتماعيا و إقتصاديا أذاك أن حالة التوتر و عدم الإستقرار التي تشهدها يوميا تقريبا على الحدود الجزائرية لا يمكن القضاء عليها إلا في إطار الدبلوماسية.

و هناك عتق أخرى تعاني منه أغلب الدول لا سيما دول العالم الثاني المثل في العولمة حيث أن النظام الدولي الحالي فرض نوعا من النظام يصعب على الدول النامية مجاراةة و فرض رقابة على التكتلات الإقتصادية الكبير و عابرات القارات بسبب ما تملكه من قدرات و إمكانيات هائلة ، تستطيع عن طريقها إختراق الحدود و عدم الخضوع لأية قيود قانونية أو إقتصادية أو سياسية أو قواعد اللعبة الإقتصادية الليبرالية ، وهي بذلك تسعى لترسيخ الهيمنة على ثروات الشعوب و ثم سيادة اللاعدالة و اللامساواة في توزيع المكاسب و الخيرات و سيادة البقاء للأصلح و الأنجح في كسب الثروة و تحقيق النقود و تحقيق الهيمنة في النهاية إنتقاء الديمقراطية في الدول غير قادرة على المنافسة في السوق العالمية و تبعية إقتصادية هاله.

ومن بين هذه الدول الجزائر بإعتباره أنها ذولة نامية تسعى ما إستطاعت من جهد و إمكانيات لمواجهة هذا الخطر ، وإعتبار أنها كذلك أنه دولة تنتمي إلى العالم العربي و الإسلامي اللذان تضعهما القوى الغربية بقيادة

¹ لطيفة إبراهيم خضر ، الديمقراطية بين الحقيقة و الوهم ، عالم الكتب ، 2006 ص ص 13-14 .

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

الولايات المتحدة الأمريكية و حليفتها إسرائيل في مقام الدول التي يجب لذلك فهي تنتج سياسات هدفها في التخلص من الفساد و الإستبداد العربية و الإسلامية لإبقاء شعوبها و مجتمعاتها في حالة من التخلص و الجمود و حق تبقى إسرائيل الأولى في المنظمة عسكريا و إقتصاديا وتكنولوجيا و صناعيا و ديمقراطيا¹.

من خلال ما سبق حاولنا رصد عوائق التحول الديمقراطية في الجزائر و تحديد مكامن الخطر و الثغرات التي سلبا على التحول الديمقراطية يتبين لنا بأن النظام السياسي في الجزائر في الوقت الراهن ليس نظاما ديمقراطيا بالمعنى الكامل أي أن الجزائر بوضعها العام مازالت دون مستوى و ضعفها بالنظام الديمقراطي كما أنها ليست نظام إستبداديا مخصا أو تسلطيا و لعل أحسن و صف هو و صفها بالنظام الديمقراطي المحدد أو شبه الديمقراطي.

¹ لطيفة ابراهيم، مرجع السابق ، ص 86 .

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

المبحث الثاني: آفاق التحول الديمقراطي

لاستقراء مستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر لابد من دراسة جيدة لعملية التحول الديمقراطي من بدايتها إلى غاية اليوم ، و بدراستها العلمية التحول الديمقراطي في الجزائر نجد أنها عملية فوقية إتخذ قرارها الرئيس شادلي بن جديد في 1989 ، و كرسها من خلال الإخذ بمجموعة من الإصلاحات الدستورية و القانونية ، بدأ في تطبيقها بفتح باب التعددية الحزبية و إجراء إنتخابات تعددية محلية إسقالية عرفته الجزائر فراغا دستوريا ففي عام 1995 بدأت الجزائر تعود إلى مسار عملية التحول الديمقراطي ، لتنظيم أول إنتخابات رئاسية تعددية فاز بها " اليامين زروال " و مثلت هذه الخطوة بداية لبناء شرعية النظام السياسي الجزائري ، و لم إستكمال بناء مؤسسات الدولة من خلال تنظيم إنتخابات تشريعية في 1997 . عندما تولى الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " الحكم في عام 1999 ، إهتم بتوفير الإستقرار الأمني في البلاد من خلال إنتهاج سياسة الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية التي مكنت البلاد من الإستقرار الأمني و الخروج من دائرة العنف . لاينبغي و ضع مجمل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر بخانة التكهينات بدراسة مستقبلها ، و إنما علينا البدء بإستقرار جيد لعملية التحول منذ بدايتها و حتى يومنا هذا تؤشر خلاصة إستقراء تلك المرحلة أنها جاءت بقرار من النظام السياسي آنذاك عهد الرئيس الأسبق الشادلي بن جديد ظل مسيرا لمجمل العملية و محركا لها و إستخدام أساليب الإقصاء و الأبعاد لقوى سياسية محدده كالجبهة الإسلامية للإنقاذ ، فضلا عن إصدار مراسيم لتوجيه عمل القوى السياسية كتشريعات مارس 1997 ، عهد الرئيس السابق زروال و تغير أسماء الأحزاب و لا سيما الإسلامية منها بمعنى أن العملية لم تأتي أستجابة لحاجة متجمعة ، وإنما الاسباب الداخلية أثرت في عملية التحول الديمقراطي¹ .

ولكن يبقى الصحيح القول بأن مجمل العملية مثلت إستجابة من النظام السياسي لمطالب خارجية تتمثل إما بحاجة النخب السياسي للبقاء في الحكم أو الحاجة النظام إلي المساعدات الإقتصادية لا سيما و أن تلك المساعدات صارت مشروطة بإجراء إصلاحات سياسية و إقتصادية² . تأسيسا على ما سبق فإن آفاق التحول الديمقراطي في الجزائر مرهون بمجموعة من الإصلاحات :

¹ شهرزاد صحراوي ، هيكلة التحول الديمقراطي في المنظمة المغاربية ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2012 _ 2013 ص 147 .

² إسماعيل قبيرة و آخرون ، مرجع السابق ، ص 179 .

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

— إصلاح النظام الدستوري و القانوني من حيث أضاء الطابع الديمقراطي على الدستور من جهة ، بحيث يجسد مبدأ الفصل بين السلطات من خلال التوضيح صلاحيات السلطة التشريعية و التنفيذية و إعادة الإعتبار لصالح السلطة الأولى بحيث لا تتدخل السلطة في الأخرى و تتمتع السلطة القضائية بإستقلالية الفعلية .

— إصلاح النظام الحزبي و الإنتخابي لأن كليهما يعد من التمرکزات الرئيس للتحول الديمقراطي ، من حيث إلغاء القيود التي تحد من النشاطات المشروعة للأحزاب و تطوير أطرها الفكرية و القيادة و إحترام قواعد العملية السياسية .

— كما أن إصلاح النظام الإنتخابي يساهم دون شك في ترسيخ الديمقراطية من حيث نزاهة الإنتخابات و دوريتها بإعتبارها آلية لتحقيق التداول السلمي للسلطة ، إحترام القوانين المنظمة للحملات الإنتخابية و تشديد العقوبات على تزوير نتائج الإنتخابات¹ .

— يعتقد : برهان غليون " أن من أهم مداخل تفصيل الحركة الديمقراطية في الوطن العربي و هذا ينطبق على الجزائر بلور مشروع فكري و سياسي حقيقي لأحداث التغيير الديمقراطي و العمل على تكوين عمق شعبي و تبعية قوى الاحتجاج في المجتمع لدعم هذا المشروع .

— إن مستقبل الديمقراطية في الجزائر مرهون بتمكن النخبة السياسية التي تزعم المرافعة عن الديمقراطية حقيقة من تجاوز السلبات أو العقبات سألقة الذكر ، أقدرتها على بلورة مشروع سياسي عملي و توفير أسباب فاعليته و بحاجة على نحو ماتم تبيانه بتحقيق التحول الديمقراطية كأفضل احتمالات المستقبل ، و ذلك مع استبعاد .

استمرار الوضع القائم لفترة طويلة بالنظر لصعوبة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي في ظل الإعتماد على إقتصاد ريعي قائم على موارد طبيعية غير متحددة² .

و تسعى الجزائر اليوم كغيرها من دول العالم الثالث التي شهدت العديد من الأزمات السياسية إلى إستكمال بناء مؤسساتها الدستورية في كافة مراحل تطورها مشكلا إطار مرجعي لقياس درجة الديمقراطية .

¹ مصطفى بلعور ، مرجع السابق ، ص ، 292.

² بوروني زكرياء ، لنخبة السياسة و إشكالية الإنتقال الديمقراطية _ دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2009 _ 2010 ، ص 218 _ 219 .

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

و تجنباً لتكرار نفس سيناريو التسعينيات حاولت الجزائر إعتقاد سيادة القانون في كل المستويات من خلال الإصلاحات الحكومية و الإدارية و جهات القضاء ، و ظهور أدوات الرقابة الشعبية و الشفافية في الأحكام القضائية و إعتقاد الجلسات لعننية في حل الأحكام القضائية إلا أن قطاع العدالة فيها مازال بحاجة إلى مزيد من الإصلاح لضمان إستقلالية و هو ما أكد عليه رئيس الجمهورية و إعتبره من أولويات برنامجه.

__ يقتض بناء دولة ديمقراطية الفصل بين السلطات و توضيح الحدود بين مختلف مؤسساتها و أجهزتها حسب الأدوار و الوظائف ، بمعنى التسليم بتجزئة السلطة على أساس توزيع الصلاحيات في الدولة ، و احترام كل سلطة لمجالها المحدد دستوريا .

و لقد حرصت الجزائر على تجسيد هذا المبدأ من خلال إنشاء المجلس الدستوري حيث لا يكون مجرد مساعد للرئيس الجمهورية لفرض إدارته في الحالات التي يرى فيها ضرورة اللجوء الية.

كما يتضمن النظام السياسي نت خلال تلك الإستجابة الحد من الإزمة التي تعانيتها أصلاً بركنيها الأساسيين السياسي و الإقتصادي و فصلاً في الإنسجام مع نظام سياسي دولي من أجل الإبقاء على الوضع القائم خاصة و أن الجزائر لم تحسم الكثير من مشكلاتها التي عانت منها منذ الإستقلال و حتى يومنا هذا . و صارت بمواجهة آثار تحولات عالمية مازالت تدعياتها مستمرة _ شهدها المجتمع الدولي منذ منتصف الثمانيات و بداية تسعينات القرن الماضي و معها صار النظام السياسي على متفرق طرق بين متطلبات لم يفد بها و آثار تعصف بالنظام السياسي و الدولة .

إنا تؤدي عملية التحول إلي ترسيخ أسس نظام سياسي ديمقراطي و لكن تلك المسألة مرتبطة أولاً و أخيراً بجدية النظام السياسي في ذلك ، فإن إستطاع النظام السياسي أن يرضى أو يظمئن بيئته الخارجية إلا ذلك لا يعني نجاح عملية التحول الديمقراطي ، لان ركنها الثاني و المتمثل بالبيئة الداخلية للنظام السياسي و قصد منا المجتمع الجزائري نفسه مازال تعتزله الكثير من المشكلات التي تعترض ترسيخ أسس من مراحل التحول الديمقراطي خاصة إذا ما سلمنا بأن إجراء الإنتخابات ماهي إلا مرحلة من المراحل التحول الديمقراطي إذ حتى بانسبة لدعاة المذهب الليبرالي الغربي فإن أحد لا يدعي أن النموذج الأمريكي ، رغم نجاحه (الباهر) فب الولايات المتحدة هو

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

النموذج الذي يجب أن تتبعه كل الأنظمة الديمقراطية ، و على كل بلد أن يقيم حكما يتبع من ثقافة و تاريخة .

1

و عليه حتى تستقيم عملية التحول الديمقراطي في الجزائر على القائمين عليها أن يؤكدوا على المصالح بين الدولة ونظمها السياسي و المجتمع ، أي أن تكون إنعكاسا لمطلب إجتماعية و ليس إستجابة لطالب خارجية و حسب هذا يتطلب تسوية الكثير من المشكلات و التي من أهمها :

__ الحد من قضية الأبعاد و الإقصاء لأي القوى السياسية الفاعلة في الساحة السياسية الجزائرية ، حتى بالنسبة إلى تلك التي يرى النظام أنها غير شرعية .

__ تجريد دور المؤسسة العسكرية و عدم تدخلها في السياسة حتى يتسنى للنظام السياسي الإستمرار في نهج الذي يرمي الى إحلال السلم في الخارجية دون أي تأثير منها .

__ حل المشكلات الناجمة التي شهدتها الجزائر عقب الشروع بعملية التحول الديمقراطي كقضايا المفقودين²

حل المشكلات السياسية و الإقتصادية المتمثلة بالمشاركة السياسية و الأزمة الإقتصادية بإعتبارها السبب الرئيسيين اللذان فإطا إلى عملية التحول .

ومن بين هذه الميادين المستقلة أيضا الميدان القانون المتمثل في الآتي :

-مراجعة القوانين المطروحة على الساحة الجزائرية و تنقيحها و إجراء إصلاحات بشأنها بما يجعلها تتناسب مع المرحلة التي هي مرحلة البناء الديمقراطي .

__ ضرورة إجراء إصلاحات في الميدان القضائي بما يقضي على كل مظاهر الفساد سواء في الحاكم او في المؤسسات التابعة للدولة أو حتى مما يتعلق بالأفراد .

__ رفع القيود المفروضة على الأحزاب و منظمات المجتمع المدني في التحرير و التنظيم و الاحتجاج و التظاهر السلمى حتى يمكن التغيير مطالبها و مصالحها للرأي العام و الجزائري .

¹ عبد القادر رزيق المخادمي التحول الديمقراطي في القارة الأفريقية ، القاهرة دار النشر و التوزيع ، 2006 ، ص122 _ 124 .

² حسينة شرون ، التحول الديمقراطي في الجزائر ، أثره على الحريات العامة ، أعمال الملتقى حول : الديمقراطية في الجزائر محمد خيضر بكرة، ص 185 .

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

- توفير الضمانات القانونية المتعلقة بحقوق الأفراد و حرياتهم من خلال إقرار مبدأ الفصل بين السلطات و مركزية السلطة التشريعية و رقابتها على السلطتين التنفيذية و القضائية إلى جانب إيجاد قضاء عادل و مستقل و تربيته

__ مراجعة قانون الإنتخابات و الجمعيات و الإعلام بما ستجيب و طموحات السلطة و الأحزاب و المعارضة و تنظيمات المجتمع المدني مع إلغاء للقوانين الاستثنائية و قوانين الطوارئ الكابحة لعملية التحول الديمقراطية في الجزائر¹.

و في الأخير نقول أن تلك أهم المشكلات التي ينبغي على النظام السياسي إيجاد حلول لها لأن حلها يكون بمثابة الأرضية لمستقبل ديمقراطية يتطلع إليه الجزائريون و بعكسه لن تدمر عملية التحول الديمقراطي عن مستقبل أفضل للجزائر.

¹ جلولي نور الدين ، النخبة السياسية و التحول الديمقراطية في الجزائر 1989 _ 2012 ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسي ، جامعة دار الطاهر مولاي سعيد 2015 ، ص 125 .

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

المبحث الثالث : إفرزات التحول الديمقراطي

بعد تأزم الوضع و دخول الجزائر في دوامة لم تسطيع الخروج منها خاصة فترة منتصف التسعينات و أواخرها ، كان العنف السياسي و الأمن سيد الموقف في الجزائر و سيما مع اشتداد العنف الإرهابي جعلت المواطن الجزائري يلتمس الأمن و الطمأنينة و إن كانت على حساب حقوقه و حرياته فوجدت السلطة نفسها مخبرة على إيجاد حل للآزمة محاولين إيقاف حمام الدم ، وهذا ما أظهر في مرحلة حكم الرئيس زروال من خلال تنبيه مجموعة سياسات للحد من الآزمة و إيجاد حل سلمي يرمى الطرفين لكن دون جدوى بعد إعلان هذا الأخير تخليه عن السلطة بإعلان انتخابات جديدة 1999 بدأت أنظار المؤسسة العسكرية نتيجة صوب من يمكنه تولي الرئيس و إخراج الجزائر من أزمتها من خلال الاستفتاء الشعبي حول قانون الوثام و المصالحة الوطنية و بعد مشاورات وقع الاختبار على بوتفليقة لتولي الرئاسة و إخراج الجزائر من أزمتها و إعادة بعث موقعها على المستوى الدولي و الإقليمي و ستطرق في هذا الفصل إلى أهم الإصلاحات التي جاءت من خلال حكم هذين الرئيسين زروال و عبد العزيز بوتفليقة :

أولاً: فترة حكم يمين زروال: شهدت الجزائر في هذه الفترة بعض الإصلاحات مست الجوانب السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية .

1_ إصلاحات السياسية:

أدت الأزمة الأمنية التي وصلت إليها الجزائر إلى ضرورة قيام السلطة أنداك بتبني سياسات لتهدئة الأوضاع و خروج حل للآزمة فيمايلي عرض لأهم السياسات .

سياسات الحوار الوطني:

انتهجت هذه السياسة باعتبارها الحل الوحيد من أجل الخروج من المأزق الذي وقعت فيه السلطة من جهة و القوى السياسية من جهة أخرى.¹

¹ طهران فاطمة أنماط إنتقال السلطة في الشمال إفريقيا ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير تخصيص سياسات مقارنة ، جامعة سعيد ، ص 209_208.

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

__ ندوة الوفاق الوطني الأولى 1994:

انطلقت أشغال هذه الندوة يومي 26 و27 جانفي 1994 احضرها النظام و المؤسسة العسكرية بعد ما قوطعت من طرف الأحزاب الفاعلة المتمثلة في جبهة التحرير الوطني ، الجبة الإسلامية للإنقاذ وجهة القوى الاشتراكية ، لقد كانت كل المبادرات التي قامت بها ندوة الوفاق الوطني الأولى تهدف إلى استعادة الأمن و تحقيق الاستقرار في محاولة لإعادة الثقة بين الحاكم و المحكوم و تعزيز النظام الدستوري و استمراره.

__ ندوة الوفاق الوطني الثانية 1996:

انعقدت الندوة بتاريخ 14 و 15 سبتمبر 1996 بحضور المجلس الوطني الانتقال و ممثلي المجتمع المدني وأحزاب أخرى كانت قد رفضت المشاركة في تسيير المرحلة الانتقالية التي تميزت بعدم الاستقرار ومن أجل الخروج من هذا الوضع الأخير تم إجراء انتخابات رئيس الجمهورية بتاريخ 16 نوفمبر 1995 التي باشرت بتحضير هذه الندوة و ذلك بالمصادفة و الاتفاق على إعادة النظر في قانون الأحزاب و قانون الانتخابات 1997 من اجل استكمال المسار الانتخابي.

__ رغم الدعم الإنتخابي الذي تمتع به و الفترة زوال في رئاسيات 1995 و الفترة التي قضاها في السعي لعقد الحوار الوطني الذي بإمكانه نزع فتيل الازمة الجزائرية إلا أنه لم يمكن قادر على ضمان اتفاق كامل داخل النظام من أجل دعم جهوده في حل الأزمة السياسية و الأمنية و لذلك فإن آلية البحث عن شرعية جديدة كانت تمثل الخيار الوحيدة بالنسبة للنظام السياسي من خلال إدخال إصلاحات سياسة و تعديلات قانونية جديدة تأخذ بعين الإعتبار واستمرارية النظام و بقاء و ديمومته من جهة و الإبقاء على سياسة الحوار من جهة أخرى¹.

قانون الرحمة:

أقترح سنة 1995 حيث يعد من أهم القوانين التي استهدفت إسترجاع الخارجين عن سلطة الدولة بهدف قانون الرحمة التي تكريس مبدأ ضمان معنى الإنسان المستهدف من الشريعة الإسلامية ، بإعفاء كل المتورطين في القضايا الإرهابية مقابل خدمة تاريخية يقدمها هؤلاء للسلطات الرسمية ، يكشفهم عن خطط ومواقع

¹ طهران فاطمة، مرجع السابق ص 210 _ 212 .

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

الإرهابيين و الأشخاص المشاركين و إيقاف تريق الانضمام و الثورة في القضايا الإجرامية و ضمان الاستقرار و المحافظة على الديمقراطية¹.

و فلسفة البناء و التشييد بكل سواعد الأبناء و يشرق على تطبيق تدابير الرحمة الهيئات الفضائية أو الإدارية المدنية و العسكرية و تختص محكمة الموضوع بتقرير تدابير الرحمة، إذ تنمى المادة 07 من هذا الأمر على أنه يحول الأشخاص المذكورين في المواد 04_08_09_10_11 من هذا الى المحكمة المختصة لتقدم أمام وكيل الجمهورية الذي يقوم فوراً بتحرير محضر معانيه و تحريك الدعوة العمومية .

2_ الإصلاحات الاقتصادية:

نظرا لما عرفه الاقتصاد الجزائري من تدهورا كبيرا في هذه الفترة ، من مديونية و تضخم و عجز في الميزانية إلى القيام بإصلاحات متمثلة في:

_ الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994_1998:

خلال هذه الفترة حدث تدهور جديد أدى إلى إختلالات، زيادة على انخفاض أسعار البترول و التضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي ، مما أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات أدت بالسلطة العامة إلى صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي الذي تجسد في إبرام اتفاقيتين 1994_1995 و خلال هذه الفترة ثم وضع بعض القروض من خلال إعادة جدولة الديون ، وكان هدف تخفيض قيمة الدينار التجارية لإشارة التحول إلى إقتصادي السوق و ضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الإقتصادي و تميزت هذه المرحلة بتطبيق برنامجين هما:

_ برنامج الإستقرار الاقتصادي :

هو عبار عن إتفاق للإستعداد الانمائي مدته سنة يهدف إلى تحقيق أربعة²:

_ رفع معدل النمو الاقتصادي حتى أستعاب الزيادة في العمل ، وخفض معدل البطالة تدريجيا ، و تحرير التجارة و التسيير الجيد للطلب المحلي عن طريق سياسة نقدية صارمة .

¹ عبدالقادر مقام ، مسار و المصالحة الوطنية في الجزائر ، دار الغرب للنشر و التوزيع ،(د،ت) ،ص 74_80.
² شنافي ليندة ، تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية على البناء الإجتماعي للمجتمع لجزائري دراسة تحليلية ،دراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع ، تخصص تنظيم ، جامعة و عمل جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2009_2010، ص 153 .

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

- إحتواء و تيرة التضخم و محاولة تقريبية من معدل الشركاء التجاريين .
- خفض تكاليف التصحيح خاصة الفئات الأكثر اضرار .
- إعادة توازن ميزان المدفوعات .
- و لتحقيق هذه الأهداف بهدف إيجاد وقت ملائمة لتنفيذ استراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الهيكلي اتخذت عدة إجراءات منها :
- ضبط الأتفاق تعديل الأسعار إنشاء آليات انتقال اقتصاد السوق تثبيت الوظيف العمومي ، اللجوء ألي التمويل الثنائي المتعدد و الإطراف جدول مستحقات الديون الخارجية .
- رغم وصول إلى من هذا البرنامج تمثلت في برامج التضخم إلى 29% و تحسن إحتياطات الصرف إلا أن الإصلاحات لم فاعليتها لسببين هما :
- لم نستطيع السلطات منع تراكم خسائر المؤسسات العامة .

و ثانياً أن الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات لم تكن ذات فاعلية¹.

- برنامج التعديل الهيكلي 1995_1998 :

كان التصحيح خلال هذه الفترة ضرورة حتمية لا مفر منها على إعتبار أنه تجسيدا لاجراءات الإنعاش الاقتصادي وكان لهذا البرنامج مجموعة من الأهداف حسب صندوق النقد الدولي :

- تحقيق نمو متواصل 5% خارج المحروقات .
- تخفيض التضخم الي 10,3% .
- تخفيض عجز الميزانية الي 1,3 % مقابل 2,8 خلال 1994_1995 ,
- تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات .
- وضع إطار تشريعي للخصوصية .

¹ شنافي ليندة، مرجع سابق، ص ص 154-156.

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

ولتحقيق هذا الأهداف رسمت السلطات سياسة إقتصادية تمثلت فيما يلي :

سياسة إقتصادية تنسم بالظرفية :

تعتبر سياسة خاصة بالإجراءات المالية و النقدية التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي دائم ، وتقليص عجز الميزانية و زيادة المورد عن طريق توسع الضريبية على القيم المضافة ، و مكافحة الغش و التهريب الضريبي و تقليص النفقات إزالة الأسعار و عقلنة نفقة التجهيز ، وبهدف التضخم ركزت السياسة النقدية على التحكم في السيولة النقدية و تكوين سوق القروض عن المناقصة القروض لإعادة تمويل البنوك بالإضافة إلى إزالة هامش ربح البنوك مع تحرير كلي لمعدلات الفائدة المدينة و تحقيق معدلات فائدة لاستيعاب الإدخال الخاص .

سياسة متوسطة المدى:

سعت السلطات الى توفير الوسائل المرودية ، بالاعتماد على مصادر تمويلية تلغي التضخمي ثم العمل على تقليص البطالة ومتابعة تحرير التجارة بهدف رفع القيود الإدارية و المالية و تشجيع الصادرات خارج المحروقات وقد تنتج عن الجيل الاول من الاصلاحات الإقتصادية مجموعة من النتائج و الإنعكاسات على النمو تمثلت في تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية ، بهدف إدراج الجزائر في إطار إقتصاد السوق و تحقيق فائض في الميزان التجاري و زيادة إحتياطات الصرف¹.

_ سياسة الخصوصية :

صدرت في الجزائر مجموعة من القوانين المنظمة لعملية خصخصة المؤسسات العامة الأمر رقم 95_92 المؤرخ في 26 اوت 1995 حيث حددت هذه القوانين العامة بخصخصة المؤسسات التي تمتلك فيها الدولة او الأشخاص التابعون للقانون العام بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزاء من رأسمالها أو كله أكدت القوانين الصادرة آنذاك و المنظمة لعملية الخصخصة أن الدولة ستبقى ضامنه لاستمرار الخدمة العامة عندما تخصص المؤسسات العامة التي كانت تستطلع بمهمة الخدمة العامة الخصخصة بهذا المعنى تتجسد في عملية الانتقال من الملكية العامة الي الملكية الخاصة و ذلك يتحول نشاطات المؤسسات العامة الى أشخاص خواص ، وكانت تهدف الجزائر عند تبينها خيار خصخصة المؤسسات العامة التي تحقق ما يلي :

¹شنافي لندة المرجع السابق ، ص 157 .

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

__ تنمية القطاع الخاص بواسطة تحويل القطاع العام الى القطاع خاص .

__ الإستعمال المثل للمواد النادرة و ذلك بإخضاع القطاعين العام و الخاص لقواعد السوق .

__ تحسين المحيط القانوني للإقتصاد باختيار و سائل التنظيم الأكثر عقلانية .

__ تخفيض العبء المالي للمؤسسات العامة الاقتصادية الذي ينقل ميزانية الدولة¹ .

3_ الإصلاحات الاجتماعية :

عملت الدولة منذ الاستقلال على إعطاء أهمية للمجال الاجتماعي بهدف ترقية كل مجالات التنمية و جعله من الأولويات لبناء الدولة و قد تضمن ما يلي :

واقع التربية و التعليم في الجزائر :

لم إدراج عدة إصلاحات بتدخل عدة أطراف منها النخبة الثقافية و التي لازالت تعيش لجد الفترة ، ومنذ 1970 صراع فكريا بين المطالبين بالتعريب و اللغة العربية كلغة رسمية و بين فرانكوفونيون الدعي نالي فرنسية وما تلعبه هذه الاخيرة في الضغط على السلطة ومهامها بوجود أزمة في النظام التربوية في الجزائر ، ولا بد من ضرورة الإصلاح في المنظومة التربوية و تتكون هذه الفئة التي شملت المستشارين و المفتشين و الأساتذة بالإضافة المجتمع المدني الذي ظهر دوره بعد دستور 1996 وأصبح يساهم في عملية صنع السياسة العامة بالإضافة الى تأثير الأحزاب في صنع السياسة عن طريق مشاركتها في المجلس المنتخبة للمجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة² و عليه فإن الجزائر حققت مجموعة من الإنجازات في مجال التربية و هي كالاتي :

__ بناء قاعدة تضم هياكل تربوية ضخمة ، حيث بلغ عدد الجامعات 36 جامعة و 16 مدرسة وطني ، و 15 مراكز جامعي و قسمين تحضيريين مدجات 10 مركز بحث و 05 وحدات بحثية و 03 وكالات للبحث العلمي 4584 متوسطة و 1699 ثانوية .

__ جزارة كامل المشرفين على الشأن التربوي في مختلف مراحل ومستوياته .

¹ الداوي الشبح ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و إشكاليات البحث في كفاءة المؤسسات العامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية العدد الثاني ، 2009 ص 270 _ 271 .

² لشهب أحمد ، صنع السياسة العامة التربوية في الجزائر مجلة المعكر العدد 11 ، ص 266_267 .

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

__ تزايد إقبال الطلبة الجامعيين و زيادة التخصصات على مستوى الجامعات¹.

__ السياسة السكنية بالجزائر :

شهدت الجزائر خلال فترة الإصلاحات برامج سكنية وأنماط مختلفة خلافا لمرحلة الإقتصادية المخطط و تتمثل هذه الأنماط في :

__ البرامج السكنية الحضرية :

تمييز بين نمطين من السكن الحضري هما :

__ البرامج السكنية الاجتماعية :

مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 93 _ 84 المؤرخ في مارس 1993 الذي حدد المفهوم الدقيق للسكن الإجتماعي انطلاقا من الفئة المعينة به ، كذا طريقة تمويلة و عليه فالسكن الإجتماعي هو المسكن الذي تتكفل به الخزينة العمومية بصورة مباشرة موجهة للإسرة التي لا تسمح لها مداخلتها بالحصول على ملكية سكنية ، يقوم تمويل هذا النمط من الساكن على 50% من تمويل الدولة و 40% من القروض البنكية و 10% من مساهمة المستفيد ، بعدما كان يمولى من طرف الصندوق الوطني للإحتياط .

-برنامج السكن الترقية :

يعتبر المسكن الترقية صيغة سكنية جديدة حددها المرسوم التنفيذي رقم 86 _ 07 الصادر في 04 مارس 1986 إلا أن هذه الصيغة لم تخص بالإهتمام المطلوب و التجاوب من طرف فئات الشعب نظر للأزمة الإقتصادية التي عرفتها الجزائر و إنتهاجها إقتصاد السوق ، مما صعب في تطبيق هذا المرسوم إلا أنه مع مدور المرسوم التنفيذي سنة 1993 المتعلق بالنشاط العقاري الذي أعاد الإعتبار للسكن الترقية² .

و اصبح يستجيب و يتماشى مع التحولات الإقتصادية الجارية في البلاد وجه هذا النمط من السكن الى الفئات الدخل المتوسط القادرة على دفع الأقسام بانتظام و يمولى عن طريق الصندوق الوطني للإحتياط

¹ إبراهيم هياق إتجاهات التعليم المتوسط الإصلاح التربوية في الجزائر أساتذة المتوسطات _ أولاد جلال و سيد خالد نموذجا _ (مذكرة ماجستير قسم علم إجتماع التربية ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة قسنطينة ، ص 145 _ 146 .

² سياسة السكن في الجزائر و دور المؤسساتها في حل أزمة السكن ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورأ في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي و إداري 2010 _ 2011 ، ص 235 .

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

– البرامج السكنية الريفية :

تفتديا لظاهرة التزوج الريفي نحو المدن قامت الدولة بتقديم إعانات للمواطنين الريفيين كمساعدة من أجل مساكنهم بأنفسكم ، فيها عرف ببناء الذاتي حيث قدرت قيمة الإعانة بمئة و عشرون دينار جزائري لترتفع الي مئتين ألف دينار جزائري و تمنع و قفا لشروط منها : أن تكون المستفيد من الريف وأن يكون ماكا لقطعة أرض صالحة لإنجاز سكن¹.

ثانيا : فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة :

إعتقد الرئيس بوتفليقة في برنامجه الإنتخابي الذي يتضمن مجموعة من المبادئ تتمثل في تعزيز الإستقرار ، ترسيخ ديمقراطية مطمئنة تثمين الرصيد البشري بشكل أمثل بناء إقتصاديا شبيء في إطار مقارنة مستدامة و تعزيز روابط التضامن الوطنية و هي كالاتي :

1. تعزيز الإستقرار :

أهتم هذا المبدأ السلم و الأمن الإقليمي الذي يركز على دبلوماسية الدولة الجزائرية و التي حظيت في فترات على عملية نشر هذا المبدأ خارج نطاق الإقليمي للرابطين الأمن الداخلي و الخارجي ، وبذلك لتحسين الحكامة و الإندماج الجهوي و القاري ، وتطوير الرابط لشراكة نوعية مع شركائها التقليدي بين آسيا و أمريكا الجنوبية والبلدان الناشئة².

كما تسعى جاهدة لتطوير علاقات الأخوة و التعاون مع البلدان الإفريقية في كافة المجالات إضافة الة بذل جهوداتها في أرساء التعاون و الإستقلال و السلم في الحوض المتوسط أما فيها يخص السياسة الخارجية الجزائرية فتتعلق يعقد إتفاق مع الإتحاد الأوروبي ، وذلك للتطلع للمستقبل فب آفاق سنة 2002 لتجسيد منطقة التبادل الحر بين الجزائر و أوروبا مع مشروطية تتوفق مع إقتصاديات الدول في العلاقاتها السياسة ، وهذا ما تضمنه البرنامج الإنتفي للرئيس على صعدة السياسة و كافة المجالات .

¹ سياسة السكن في الجزائر و دور المؤسساتها في حل أزمة السكن ، المرجع السابق ص 238.

² بوتفليقة ينظم حملة إنتخابية لكسب الناخبين 1999/04/12 ablazeera arabic archiveyou tube you تاريخ المشاهدة :2019//03/22 ساعة المشاهدة 20:33.

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

2. تعزيز روابط التضامن الاجتماعي :

مما لاشك أن الإستقرار يستدعي الإحاطة بعنصر هام يوضحه هو روابط التضامن الاجتماعي ، ومن بين ما ركز عليه برنامج خطاب الرئيس بوتفليقة سياسة السكن ، والتي إعتبرها مهمة الى جانب حماية الفئات الضعيفة و التكفل بها و التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة من ميزانية الدولة ناهيك عن بقاء و ديمومة المنظومة الوطنية للتقاعد ، وهذا من خلال إقطاع 02% سنويا من الجباية البترولية لتزويد و دعم هذا القطاع . كما تعهد بحماية و صون الجالية الوطنية بالخارج و توثيق إرتباطها بالوطن ثقافيا و اجتماعيا ، و تعبئة قدرتها المختلفة في خدمة الوطنية على غرار ذلك شمل البرنامج محور التنفيذ النمو و آخر يتعلق بالسياسة الخارجية¹

3. ترسيخ ديمقراطية مطمئنة:

لتوفير هذا المبدأ هندسة حياة سياسة ومؤسسية للحوار المتجادل و الموحد حول الصالح المشتركة و العليا للبلاد ، بالإضافة إلي تنظيم بين كل من السلطة و المعارضة دون جعلها في منأى عن التهميش في الحياة السياسية والبرلمانية و في غير ذلك من كل المجالات الأخرى .

أكد الرئيس التزامه بمرجعة التقسيم الإداري الحالي و إتمام مشروع إنشاء جماعات إقليمية بقية التكفل تكلا أحسن بمصالح الفئات المحلية ، وضرورة تقرب الإدارة من المواطن و الانشغال باهتماماتهم ، كما تعهد من خلال هذا البرنامج بتحسين كالحدمات المتعلقة بقطاع المالية ، السكن التعليم العالي الصحة ، الإعلام ، الثقافة و الرياضةبالإضافة إلى التزامه بالقطاع على فساد على جميع المستويات² .

4. تثمين الرصيد البشري:

إنه لمن الخبرة العملية لبناء قاعدة مجتمعة تربط بين الدولة و المجتمع و القضاء على البطالة و التروح و الهجرة لابد من الاهتمام بعنصر الشباب و الأخذ في الحساب ترقية في تحديد و تنفيذ كافة السياسيات على المستوى المحلى للوطن .

¹ بوتفليقة ينظم حملة انتخابية لكسب أصوات الناخبين، المرشح السابق .
² من أرشيف الانتخابات الرئاسية الجزائرية السيد عبد العرير بوتفليقة مترشح حر chelli . yoy . mohammed bnt _ghanian tube تاريخالمشاهدة : 2019/03/23، ساعة المشاهدة 10:45 .

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

قالت المرأة كذلك حصتها من البرنامج ، حيث احترم الرئيس استراتيجية جديدة لترقية المرأة ، و إدماجها للتشاور مع المنظمات النسوية على أساس الدروس المستخلصة من 2010_2014.

5. بناء اقتصاد ناشئ في إطار التنمية المستدامة :

من أهم الأولويات التي سيشعر المترشح في وضعها هي سياسة قوية لإعادة التضييع في البلاد كرهان اساسي بالنسبة للتحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري ، وتكثيف النسيج الاقتصادي ورفع مستوى الثروة و عروض مناصب العمل ، و هذا الأخير سيأخذ ثلاث أبعاد و اتجاهات أهمها دعم الإنتاج الوطني الذي سيكون البديل للواردات ، وإدخال مقاييس تقنية لحماية المستهلك ... كما اقترح بوتفليقة في برنامجه المقبل ترقية مسار إنشاء النشاطات الاقتصادية القائمة على المعرفة حتى تكون في موعد مع تحديات المستقبل من جهة أخرى التزم المترشح بإيلاء عناية مستمرة لتطوير المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من خلال تسهيل إجراءات إنشائها، و عملية دعم مخططات تدويرها ، و الاعتماد على تعديل القانون المتعلق بالاستثمار على نحو يكرس حرية الإستثمار ، و إنشاء المؤسسات دعم الدولة للمشاريع المقاولاتية.

__ بعد تولي عبد العزيز بوتفليقة الحكم من بين المبادئ التي قام بتطبيقها سنة 1999.¹

6_ قانون الوثام المدني:

تجسد برنامج رئيس الجمهورية إنتخابي ، و الذي تعهد فيه بالسعي لإستعادة السلم و الأمن و الطمأنينة للبلاد عبر المصالحة الوطنية حيث تميز هذا القانون بنقاش جريء بهدف إخماد نار الفتنة و إحلال السلم بين كافة الجزائريين.²

يحتوي هذا المشروع على 42 مادة موزعة على 07 فصول كما يستند هذا المشروع إلى مبدئين أساسيين:

المبدأ الأول : خضوع من بريد الاستفادة من تدابير هذا القانون خضوعا كاملا لسلطة الدولة و الامتثال لقوانينها على ان يعبر ذلك في أجل إقصاء 06 أشهر من تاريخ إصدار هذا القانون.

¹ المرجع السابق ، من ارشيف الانتخابات الرئاسية الجزائرية، 1999.

² عبد الرحمن تومي الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر _ الواقع و الأفق _ الجزائر ، الدار الخلدونية للنشر و التوزيع 2011 ، ص 162 _ 163.

الفصل الثاني: ظروف التحول الديمقراطي في الجزائر

المبدأ الثاني: متابعة كل جريمة دم أو جريمة اغتصاب أو محاكمتها أجل أم عاجلا إن الوثام حقق مجموعة من أهداف تمثلت في:

— تحسين الوضع الأمني و انحصار ظاهرة الإرهاب

— نزع الخطأ السياسي عن ظاهرة الإرهاب و كسب الدولة مشروعية مكاف

— استفادة الدولة من العناصر التائية في عمليات مكافحة الإرهاب

— فك العزلة عن الريف و إعادة إعمار المناطق المتضررة

— تدعيم شرعية و مشروعية رئيس الجمهورية التي كانت ضعيفة أثناء رئاسيات 1999.¹

نستنتج من خلال ما سبق أن عهد رئيس يمين زروال قد فتح عهد جديد تميز بإعادة بناء مؤسسات الدولة من خلال بنيه مجموعة 1996... سياسات و إصلاحات للحد من الأزمة للغاية انتخابات المتضمن سبوح محاور على عدة مبادئ و قيامه بمجموعة إصلاحات مست عدة جوانب كما نجح قانون الوثام المدني في استرجاع الأمن و الاستقرار للبلاد.

¹ بلهادي موسى إشكالية المشروعية في الجزائريين وطنية الدولة القانون لسنة 1962 _ 2015 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2014 _ 2015 ، ص 65 .

الفصل الثالث: المواقف الإقليمية

والدولية و الهيئات الرسمية من

التحول الديمقراطي

المبحث الأول: المواقف الإقليمية

المبحث الثاني: المواقف الدولية

المبحث الثالث: موقف الهيئات الرسمية

الفصل الثالث: المواقف الإقليمية والدولية و الهيئات الرسمية من التحول الديمقراطي

أثارت عملية التحول الديمقراطية في الجزائر و ما صاحبها من أحداث و تطورات ردود فعل عديدة وطرحت الكثير من التساؤلات و كذلك المخاوف ليس فقط على المستوى المحلي الجزائري ، وإنما اتسع التأثير المتبادل ليشمل النطاق الإقليمي و الدولي و الهيئات الرسمية ، وهنا سوف نتطرق إلى ردود الفعل الدولي و الإقليمي و الهيئات الرسمية على نحو التالي :

المبحث الأول: المواقف الإقليمية

تونس : تعتبر الحكومة الجزائري للرئيس رين العابدين بن علي شريكا أساسيا بجماية حدودها الشرقية من نشاطات المجموعة المسلحة ، ويمكن القول أن هناك تقارب واضحاً في و جهات النظر حول بعض القضايا و منها تحديد محاربة الإسلام المسلح على نفس الطريقة التي إعتمدها الرئيس التونسي من أكبر الدول اهتماما بتطور الأوضاع في الجزائر ، نظرا للحوار و التقارب الإجتماعي بين البلدين و لذلك ففي أعقاب إعلان نتائج الإنتخابات للدورة الاولى في الجزائر تم إعلان عن حالة التأهب العسكري داخل تونس و على حدود بين البلدين تحسب من خطر المد الإسلامي المنتظر ، ربما تخوفها من بروز حركة النهضة كما هو الحال لجهة الإنتقاد¹ حيث واجهته تونس هذا الخطر سنة 1989 افريل عندما فافت الإنتخابات التشريعية ، ولقد أكدت من الحكومتين التونسية و الجزائرية على المساعي و الإهداف المشتركة للبلدين الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و ماهي في تدعيم روابطها التاريخية و تطوير التعاون بينها في كل الميادين ليس في الإطار التنائي فحسب و إنما كذلك ضمن أفق أوسع لبقاء الإتجاد المغاربي² .

المملكة المغربية التزمت الحكومة المغربية بعد التغيير عن النوايا الحقيقية تجاه تصاعد التيار الإسلامي في الجزائر إلا أن صلاية موقف المغربي في التعامل مع الجماعة العدل و الإحسان و جماعة الشبيبة الإسلامية أوضح توجه الحكومة المغربية في التعامل مع التيار السلامي حيث إعتبرت أن السيطرة على التيارات الإسلامية و الواقع أن موقف المغربي أكثر تحفظا في التعامل مع الحدث الجزائري عن الموقف التونسي و قد يكون ذلك سبب الاختلاف في طبيعة النظام السياسي لكل منهما فضلا عن مشاكل الحدود بين المغرب و الجزائر التي تثار من فترة لأخرى ، بالإضافة المغرب العربي تتميز بجانب إشتراك دولها في الخبرة التاريخية و الإستعمارية بتداخل ثقافي كبير

¹ سليمان الرياشي ، مرجع سابق ، ص 83 .

² عبد القادر رزيق المرجع السابق ص 192 .

الفصل الثالث: المواقف الإقليمية والدولية و الهيئات الرسمية من التحول الديمقراطي

نتيجة قوة التفاعل الاجتماعي مما دفع لظهور فكرة قيام إتحاد بين مجموعة أقطاره التي لم تكلل بالنجاح في الأخير و بقيت محتشمة .

كما تجاوزت المغرب مع الجزائر في دعوة المغرب لتدعيم التعاون بينهما ، لمواجهة الإرهاب و شبكات تهريب الأسلحة بالإضافة الى موضوع الهجرة غير شرعية ووضع خططاً لحراسة الحدود شكل جماعي ، وتفعيل قنوات الاتصال بين الدول المغرب العربي¹ .

فبالنسبة إلى إيران حاولت التأثير في التجربة الجزائرية من خلال مد جسور العلاقات مع التيارات والتنظيمات الإسلامية وخصوصاً مع جبهة الانقاذ الإسلامية، وقد تنبعت الحكومة الجزائرية إلى هذا التحرك وإن جاء متأخراً، فوجهت تحذير إلى الحكومة الإيرانية، ثم اضطرت في بعد إلى تجميد العلاقات الدبلوماسية، ثم قطعها بشمل تام بعد أن تبين تورط إيران في تجاوزاتها من خلال الانتخابات التي أجريت في الجزائر عام 1991 والتي رغبت من ورائها في خلق نموذج مشابه لنموذجها المعروف في الجزائر.

ومن جانب آخر، تشير الأنباء إلى تدخل باكستان لمديد العون للاتجاهات الإسلامية وكذلك إلى تصاعد نشاطات الجماعات الأفغانية المسلحة الممولة من قبل جهات عربية الأمر الذي دعا الحكومة الجزائرية إلى توجيه التحذير الشديد إلى تلك الدول.

¹ سليمان الرياشي المرجع السابق ،ص 83 .

المبحث الثاني: المواقف الدولية

الموقف الفرنسي من عملية التحول الديمقراطي بالجزائر ، نظر لتشابك العلاقات على المستويين التاريخي السياسي بين فرنسا و الجزائر ، فقد كان الدور الفرنسي هو الأكثر بروزا الأكثر تغير عن الموقف الأوروبي حيث لا تستطيع أية منهما أن تمحي 132 عام من التقليل و التذبيح الإنساني و التواصل السياسي و الإقتصادي والإجتماعي و الثقافي بقرار أو بخطبة فمن الناحية الجغرافية قرب في الأقاليم بالإضافة الى أن هناك الكثير من الجزائريين يعيشون في فرنسا و العكس كان التأثير على قرار المسيرة الديمقراطية و إحترام دستور 1989 بعد المسة البارزة في التوجه السياسي و الإعلامي الفرنسي تجاه الجزائر ، رغم أن "العيس " لم يمسه الرعايا الفرنسيين في بادئ الأمر إلا أن الأوساط السياسية الفرنسية كانت أكثر تمحسا لتدخل الجيش و إيقاف الحملة الإنتخابية وفي الدول الثاني 1991 التي ألغت بالتاريخ الغربي و الفرنسي بشكل خاص ¹.

حيث عبرت الحكومة الفرنسية عن الموقف واضح بعدم رغبتها و معارضتها لوصول الإسلامي الى السلطة بعدة أسباب منها ، إبقاء الجزائر في وضع غير مستقر كي تبقى بحاجة الى مساعدة الفرنسية و تجبرها على إدامة علاقتها معها ، الأمر الذي ينتج لفرنسا نوعا من السيطرة و التحكم في الشؤون الداخلية الجزائرية ولاسيما أن فرنسا لم و لن تنسى هزيمتها التاريخية في الجزائر التي كانت تعتبرها جزءا من التراب الفرنسي لذلك حاولت فرنسا إستغلال ظاهرة التعددية في الجزائر لتقوم باحتضان التيارات البربرية تحت واجهة أحياء الثقافة البربرية أو غير ذلك من المسميات التي تهدف في المحصلة الى زعزعة الوحدة الوطنية للشعب الجزائري تمهيدا للجعل تدخلها أمرا مقبولا من بعض الفئات الجزائرية الدبلوماسية من خلال الإتحاد الاوروي بصياغة موقف يكون في مستوى التحديات المشتركة عسكريا حيث أثار بعض الأوساط أن فرنسا قامت بتزويد قوات الجيش و الأمن الجزائري بأسلحة و معدات تقدر ب 100 مليون للسيطرة على الوضع الأمني و إعلاميا من خلال تصعيد عدواتها للجبهة في و سائلها الإعلامية و مطاردة أنصار الجبهة في فرنسا . و إقتصاديا حيث توسطت المؤسسات التمويلية الدولية لإعادة جدولة جزء من ديون الجزائر و قانونيا ساعدت وزارة الداخلية الفرنسية في إعادة القانون الإنتخابي الذي هدف التعديل الدوائر الإنتخابية حتى تكون النتائج في صالح جبهة التحرير الوطني .

تزيد بوادر الاهتمام الأوربي بالجزائر على أساس أن هذه المنطقة تمثل هامشا حيويا لسياسات الدولة الأوربية ومصالحها ونفوذها ومع تطور الأحداث العنيفة في منطقة الثقافة فرانكفونية بدأت إسبانيا وإيطاليا

¹ عبدالقادر زريق ، مرجع السابق ، ص 195.

الفصل الثالث: المواقف الإقليمية والدولية و الهيئات الرسمية من التحول الديمقراطي

وبريطانيا تنظر إلى تلك التحولات ولاسيما بعد تصاعد تأثير التيار الإسلامي ووصوله إلى السلطة، حسبما قررته نتائج الانتخابات وفي سبيل تجسيد الخطر المتوقع سعت الدول الأوربية إلى:

التنسيق في ما بينها إزاء الأحداث التي تمر بها الجزائر ولاسيما في مجال تبادل المعلومات واعتبار ذلك من المهام الأمنية البالغة الأهمية والتي تضيضي ضرورة منع وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم

-دعم الجزائر سياسيا واقتصاديا فقد عملت إيطاليا على تقديم العديد من التسهيلات الائتمانية، القصيرة أو المتوسطة الأجل بالطريقة بطريقة نفسها التي قدمت فيها أمريكا قروضا طويلة الأجل كما دفعت النقد الدولي إلى المساعدات والمنح إلى الجزائر.¹

¹ سليمان الرياشي ، المرجع السابق ، ص ، 85-57.

المبحث الثالث: موقف الهيئات الرسمية

1_ الإتحاد الأوروبي:

يعود سعي دول الإتحاد الى نشر قيم الديمقراطية و حقوق في دول جنوب الإنسان في دول جنوب المتوسط الي تاريخ أكبر تجمع متوسطي ، جمع دول الضفة الشمالية و دول الضفة الجنوبية من الحوض البحر المتوسطي . جمع دول يومي 26_27 أكتوبر 1991، و قد أفرد البيان الختامي الذي عرف ببيان الجزائري جانبا للحوار السياسي كمسألة الأنظمة السياسية و الإقتصادي في الدول المتوسطية حيث جاء في البيان " إن الوزراء على قناعة أن تطوير الديمقراطية و الحريات السياسية و الإقتصادية ستساعد على تطور علاقتهم المتبادلة و على الإستقرار و الامن الإقليمي رغم إسراف أوروبا في خطابها حول الديمقراطية في المغرب و تحفيزها له غير أن المخصصات المالية المخصصة لهذا المشروع تبقى ضئيلة جدا بالمقارنة مع ما تطلبه هذه العملية ، فالأمور المرصودة لها إطار برنامج مبدأ (الإطار المالي لمسار برشلونة) أقل من 5,0% من مجمل المساعدة للمنطقة بمعنى أنها أقل بمئتي مرة من تلك المخصصة لعملية الهيكلة الإقتصادية ، فأنظمة المغرب العربي و منها الجزائر إستفادت كثيرا من تنامي المخاطر الجديدة سيما موضوع الهجرة فقد نجحت¹ .

عجزت أوروبا على تنفيذ مشروطيتها السياسية للجزائر بالديمقراطية في عدة عوامل بعضها يخص الجانب الأوروبي و أخرى خاصة بالجزائر و بعضها خاصة بالسياق الإقليمي و العلمي عموما أولا الضرورات الإستراتيجية التي تفوق على الاعتبارات المعيارية و الأخلاقية في سياسة الإتحاد الأوروبي الذي لا يزال يتبنى مقارنة الواقع في علاقاتها الخارجية ، ثانيا : أهمية القطاعات الأمنية (الإرهاب الهجرة) و الطاقوية بين أوروبا و الجزائر جعلت المسألة الديمقراطية أمرا هاشميا ، ثالثا : المزاحمة التي تلقاها أوروبا من طرف الولايات المتحدة و المنافسة الإقتصادية من طرف القوى الصاعدة روسيا و الصين و التي لاترعي الجوانب المعيارية في علاقاتها مع الجزائر ، رابعا الراحة المالية التي تتمتع بها الجزائر في السنوات الأخيرة جعلت الضغوط المالية الأوروبية في سبيل الديمقراطية في الجزائر غير ذات جدوى² .

¹ سليمان الرياشي ، مرجع السابق ص 70 .

² قط سميرة المرجع السابق ، ص 234 ، 235 .

2_ الأمم المتحدة:

الولايات المتحدة الأمريكية المتحمس الأول لتعديل النظام الدولي الجديد و لقد تمكنت الولايات الى حد بعيد من نشر عدم الإستقرار واستخدام الديمقراطية و حقوق الإنسان كموقف دولي معترف به وتنص عليه موثيق الأمم المتحدة ، والدفاع عن الحرية الإقتصادية ، بكل ذلك من منطلق أن أنظمة الحكم في الدول الاشتراكية و دول عدم الإنحياز استبدادية و قمعية و متسببة في الركود .

قدمت أمريكا مساعدتها للجزائر بقروض طويلة الأجل كما دفعة صندوق الدولي إلى تقديم المساعدات والمنح الجزائرية ، كانت آخرها منحة بمليار دولار لمساعدتها على إصلاح أوضاعها الإقتصادي و تعزيز جهودها في تبني إقتصاد السوق لكنها من أن تحمل الديمقراطية حركات إسلامية التي قد لا تتجسس للحرب العالمية على الإرهاب هذا إن لم تكن هذه التيارات منطوقة قد تهدد هي في حد ذاتها المصالح الأمريكية في المنطقة فمن الحكمة الإبقاء أو قل دعم أنظمة تسلطية خادمة للمصالح الأمريكية على أن تجازي بديمقراطية قد تأتي بأعداء محتملين. بعد توفيق المسار الإنتخابي و إعلان الجبهة الإسلامية يرفع السلاح ضد النظام و القيام بأعمال العنف في الجزائر، أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية عدم بيعها أو تزويد الجزائر بالأسلحة لعدم رغبتها بالتدخل في الموقف الجزائري.¹

نستنج في الأخير أن الموقف الدولية و الاقليمية و الهيئات الرسمية من مراحل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، قد تعددت و اختلفت المواقف المؤيد و الرفض لوصول الإسلاميين للسلطة فالمصلحة الشخصية كانت العنصر الأهم للرفض .

¹ سليمان الرياشي المرجع السابق ص 86 .

الختمة

الخاتمة

في الأخير ومن خلال معالجنا لموضوع دراستنا هذه و المعنونة ب "التحول الديمقراطي في الجزائر من 1988 إلى 1999" توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات الهامة التي تدور حول إشكالية البحث و التي يمكن عرضها فيما يلي:

- لقد عاشت الجزائر بعد وفاة الرئيس هواري بومدين عام 1978 اوضاعا داخلية صعبة تمثلت في الاضطرابات و الصراعات داخل الواحد ، وكذا أزمة الهوية التي مست المجتمع و اتساع رقعة المعارضة التي تجسدت مظاهرها في العديد من الأحداث .
- شهد العالم في نهاية سبعينيات القرن عدة تغيرات و أزمات سواء سياسية كانت أم اقتصادية كان من شأنها التأثير على الجزائر في شتى جوانب الحياة .
- يعتبر من الاحتكار السياسي الذي مارسه السلطة في الجزائر و خطاب الشاذلي في 19 سبتمبر 1988 م وكذلك انعكاسات الأوضاع الدولية على الجزائر من الأسباب البارزة التي أدت إلى التعجيل بالانفجار الشارع في تلك الفترة .
- إن أحداث 05 أكتوبر 1988 م تعتبر انتفاضة شعبية عارمة شهدها الشارع الجزائري عموما و العاصمي خصوصا .
- امتازت الأحداث بطابعها العنف و التخريبي للأموال العمومية التابعة للسلطة و الحزب الواحد و هذا في مرحلتها الأولى، أمل المرحلة الثانية فامتازت بالهدوء الذي فرضته حالة الحصار و كذلك محاولة التيارات السياسية المعارضة استغلال الوضع و كوب موجة الاحداث سواء بتأطيرها و بتأجيحها.
- تعددت واختلقت التفسيرات المقدمة لهذه الأحداث و المتسبب الفعلي فيها بين التفسير القائل بعفويتها و التفسير الذهب إلى أفعالها و هو التفسير الرابع في رأيها الشخصي .
- تعد الأزمة البيترولية 1986 و سوء التسيير الاقتصادي من قبل النظام من الأسباب الفاعلة في بروز أزمة اقتصادية الجزائرية الحادة .
- انعكس الوضع الاقتصادي المزري على الحياة الاجتماعية في الجزائر وذلك بخلفة لعدة أزمات كالبطالة والسكن.... الخ و التي أرقّت المجتمع ، كما أثر أيضا على الجانب الثقافي بخلقه لمشكلات و أزمات كأزمة الهوية و الأمية .

الخاتمة

- إن الإقرار بدستور 23 فيفري 1989 م وفتح المجال أما الجمعيات السياسية و حرية الإعلام كانت من أهم الإصلاحات التي عرفها مسار التحول الديمقراطي بالجزائر .
- فتح المجال أمام الحريات الأساسية في إطار الدستور والقانون كحرية الرأي و التعبير الصحافة ووسائل الإعلام و إقرار الحقوق و الحريات السياسية .
- الاعتراف بالتعددية السياسية و الحزبية في المجتمع بكل ما يترتب عليها من نتائج و العمل على ترسيخ قيم التعدد و التنوع و التنافس فمن هذه المؤسسات حتى تكون قاعدة لساحة سياسية و تعددية عقلانية .
- من خلال محاولات رصد عوائق التحول الديمقراطي في الجزائر و حديد مكامن الخطر والثغرات التي أثرت و تؤثر سلبا على التحول الديمقراطي ، يتبين لنا بأن النظام السياسي في الجزائر هو في الوقت الراهن ليس نظاما ديمقراطي بالمعنى الكامل و لعل أحسن الوطن النظام الديمقراطي المحدود أو شبه الديمقراطي .
- تعترض طريق التحول مجموعة من العوائق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الثقافية فهي مرتبطة أساسا بالإرادة السياسية لنظام الحكم و بتعقيد العملية السياسية وكذا تحريف المجتمع المدني أدواره ثم تأتي مسؤولية الأحزاب السياسية التي ساهمت بشكل كبير في تفويت فرصة الديمقراطية سواء من حيث العنف بمختلف أنواعه أو بسبب المسايرة الكلية التي انتهجتها بعض الأحزاب أو بسبب الانتهازية السياسية و بعد ذلك تأتي عوائق العمل الاعلامي الذي رغم المكاسب الكبيرة التي حققها يبقى محصورا في الصحافة المكتوبة .
- لا بد على الأنظمة السياسية وكل الاشكال التعددية في الجزائر بما يمكن من بروز النخب و ارتقاءها .
- ترقية الممارسة الديمقراطية بما ينتج احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية كالحق العقيدة حرية رأي والتعبير ، حرية الانضمام إلى الأحزاب السياسية والمنظمات بما تضمن شفافية العمل السياسي و يمكن من الفرز بواسطة الانتخابات الحرة والنزيهة .
- تفعيل المجتمع المدني في الجزائر من خلال ترقية دور المنظمات والنقابات و الجمعيات و يمكن من المشاركة في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية .
- إن خلق الأزمة متمثلة في توقيف المسار الانتخابي و ما نتج من غياب لمؤسسات الدولة و الفراغ الدستوري نظمت الجزائر انتخابات كانت غايتها إعادة بناء الدولة و العودة إلى الشرعية الدستورية في فترة حكم الرئيس زروال إلا أن هذا الأخير سرعان ما استقال معلنا انتخابات جديدة فاز بها الرئيس بوتفليقة حيث سهل برنامجه الانتخابي لضرورة استرجاع الأمن و الاستقرار .

الخاتمة

● كما كانت هناك مواقف دولية وإقليمية و هيئات رسمية متفاوتة ومتباينة على حسب مصالحه وفوائدهم كالسفن يتمايلون ويتراقصون على حسب الكسب الأوفر لبلده .

على العموم هذا ما استطعنا تحقيقه فإن أسباب فذلك من توفيق الله و إن كنا قد قصرنا فحسب أننا بما استطعنا فإن الكمال الله وحده وسنجهتهد لتدارك في دراسات لاحقه إن شاء الله .

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01):

الجدول: يبين النسبة العامة للمواليد والوفيات ونسبة الزيادة الطبيعية

النسبة	النسبة العامة للولادات	النسبة العامة للوفيات	نسبة الزيادة الطبيعية
1970	50.16	16.45	3.37
1980	43.86	11.17	3.21
1984	40.18	8.60	8.60
1985	39.50	8.40	3.11
1986	34.73	7.34	2.74
1987	34.60	6.97	3.76
1988	33.91	6.61	2.73
1989	31.00	6.00	2.50

قائمة الملاحق

الملحق (02):

جدول يبين ارتفاع نسبة الأمية سنة 1989

الإناث	الذكور	فئات الأعمار
21.85	5.8	من 10 إلى 19 سنة
65.97	44.4	من 20 إلى 59 سنة
98.28	92.9	أكثر من 60 سنة

الملحق (03):

جدول يوضح تطور نسب البطالة من 1984 إلى 1990

1990	1989	1987	1985	1984
%19.7	%18.1	%21.4	%9.7	%8.4

قائمة الملاحق

الملحق (04):

جدول القوانين الانتخابية

المعايير	قانون الانتخابات الصادر في 25 أكتوبر 1980 (الاحادية)	قانون الانتخابات الصادر في 7 أوت 1989 (التعددية)
نمط الاقتراع	جمع بين نظامين الاغلبية المطلقة والاغلبية النسبية فاذا حصلت قائمة على الاغلبية المطلقة في دائرة ما تحصل على مقاعد الدائرة الانتخابية أما في حالة لم تحصل أية قائمة على الاغلبية المطلقة يتم تقسيم المقاعد على القوائم وفقا لقانون التمثيل النسبي وفيما يخص طريقة انتخابات المجلس الشعبي الوطني فهي من خلال طريقة الاقتراع النسبي على القائمة مع افضلية الاغلبية في دور واحد	تم الغاء طريقة التمثيل المطلق والاعتماد فقط على التمثيل النسبي، حيث نصت المادة 61 من هذا القانون على ان: " انتخاب المجلسين الشعبي والبلدي والولائي يكون لمدة خمس سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة مع افضلية الاغلبية في دور واحد اما فيما يخص انتخابات المجلس الشعبي الوطني فتكون من خلال الاقتراع على الاسم الواحد بالاغلبية في دورين.
طريقة الترشح	يتم الترشح عن طريق الحزب حسب نص المادة 66 التي تنص على انه ينتخب اعضاء كل مجلس شعبي من قائمة وحيدة للمرشحين يقدمها حزب جبهة التحرير الوطني.	حق الترشح مسموح به للجميع طبقا للمادة 66 من هذا القانون سواء كان هذا الترشح باسم جمعية ذات طابع سياسي او عن طريق الترشح الحر.
طريقة تنظيم الانتخابات		السماح للمرشحين وممثليهم بالمشاركة في عملية الفرز وحضور عمليات التصويت طبقا للمادة 49 من هذا القانون.



قائمة

المراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولا :المصادر

1. الإبراهيمي عبد الحميد: في أصل الأزمة الجزائرية 1958_1999، طبعة الأولى ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت 2001م.
2. تاجي عبد النور: النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية د.ط ديوان المطبوعات الجامعية قالمة 2006.
3. تاما لتا محمد : الجزائر فوق البركان حقائق و أوهام (1988_1999) ب.ط.د.د.ن. 1999.
4. الرياشي سليمان: الأزمة الجزائرية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 1999.
5. الزبير محمد العربي: المؤامرة الكبرى أو إجهاض ثورة د.ط. المؤسسة الجزائرية . الجزائر .1990.
6. سلطاني أبوجرة: جذور الصراع في الجزائر _ الطبعة الثانية 1999.
7. عباس محمد: إغتيال حلم...حادث مع بوضياف د.ط. دار هومة الجزائر 2003.
8. عميمور محي الدين : الجزائر الحلم و الكابوس . الجزائر . دار هومة 2003.
9. نوح محفوظ: الجزائر المنشودة المعادلة المفقودة... الإسلام الوطنية الديمقراطية .
10. ولد خليفة محمد العربي: التنمية و الديمقراطية في الجزائر و المنطقة العربية . دار النشر راجعي الجزائر 2009.

ثانيا: المراجع باللغة العربية:

أ_ الكتب:

1. إبراهيم خضر لطيفة الديمقراطية بين الحقيقة و الوهم ، عالم الكتب 2006
2. أحمد بلقيس، الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي . الطبعة الأولى مكتبة مد بوني، القاهرة، 2004.
3. اسماعيل قيرة واخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز الدراسات، الوحدة العربية، لبنان، 2002.
4. إمام عبد الفتاح الديمقراطية و الوعي السياسي . القاهرة . نخصة . مصر 2006
5. أميرة خباية : ضمانات حقوق الإنسان في ظل الدساتير الجزائرية _ جامعة الإسكندرية ، كلية الحقوق ، السنة الجامعية 2004/ 2005
6. أويحي العيفا، النظام الدستوري الجزائري، الجزائر (د د ن)، 2002

قائمة المصادر و المراجع

7. برقون عبد الرحمن و صونيا العيدي : المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر الملقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر ، جامعة بسكرة ، د، ت .
8. بلحاج : أبحاث وآراء حول مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر 2002.
9. بلحاج صالح ، المؤسسات السياسية و القانونية الدستوري في الجزائر منذ الإستقلال الي اليوم (الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعة 2010) .
10. بلقزيز عبد الإله . في الإصلاح السياسي و الديمقراطي ، وار الحور للنشر و التوزيع للأذقية . سوريا 2007.
11. بلقيس أحمد منصور _ الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي _ الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي ، القاهرة 2004
12. بن الدوايمة، التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية الطبعة الأولى الشركة الوطنية، النشر و التوزيع الجزائر 1981
13. بن عيدة عبد الله : التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999.
14. بنجامين ستورا ، تصباح ممدوح كعدان ، تاريخ الجزائر بعد الأستقلال 1962_ 1988 .
15. بهلول محمد ، الجزائريين الأزمة الاقتصادية و السياسية الجزائر دحلب للطباعة 1993.
16. بوحوش عمار التاريخ السياسي للجزائر 1962 الي يومنا هذا و ، ط ، دار البصائر .
17. بوقفة عبد الله القانون الدستوري تاريخ و دساتير الجمهورية الجزائرية (مراجعات تاريخية _ سياسية قانونية) عين مليلة الجزائر) : دار الهدى ، د ، ط .
18. تومي عبد الرحمن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر _ الواقع و الأفاق الجزائر الدر الخلدونية للنشر و التوزيع 2011.
19. الجابري محمد عايد ، الديمقراطية و حقوق الإنسانية (سلسلة الثقافة القومية 26 قضايا الذكر العربي 2) بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ط.3، 2004.
20. جعلول عبد القادر : تاريخ الحديث دراسة سيولوجية ، ترجمة فيصل عباس ، الطبعة الثانية ، دار الجزائر للنشر و التوزيع ، بيروت 1981.

قائمة المصادر و المراجع

21. جناية أميرة ، ضمانات حقوق الإنسانية في ظل الدساتير الجزائرية . جامعة الأسكندرية كلية الحقوق السنة الجامعية 2004،2005 .
22. رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، الجزائر المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1999
23. رشيد حاتم الجزائر ... إلى أين ؟ ، عمان مركز الأردن الجديدة للدراسات .
24. الرياشي سليمان و آخرون الأزمة الجزائرية: خلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1999
25. رياض الصيدواوي، الانتخابات والديمقراطية و العنف في الجزائر في الازمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999
26. زهران جمال علي ، تحديات الممارسة الديمقراطية ، القيود و الأفاق القاهرة مركز المحروسة للبحوث و التدريب و النشر ، ط 1 ، 2000.
27. عبدالرحمن أحمد حسين المختار : التنظيم القانوني للأحزاب السياسية ودورها في التجربة الديمقراطية اليمنية _ دراسة مقارنة _ دار النهضة العربية 2007
28. عمر البرامة، الجزائر في المرحلة الانتقالية، احداث ومواقف، دار الهدى ، الجزائر، 2001
29. عياشي أمحمد ، حركة الإسلامية في الجزائر الجذور الرموز : المسار ط2 عيون المقالات ، الجزائر ، 1993.
30. العياشي عنصر : سيوسولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر. القاهرة منشورات المركز العربي للبحوث ودار الأمين للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى يوليو 1999
31. غازي حيدوسي، الجزائر التحرير الناقص، ترجمة خليل أحمد خليل، بيروت، دار الطليعة للطباعة.
32. لوسني رايح الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين ط1، دار المعرفة ، الجزائر 2000.
33. المخادمي عبد القادر رزيق . التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية ، القاهرة دار الفجر للنشر و التوزيع 2006.
34. المخادمي عبد القادر رزيق ، الإصلاح الديمقراطية في الوطن العربي بين التراب الوطن و الفوضي البناء، القاهرة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ط1 2007
35. المختار عبد الرحمن أحمد حسين ، التنظيم القانوني للأحزاب السياسية و دورها في التجربة الديمقراطية اليمنية . دراسة مقارنة . دار النهضة العربية 2007
36. مصدق يوسف، الازمة الجزائرية والبدائل المطروحة، دار المعرفة، الجزائر، 1998،

قائمة المصادر و المراجع

37. مقام عبد القادر مسار السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر : دار الغرب للنشر و التوزيع (د-ت) .

ب_ المجالات :

1. الاصلاح السياسي المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد12، 2006.
2. بلحاج صالح نظرة في الواقع القوى السياسية في الجزائر مجلة الديمقراطية العدد 27 مؤسسة الأهرام 2007.
3. بلعور مصطفى ، حزب جبهة التحرير الوطني و مسارات الإصلاحات السياسية في الجزائر مجلة الباحث العدد4، 2006
4. بن يمينة شايب الذراع، التحول الديمقراطي في الجزائر (العوائق والآفاق) المجلة الأكاديمية للدراسة الإجتماعية والإنسانية العدد8، 2012.
5. تلمساني رشيد، الجزائر في عهد بوتفليقة، الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، أوراق كارنفي، عدد07، جانفي 2008.
6. الشيخ الداوي ، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر و إشكاليات البحث عن كفاءة المؤسسات العامة ، مجلة جتمعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية العدد الثاني، 2009.
7. علي بطاهر، سياسات التحرير الاقتصادية في الجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد01، د،ت
8. عمر عبد الكريم سعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث، الجزائر نموذجا ،دورية السياسة تصدرها مؤسسة الأهرام ،السنة الخامسة والثلاثون ،العدد138، أكتوبر 1999
9. عمر و عبد الكريم سعداوي : التعددية السياسية في العالم الثالث ، الجزائر نموذجا _ دورية السياسية الدولية، تصدرها مؤسسة الأهرام ، السنة الخامسة و الثلاثون ، العدد 138 ، أكتوبر 1999.
10. قصي درويس، بوتفليقة والخيار الاستراتيجي، مجلة الحدث العربي والدولي، العدد 14، 2001
11. قط سمير، اشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر منذ اقرار التعددية السياسية، دفا تر السياسة والقانون ،العدد16، جانفي 2017
12. لشهب أحمد، وضع السياسة العامة التربوية في الجزائر، مجلة المفكر، العدد11
13. لينة الأصفاي : مفهوم الحرب و الوعد في الجزائر بين النظري و التطبيق ، السياسة الدولية العدد 64 ، السنة 1981 .

قائمة المصادر و المراجع

14. مختار منصوري، ملامح التحول الاجتماعي في الجزائر التعددية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد10، 2010.

جـ_ الرسائل و أطروحات الجامعية :

1. أحمد أمين شايب الدور: التجربة الحزبية في الجزائر و أثرها على المؤسسات التنفيذية و التشريعية في ظل الدستور ، رسالة الماجستير ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة 2008
2. بلعور مصطفى : التحول الديمقراطي في التنظيم السياسية العربية _ دراسة حالة النظام الجزائري 1988 _2008 أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر المعهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2009_2010.
3. بلعين منير : سياسة الخارجية الفرنسية الجديدة إتجا الجزائر (1992_2002) مذكرة نيل شهادة الماجستير كلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة 2005 _ 2006.
4. بلهادي موسى : إشكالية المشروعة في الجزائريين وطنية القانون سنة 1962 _ 2015 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2014_2015.
5. بوروني زكرياء : النخبة السياسية و إشكالية الانتقال الديمقراطي _ درلسة جالة _ الجزائر مذكرة ماجستير ، كلية حقوق ، جامعة منتوري قسنطينة 2009.
6. تابت سعدي إلهام : العنف السياسي في الجزائر ظل التعددية السياسية 1988_1995. رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ، كلية العلوم الإنسانية 2001_2002.
7. جلول نورالدين : النخبة السياسية و التحول الديمقراطية في الجزائر 1989_2012 من مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الطاهر مولاي سعدي ، ديسمبر 2015.
8. حادي عثمان التبعية الإقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية لدور السلوك السياسي في تسير العملية الإقتصادية (1988_1998) رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2001_2002.
9. حسين بورادة، الاصلاحات السياسية في الجزائر، 1988-1992، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي واداري، جامعة الجزائر، 2002-2003

قائمة المصادر و المراجع

10. زنييع رابع : النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر رسالة الماجستير جامعة الجزائر ، كلية الحقوق ، سنة الجامعية : 2002 / 2003.
11. زيرمي نعيمة : التجارة الخارجية الجزائر من الإقتصاد الي إقتصاد السوق رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ، جامعة أبي بكر بلقايد " تلمسان " كلية العلوم الإقتصادية و التجارية 2010 _ 2011.
12. سياسة السكن في الجزائر ودور مؤسساتها في حل أزمة السكن _ أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم السياسي ، تخصص تنظيم سياسي و إداري 2010 _ 2011.
13. الشاري خليدة دور المساجد في التحسيس بالأزمات الأمنية _ دراسة مساجد العاصمة أثناء الأزمة الأمنية بالجزائر (1988 _ 2003) رسالة ماجستير في علوم الأعلام و الأتصال جامعة الجزائر دالي براهيم كلية العلوم السياسية والأعلام 2009 _ 2010.
14. شايب أحمد أمين : الدور التجريبة الجزئية في الجزائر و أثرها على المؤسسات النقدية و التشريعية في ظل الدستور ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة 2008.
15. شنافي ليندة : تأثير سياسية الإصلاحات الإقتصادية على البناء الأتماعي للمجتمع الجزائري _ دراسة تحليلية _ مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في علم الإجتماع ، تخصص تنظيم و عمل ، جامعة الحاج لخضر باتنة 2009 _ 2010.
16. صحراوي عادل : التصنيف الإيديولوجي للأحزاب في الجزائر مدى تأثير بأحكام دستور 1996 . رسالة ماجستير ، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق و العلوم السياسية فرع القانون الدستوري.
17. صحراوي شهرزاد هيكله التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية ، مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة 2012 _ 2013.
18. صحراوي عادل : التصنيف الإيديولوجي للأحزاب في الجزائر ومدى تأثيره بأحكام دستور 1996 ، رسالة ماجستير ، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق و العلوم والسياسية ، فرع القانون الدستوري.
19. طيبيحة احمد أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988 _ 1994م ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية 1997 _ 1998م.

قائمة المصادر و المراجع

20. طهران فاطيمة : أنماط إنتقال السلطة في الشمال إفريقيا _دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير ، تخصص سياسات مقارنة جامعة سعيدة.
21. نفسية رزيق : عملية الترسخ الديمقراطية في الجزائر و إشكاليات النظام الدولاتي المشكلات و الأفاق
مذكرة لينل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص التنظيم سياسي وإدارة جامعة الحاج لخضر باتنة 2008_ 2009 م .
22. هياق إبراهيم اتجاهات التعليم المتوسط نمو الإصلاحات التربوية في الجزائر أستاذة المتوسطات _اولاد جلال وسيد خالد نموذجا _ مذكرة لنيل ماجستير قسم علم الإحتماع التربية كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية _ جامعة قسنطينة .

د/النصوص و الوثائق القانونية :

1. المرسوم 63_297 المؤرخ في 14 أوت 1963 بتاريخ 1962/11/25.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجزائرية الداخلية ، دستور 1989 .
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مرسوم رئاسي رقم 89_18 المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في إستفتاء 23 فيفري 1989 المؤرخ في 22 رجب 1409 الموافق ل 28 فيراير سنة 1989 الجريدة الرسمية العدد 9 سنة 1996 .
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 89_11 المؤرخ في 1989 م المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي الجريدة الرسمية العدد 27 جويلية 1989 .

هـ. الملتقيات العلمية و الأيام الدراسية:

1. بركون عبد الرحمان و صونيا العيادي المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر الملتقى الوطن الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر ، جامعة بسكرة .
2. شرون حسينة : التحول الديمقراطي في الجزائر أثره على الحريات العامة أعمال الملتقى الأول ، التحول الديمقراطي في الجزائر جامعة محمد خيضر بسكرة .
3. ماضي عبد الفتاح : ورقة البحث قدمت في الملتقى الدولي حول " التطوير البرلماني في الدول المغاربية ، الجزائر جامعة ورقلة 15_16 فيفري 2012.

قائمة المصادر و المراجع

و/ المواقع الإلكترونية:

1. قناة الشروق الاخبارية، وثائقيا انتفاضة اكتوبر، 1988،
<http://www.youtube.com/watch?v=cit6k6d-5vk>
2. قناة النهار: بمنتهى الصراحة حوارها بث حناشي مع خالد نزار
http://www.Youtube.com/watch?v=vayc_cpludq
3. قناة الشروق الإخبارية : العسكر يتاريا منحكم من ج 2
http://m.youtube.com/watch?v=u_n2htzpo
4. قناة jalys tv الجزائر سنوات النار "ج"
https://www.youtube.com/watch?v=7gbe5ag_2wl
5. الجزائر في عهد الشادلي بن جديد مأخوذة من المواقع
www.arabtimes.com/mixed/mixed3/doc78ntm
6. التعديلات الدستورية مأخوذة من الموقع
www.alg17.com/vb/threads/tihread.4603/
7. أرشيف الانتخابات الرئاسية الجزائر 1999 رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة المترشح chellia
mohammed.youtubehania.bht
8. بوتفليقة ينظم إنتخابية لكسب أصوات الناخبين 1999/04/12
Aar.bichive.youtubehania.bht

ه/ الموسوعات :

- 1_ موصلي أحمد: موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي و إيران و تركيا ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. 2004.

قائمة المصادر و المراجع

ثالثا : المراجع اللغة الفرنسية:

1. ahmed dohmoni lalgene a lepreuve economique politique des reformes : 1980_ 1997 alger . edition CASBAH.
2. ahmed Henni *Ajudtement economie parallele.et centre souete revue NAQD n°7.op.c.t .
3. mohfoud benmoune : les algerennes vicitmes d ume societe neicertrircale . alger :editions marinoer 1999
4. yahia denideni .ia pratique de la constitution du 23 eeririer 1989 édition houima algr 2008.